التفاصيل الكاملة للحوار المجتمعي المرتقب حول تطبيق معايير بازل ٣ علي شركات التمويل غير المصرفى

مجرد مقدمة لما هو أعمق

الاغتيالات تدخل بقوة علي خط صراع الشرق الأوسط وتــرســم خـريـطـة جديدة للفوضي بالمنـطـقـة

ورقة بردى

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٦٤ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤

إمدادات الغاز تُرعب أسواق العالم ..ولأول مرة اختيار مصري لرئاسة الاتحاد الدولي للغاز

قطاع الرياضة في ملعب جذب الاستثمار المحلي والأجنبي

٢٠ الف مشارك و٥٥٠ فعالية

مصر تستعد للترويج لتجربتها العمرانية خلال استضافة المنتدي الحضري العالمي

البنك التجاري الدولي CIB يرفع علم أفريقيا.. ضمن أفضل ١٠ بنوك عالمياً في قائمة فورتشن

البنك الأهلي المصري يفتتح أحدث فروعه «وصال وEast hub مدينتي»

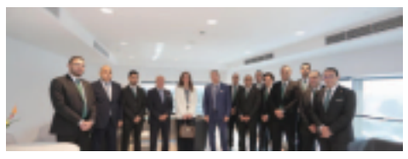

رسميا .. المصرف المتحد يتقدم بقيد أسهمه تمهيدًا للطرح في البورصة المصرية برأسمال ٥,٥ مليار جنيه

خلال فعاليات منتدي أعماله بموسكو

قراءاة في رسائل الرئيس السيسي إلي قادة دول تجمع «بريكس»

مصر والسعودية

تدعمان شراكتهما الاقتصادية باتفاقية حماية الاستثمار وتشكيل مجلس التنسيق الأعلى

بحزمة محفزات جديدة.. البورصة تطرح نفسها كبديل آمن لتمويل مستدام للشركات بعيدًا عن أعباء القروض

خلال جولة تفقدية بعدد من المشروعات الخدمية في محافظة المنيا

رئيس الوزراء : مضطرون لزيادة أسعار المنتجات البترولية والوقود تدريجيا حتى نهاية ٢٠٢٥

كتب – أسامة السيد

أجـرى الدكتور مصطفـى مدبولي، رئيس مجلس الـوزراء، جولـة تفقديـة بعدد من المشـروعات الخدمية فـي محافظة المنيا، في زيـارة رافقـه خلالها الدكتـورة منال عوض، وزيـرة التنمية المحليـة، والمهندس شريف الشـربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعـات العمرانيـة، واللـواء عمـاد كدوانـي، محافظ المنيـا، والدكتور سـيد إسماعيل، نائب وزير الإسكان لشئون البنية التحتيـة، والدكتـور محمد أبـو زيد، نائب محافـظ المنيـا، والدكتور أنور إسـماعيل، مساعد وزير الصحة والسكان للمشروعات القوميـة، والدكتور بيتر وجيه، رئيس قطاع الطب العلاجي بوزارة الصحة والسـكان، والدكتـورة مهـا إبراهيـم، رئيـس أمانة المجالس الطبية المتخصصة.

وأكد رئيس الـوزراء أن الجانب الأكبر من زيارته لمحافظة المنيا، مخصص لمتابعة سير العمل بعدد من مشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمَة" لتطوير الريف المصري، التي قاربت على اتمام أعمال المرحلة الأولى لها، وتستعد لبدء المرحلة الثانية قريباً، للوصول بأهداف هذه المبادرة التنموية إلى عدد أكبر من أهالينا في قرى الريف المصري.

ولفـت الدكتـور مصطفى مدبولـي إلى أن الزيـارة تركز على مشـروعات ذات صلة بقطاعي تطوير المرافـق والخدمة الصحية، بالنظـر إلى أهميتهما الكبيـرة في الارتقاء بصحة الإنسان وتحسين جودة حياته نحو الأفضل.

وخـلال الزيارة ، علـق الدكتور مصطفى مدبولـي، علـى ردود الأفعال على زيادة أسـعار المنتجات البترولية قائـلا،" الدولة تحملـت وتتحمـل الأعبـاء نتيجـة الزيادة الهائلـة فى المنتجـات البتروليـة والوقود، ومضطرين لزيادة الأسـعار تدريجيا حتى نهاية ٢٠٢٥".

وتابـع:: نتخـذ خطواتنـا بناء علـى هذا الموضـوع ولكن النقطـة الهامة هى الاتفاق على عدم وجود زيادة جديدة لمدة ٦ أشـهر قادمة" ، وقـال رئيس الوزراء، إن الدولة مازالت تتحمل الجزء الأكبر من العبء ويتم مراعـاة الفئات محدودة ومتوسـطة الدخل وتحمل العبء عنهم.

تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية

وزير الإسكان: تخصيص ٥٪ من الطرح الجديد لمبادرة "سكن لكل المصريين" للمواطنين ذوي الهمم

كتبت – رضوى عبدالله

أعلـن المهنـدس شـريف الشـربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن تخصيص ٥٪ من إجمالي الوحدات المطروحة من قبل صندوق الإسـكان الاجتماعي ودعم التمويـل العقـاري ضمن الإعـلان الجديد بالمبادرة الرئاسـية "سـكن لـكل المصريين" للمواطنين ذوي الهمم، وذلك في بشرى سارة لهم.

وأوضـح المهنـدس شـريف الشـربيني أن هذا التخصيـص يأتي في ضـوء توجيهات الرئيـس عبـد الفتاح السيسـي، بضرورة الاهتمام بالمواطنين ذوي الهمم وذويهم، وذلك في إطار رؤية الدولـة للارتقاء بجودة الحياة للمواطنين من ذوي الهمم وتقديم سُبل الرعاية والدعم لهم، من خـلال العديد من المبادرات، بما في ذلك توفير المسكن الملائم لهم.

من جانبها أشارت مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويـل العقاري، إلى أن الصندوق سـوف يخصص أسبوعا كاملا للمواطنين ذوي الهمم للتقديم على الوحدات السكنية المطروحة قبل أن يتم طرح الإعلان لجميع المواطنين بمن في ذلك المواطنون ذوو الهمم.

وأضافـت أن التخصيـص للمواطنـين ذوي الهمم سوف يتم طبقًا لعدد الوحدات المتاحة، وهـذا التخصيـص يشـمل كيان الاسـرة الواحدة متمثلة في (صاحب الطلب-الزوجة/ الزوج-الأبنـاء القصـر)، بشـرط انطبـاق الشـروط عليهـم وتقديم المسـتندات الطبية الدالة على درجة الإعاقة، بطاقة إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، على أن تكون سارية خلال عام ٢٠٢٤.

وأوضحـت مي عبد الحميـد أن الصندوق بصدد طرح ٧٠ ألف وحدة سكنية للمواطنين منخفضي ومتوسـطي الدخل ضمن المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين"، وذلك بواقع ٦٠ ألف وحدة سـكنية للمواطنين منخفضي الدخـل، و١٠ آلاف وحدة سـكنية للمواطنين متوسطي الدخل.

وأضافت أن صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويـل العقاري حصل علـى موافقة مجلس الـوزراء لتحديـث قواعد تخصيـص الوحدات السـكنية ضمن برنامج الإسـكان الاجتماعي للفئات من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، والإجراءات المنظمة لها.

وأشـارت إلـى أن مجلـس الـوزراء وافـق أيضًا على تعديل شـروط برنامج سكن لكل المصريـين لمنخفضـي الدخـل والإعلان عن طرح بيع الوحدات الجاري تنفيذها، من خلال تطوير دورة العمل للبرنامج وذلك تيسيرًا على المواطنين وبما يحقق أهدافه، إلى جانب تعديل شروط برنامج سكن لكل المصريين لمتوسطي الدخل؛ والإعلان عن طرح الوحدات السكنية الجـاري تنفيذها؛ لمتوسـطي الدخـل بالمدن الجديدة؛ والمتبقية من الإعلانات السابقة.

وفقا لمؤشر "أوكلا".. مصر تتقدم ثلاثة مراكز عالميا في سرعة الإنترنت الثابت

أ ش أ

تقدمـت مصر ٣ مراكـز عالميا، فى سرعة الإنترنت الثابت، خلال شهر سـبتمبر ٢٠٢٤، مع جهـود قطاع الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات، فـى تحسـين خدمـات الإنترنـت لتنافس الدول الأكثر تقدما بالعالم، ليظـل القطاع الأكثر نموا على مدار الخمس سنوات الماضية.

وحسـب مؤشـر Ookla Speedtest، تقـدم أداء مصر فى سـرعة الإنترنت الثابـت، بواقع ٣ مراكز عالميا خلال شـهر سـبتمبر ٢٠٢٤، بمعـدل سـرعة ٧٦,٣٨ ميجابت، لتظل مصر الأولى إفريقيا والـ ٧٠ عالميا فى سـرعة الإنترنت الثابت، يأتـى ذلك فى إطار الجهود المتواصلـة التـى تقوم بهـا وزارة الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات، مـن خـلال خطط تطوير وتحسـين جودة الإنترنت الأرضى التى تنفذها الشركة المصرية للاتصالات.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، نفذت المصرية للاتصالات خطة عمل متكاملة لتطويـر البنية التحتية على مستوى جميع محافظات الجمهورية من خلال تطوير وتوسـيع الشـبكة الدولية والشبكة الرئيسية وشبكات التراسـل وكذلك الشـبكة الفقرية، والتوسـع بقـوة فى نشـر وحدات التجميع الذكيـة MSAN اعتمادًا على كابلات الألياف الضوئية، وذلك بالتـوازى مـع رفع كفاءة الشـبكة الأرضية لجميع المستخدمين.

وزير الخارجية: ضخ استثمارات كويتية كبرى في السوق المصري الفترة المقبلة

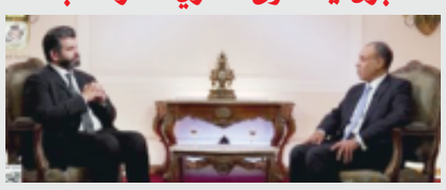

كتبت – شيماء مرسي

قـال الدكتـور بـدر عبدالعاطي، وزير الخارجية والهجرة وشـؤون المصريـين فـي الخـارج، إن مصـر لديها علاقات قويـة للغاية مع الأشـقاء فـي سـلطنة عمان، والسـلطان هيثم بـن طارق أجرى زيـارة هامـة إلى مصر وسـبقها زيـارة شـديدة الأهميـة للرئيس عبدالفتاح السيسـي إلى مسقط، كمـا أن هنـاك علاقـة شـديدة الإيجابيـة مع الأشـقاء في مملكة البحرين، وهي علاقـة قوية للغاية ومتميـزة بـين الرئيس السيسـي والملك البحريني.

وأضـاف «عبدالعاطـي»، خلال حـوار علـى قنوات قطـاع أخبار الشـركة المتحـدة "القاهـرة الإخباريـة"، "إكسـترا نيـوز" ، "إكسـترا لايف"، و"Q News"، مـع الكاتب الصحفـي والإعلامي أحمـد الطاهـري، أن مصر لديها علاقـات طيبة للغاية مع الأشـقاء المملكة الأردنية الهاشمية، وأيضا مع الكويت فهنـاك جالية مصرية كبيرة في الكويـت، وهناك حرص من جانب الشـركات الكويتية على الاسـتثمار فـي مصـر ، مردفا: «سنسـمع الكثيـر خـلال الفترة المقبلـة علـى ضـخ اسـتثمارات أيضا كبيرة في السـوق المصري فـي قطاعـات معينـة ذات أولوية للشركات الكويتية».

اليوم .. وزير البترول يفتتح "مؤتمر حوض البحر الأبيض المتوسط" بالإسكندرية

يفتتح كريم بـدوي، وزير البترول والثـروة المعدنية ، اليـوم الأحد، مؤتمـر حـوض البحـر الأبيض المتوسـط (MOC)، والـذي تعود نسـخته الجديدة هذا العام للانعقاد بمدينة الإسكندرية تحت شـعار "رسـم خريطة لمسـتقبل الطاقة في البحر الأبيض المتوسط: تحسـين الاستكشـاف والتطوير والإنتاج باسـتخدام تقنيات إزالة الكربون من أجل غد مستدام".

وأوضحـت وزارة البتـرول فـي بيـان يـوم أمـس السـبت، أن المؤتمر سـيعقد على مدار ٣ أيام بمشـاركة جورج باباناساسيو، وزير الطاقـة القبرصـي، وأمين عام وزارة الطاقة اليونانية، وأمناء عدد مـن المنظمات الدولية الكبرى في مجال الطاقة والغاز الطبيعي، والتـي تضم أمين عام منتدى غاز شرق المتوسط، ومدير عام مرصد الطاقـة المتوسـطي، ولفيـف من قيادات صناعـة البترول المصرية والمديريـن التنفيذيين بالشـركات العالميـة للطاقـة والتكنولوجيـا والخبراء.

ويهدف المؤتمـر، إلى زيادة فرص التعاون بين الدول والمسـتثمرين في حوض البحر المتوسط وإقامة شـراكات اسـتراتيجية جديدة، فضلا عن تبادل الخبرات والمعرفة لتطوير صناعة الطاقة.

الرئيس يستقبل وفدا من الكونجرس الأمريكي ويؤكد ضرورة وقف الحرب في غزة ولبنان

كتب – ناصر المصرى

اسـتقبل الرئيس عبد الفتاح السيسـي – يوم أمس السبت- وفدا من مجلس النواب الأمريكي من الحزبين الجمهـوري والديمقراطي، برئاسـة النائب "توم كول" رئيس لجنـة المخصصات، وذلك بحضور الدكتور بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين في الخارج.

وصرح السـفير أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسـة الجمهوريـة أن اللقـاء ركز علـى الأوضاع الإقليمية، حيث حرص وفد الكونجرس على الاستماع إلى رؤية الرئيس حول كيفية اسـتعادة السلم والأمن بالإقليـم، وتجنب توسـع دائرة الصـراع وتحوله إلى حـرب إقليميـة، حيث أوضح السـيد الرئيس في هذا السـياق ضـرورة وضع حد للحـرب الدائرة في غزة ولبنـان، والمضي قدمـا بقوة في مسـار وقف إطلاق النار وتبادل الرهائن، وإنفاذ المسـاعدات الإنسـانية بشـكل فـوري وبكميات كبيـرة، تكفي لإنهـاء الأزمة الإنسـانية المتفاقمة، وأشـار الرئيـس إلى الجهود المصرية القطرية الأمريكية المشـتركة على مدار الفترة الماضية، موضحا أن الأمر يتطلب إرادة سياسـية من جميع الأطـراف، وضغوطا مكثفة من المجتمع الدولي، لتحقيق تقدم ملموس يتيح استعادة الأمن وفتح الطريق للسلام.

وفـي ذلك السـياق، دار حـوار مفتوح بـين الرئيس وأعضاء الكونجرس الأمريكي بشـأن حـل الدولتين، حيث أكد السـيد الرئيس أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هو السبيل لنزع فتيل التوتر الإقليمي، وتعزيز مسـار السـلام والأمن الحقيقيين والمسـتدامين، بما يحقـق مصالح جميع الشـعوب في المنطقـة، ويمهد الطريق للاستقرار والتنمية والازدهار. وفي ذلك الإطار تم اسـتعراض الموقف الإقليمي الشـامل، وما تشهده المنطقة من أزمات، وجهود مصر لتسويتها واحتوائها .

وأضـاف المتحدث الرسـمي أن أعضـاء الكونجرس الأمريكـي أكدوا خـلال اللقـاء اعتزازهـم وبلادهم بالشراكة الاستراتيجية الراسخة بين مصر والولايات المتحـدة، مثمنـين دور مصر، و الرئيـس عبد الفتاح السيسـي، في بذل الجهود المتواصلة لإرساء السلام والاسـتقرار، ومؤكديـن دعم الولايـات المتحدة لمصر وحرصها على اسـتمرار التشاور والتنسيق المشترك في مختلف الملفات، بما يصب في صالح السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

في إطار سلسلة الحوارات مع القطاع الخاص والمجالس التصديرية وجمعيات رجال الأعمال

وزيرة التخطيط والتعاون الدولي تستعرض الفرص التمويلية والاستثمارية المتاحة من مؤسسات التمويل البريطانية لشركات القطاع الخاص

كتب – أحمد ابراهيم

في النسـخة الثانية من سلسلة الحوارات التي تعقدها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مـع القطاع الخـاص تحت عنوان «تعزيـز التواصل مع مجتمـع الأعمال والأطـراف ذات الصلة من أجل الابتـكار والتنميـة »، اسـتضافت الـوزارة مُمثلي المؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي ، وهيئة تمويل الصادرات البريطانية والجمعيـة المصرية البريطانية للأعمـال، والغرفـة التجاريـة المصريـة البريطانية، بمشـاركة نحو ٨٥ ممثلا من شركات القطاع الخاص والمجالس التصديرية وجمعيات رجال الأعمال، لتعريف شـركات القطـاع الخاص، بفـرص تعزيـز التجارة والاسـتثمار مع المملكة المتحدة وأهم الآليات التمويلية والمبادرات المقدمة من الجهات المشاركة. كما تم خلال الاجتماع عرض أهم المبادرات المقدمة بالمشـاركة مع السفارة البريطانية المتعلقة بتعزيز الاقتصاد الأخضر.

وخـلال اللقـاء، أوضحت وزيـرة التخطيـط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن سلسـلة الاجتماعات تهدف إلى تعزيز مسـاهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصاديـة، واسـتعراض الفرص الاسـتثمارية في القطاعـات ذات الأولويـة في مصـر، وتعزيز التكامل بين الخطط الاسـتثمارية للدولة والبرامج التي ينفذها شـركاء التنميـة، مـن خلال تشـجيع الشـراكة بين القطاعين الحكومي والخـاص، وتعزيز فرص التمويل المختلـط، والتمويل الإنمائي، والمنـح للقطاع الخاص، وبلـورة الفـرص فـي مجـال ضمانات الاسـتثمار، والمسئولية المجتمعية للشركات.

وأكدت «المشاطه»، أن اسـتراتيجية الحكومة المصرية الجديدة تركز على الاسـتثمار وتمكين القطاع الخاص وبناء اقتصاد تنافسـي قادر على جذب الاستثمارات، فضلا عـن التركيز على حوكمة ورفـع كفاءة الإنفاق الاسـتثماري، وذلك فـي إطار جهود الدولة لإفسـاح المجال للقطاع الخاص باعتباره ركيزة رئيسية للتنمية، موضحة أن الدولة تسـتهدف زيادة مشـاركة القطاع الخـاص في الاقتصـاد من خلال خلـق بيئة محفزة للاسـتثمارات، ومشـاركة المعلومـات الكافيـة حول الفرصة الاسـتثمارية المناسبة لدخول القطاع الخاص لتحقيـق الهـدف مما يتطلـب وجود حـوار دائم بين الحكومة والقطاع الخاص لسرد الفرص المتاحة، كما أكدت أهمية الشـراكة بين المؤسسات الدولية والقطاع الخاص حيث تُسهم في جهود سد فجوات التنمية.

وعرض السـيد/ تامر طه، مستشـار الوزيرة للابتكار وريادة الأعمال ورئيس وحدة مشاركة القطاع الخاص بالوزارة، منصة «حافز»، للدعم المالي والفني للقطاع الخـاص والتي تم إطلاقها لسـد الفجـوة المعلوماتية لتعزيز اسـتفادة القطاع الخاص من شـركاء التنمية الدوليـين، حيث تضم المنصة ما يقـرب من ٨٥ خدمة سواء مالية أو على مستوى الاستشارات والدعم الفني من ٤٠ شـريك تنمية ويتم تحديثها بشـكل مسـتمر، وتستهدف شركات القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وكذلك الشركات الناشئة.

ومن جانبها، أوضحت شيرين شهدى، المديرة الإقليمية لمؤسسـة البريطانية للاسـتثمار الدولى، أن المؤسسـة تسـتثمر لما يقـرب من ٧٥ عام في أسـواق مختلفة، في أفريقيـا ومنطقة جنوب شـرق آسـيا، مضيفة أن مصر تمثل المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا، وأن المؤسسة تقوم بالاسـتثمار من خلال ثلاث طرق إما بالاستثمار المباشر من خلال الدخول كمسـاهم، أو الدخـول كجهة تمويلية مثل مؤسسات التمويل الدولية، مضيفة أن تحقيق التنمية من خلال الاستثمار المباشر يعتمد على زيادة رأس المال لضمان أن التمويل يدعم النمو الاقتصادي للشركات، أو بإعطاء تمويلات طويلة المدى.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤ • العدد ٧٦٤

الزراعة تعلن عن حصاد ٨٧٪ من مساحات الأرز وإنتاج أكثر من ١٦ ألف طن أسمدة عضوية

أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ممثلة في قطاع الإرشاد الزراعي، تقرير المتابعة الدورية لمنظومة جمع وتدوير قش الأرز بالمحافظات حتى ١٦ أكتوبر الجاري.

ووفقًا لتقرير رسمي تلقاه علاء فاروق، وزير الزراعة، من الدكتور علاء عزوز، رئيس قطاع الإرشاد الزراعي، بلغت نسبة المساحات المحصودة من محصول الأرز أكثر من ٨٧٪ في ست محافظات: الدقهلية، كفر الشيخ، البحيرة، الشرقية، الغربية، والقليوبية.

وأشار عزوز إلى أن إجمالي القش الذي تم كبسه في هذه المحافظات بلغ حوالي مليون و٢٣٠ ألف طن، بينما تم فرم ٥٦٠ ألف طن، وتشوين ٥٧٨ ألف طن. وتواصل محافظة الدقهلية تصدر المحافظات في عمليات الجمع والتدوير، تليها كفر الشيخ، ثم البحيرة، الغربية، الشرقية، والقليوبية على التوالي.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة
المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

كخطوة في مواجهة الأزمات

«منتدي القاهرة» يختتم فعاليات نسخته الأولي بتوصيات ونقاشات ساخنة

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، مؤتمره السنوى الأول "منتدى القاهرة"، على مدار يومى الأربعاء والخميس الماضيين ، لمناقشة عدد من القضايا الدولية والتحديات العالمية الكبيرة بمشاركة مجموعة متنوعة من المتخصصين فى مختلف المجالات التى يناقشها المؤتمر، حيث استضاف عددًا من كبار المسؤولين والخبراء الدوليين من مصر، الأرجنتين، فرنسا، ألمانيا، اليونان، الهند، إيطاليا، المغرب، جنوب أفريقيا، تونس، الولايات المتحدة، وغيرها من الدول.

وخلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، قالت الدكتورة عبلة اللطيف المدير التنفيذى ومدير البحوث بالمركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ، إن هذا الحدث الدولى الهام الذى ينظمه المركز هو بداية لعدد من المؤتمرات التى سيعقدها المركز سنويا، على غرار المؤتمرات الدولية التى تعقدها مراكز الفكر فى العديد من دول العالم والتى تسعى لفتح حوار بين نخبة من أهم الخبراء الدوليين حول أهم التحديات والقضايا العالمية وتأثيراتها، معربة عن سعادتها بأن يكون المركز جزءا من هذه المؤتمرات الدولية.

و قال عمر مهنا رئيس مجلس إدارة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، إننا نواجه حاليا عددا كبيرا من التحديات والأزمات العالمية، وهناك نشاط ملحوظ فى دول الجنوب العالمى، حيث يضع المركز المصرى للدراسات الاقتصادية على عاتقه مناقشة التحديات ليس فقط على المستوى المحلى ولكن أيضا المشاركة فى الحوار الدولى حول أهم القضايا العالمية، ومشاركة الرؤى والأفكار سعيا لإحداث الأثر المرجو.

التجربة اليونانية

وناقشت إحدي جلسات المؤتمر التجربة اليونانية فى الإصلاح الاقتصادى بعنوان: التجربة اليونانية "إجراءات إصلاحية مؤلمة ولكن فعالة"، فهل من دروس مستفادة لمصر والدول النامية الأخرى؟، وشارك فيها كل من الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وهارى ثيوهاريس عضو البرلمان اليونانى للديموقراطية الجديدة ونائب وزير المالية للشئون الضريبية سابقا بدولة اليونان، والدكتور نيكوس فيتاس، المدير العام مؤسسة البحوث الاقتصادية والصناعية وأستاذ الاقتصاد بجامعة أثينا للاقتصاد والأعمال، وأدارتها الدكتورة عبلة عبد اللطيف.

وعرض الخبراء من دولة اليونان أهم ملامح التجربة اليونانية فى الخروج من أزمة الديون، حيث كانت تبلغ نسبتها نحو ١٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى بداية الأزمة، ووصلت أعلى معدلاتها إلى ١٩٠٪ من الناتج المحلى فى فترة الكوفيد، وتراجعت حاليا إلى نحو ٤٥٪ من الناتج المحلى، ومخطط تراجعها نحو ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٦، كما أنه خلال ٥ سنوات من الآن لن يكون هناك مصروفات لخدمة الدين، وهو نجاح كبير حققته اليونان فى مواجهة أزمة اقتصادية هائلة استمرت قرابة عشر سنوات، ونجحت فى تخطيها بعد ٨ سنوات من الإصلاح، وأوضح الخبراء أن أهم ما اعتمدت عليه التجربة اليونانية لم يكن خفض قيمة العملة – وهو ما وصفوه بالطريق السهل – ولكن كان الاعتماد الأساسى على خفض الإنفاق الحكومى وخفض رواتب الموظفين الحكوميين بنحو ٥٪ وخفض المعاشات وربطها بالمساهمات لمواجهة التضخم، والتحول التكنولوجى خاصة لمنظومة الضرائب، والإصلاح الهيكلى للمؤسسات.

وفي كلمتها ، قالت الدكتورة رانيا المشاط، إن مصر طبقت العديد من الإجراءات التى تم الإشارة إليها، لافتة إلى أن التجربة اليونانية نموذج يدرس لدى صانعى السياسات والباحثين، وهناك اختلافات بين حالتى مصر واليونان، لافتة إلى أن الاقتصاد المصرى تأثر كثيرا بتتابع الأزمات الدولية بداية من أزمة كوفيد ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وحرب غزة، وهو ما له تأثيرات اقتصادية كبيرة حيث تسبب فى الضغط على معدلات النمو.

وأكدت أن الهدف الرئيسى من خطة الإصلاح الاقتصادى هو استقرار الاقتصاد الكلى، حيث قام البنك المركزى بتخطى مشكلات العملة الصعبة، ولابد أن يصاحب ذلك إصلاحات هيكلية وموازنة السياسات المالية والنقدية، وهو الدرس المستفاد من التجربة اليونانية، وهو ما تعمل عليه الحكومة المصرية بالفعل لاستعادة ثقة المستثمرين.

مركز إقليمي للتجارة

وأمام فعاليات المنتدي ، قال الفريق كامل الوزير نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والصناعة، إن العالم يمر بالعديد من التحديات التى تتطلب تحقيق التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات، ويجب علينا العمل معًا لضمان مستقبل أفضل للجميع.

وأكد الوزير أنه على الرغم من الصراعات المستمرة في العالم، والتي تؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول فإن مصر تقف على أرض صلبة وهي قادرة على تخطى جميع التحديات وعبور الأزمات التي يمر بها العالم أجمع، فمصر لها دور رئيسي ضمن جهود السلام بالمنطقة، وستظل تسعى لتعزيز دورها في الساحة الدولية، من خلال المشاركة في جهود الوساطة ومحاولة إيجاد حلول سلمية للصراعات الإقليمية والدولية.

وأوضح الوزير أن الدولة بتوجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسى، تستهدف جعل مصر مركزا إقليميا للتجارة والنقل البحرى والترانزيت، وربط مصر بمحيطها الإقليمي والدولى من خلال استغلال شبكات الطرق والنقل وربط مناطق الإنتاج بموانئ التصدير والاستهلاك، حيث تم عمل فكرة "الممرات اللوجستية" والتى تستند إلى ربط مناطق الإنتاج مع موانئ التصدير ومناطق الاستهلاك من خلال طرق حرة أو سكك حديدية متطورة وحديثة وقطارات كهربائية صديقة للبيئة لتقليل الانبعاثات الكربونية، مشيرا إلى وجود مطالب من قطاع السياحة فى مصر بربط الغردقة بالأقصر من خلال القطاع السريع، ومطالب من دول الجوار للربط مع القطار السريع من سفاجا أو ميناء السخنة، كما تقدمت إحدى الشركات الألمانية بطلب إنشاء ميناء جاف فى طنطا وممر لوجيستى يربط قلب الدلتا بكل ما بها من إنتاج زراعى وصناعي، بدمياط، ومنها إلى أوروبا.

وأكد الوزير على أن هناك ممر لوجيستى يعمل حاليا فى أكتوبر "القاهرة – الإسكندرية"، وهناك مشروع قانون تقدم به إلى مجلس النواب منذ نحو ٧ أشهر لإقامة منطقة جافة فى العاشر من رمضان لصالح إحدى شركات MSC العالمية لتشغيل ممر لوجيستى جديد وحتى الآن لم يتم مناقشته مما استدعى إرسال خطاب مؤخرا إلى رئيس مجلس النواب لإسراع مناقشة القانون. وأوضح أن هناك ممر لوجيستى آخر يعمل حاليا هو ممر "طابا – العريش" والذى أطلق عليه "ممرا سحريا" يربط كل دول الخليج والعراق والأردن ويتم نقل كل تجارة الأردن إلى أمريكا وأوروبا عبر هذا الممر حاليا وتم تقديم كل المحفزات للجانب الأردنى يكون ممرا رئيسيا لنقل تجارتهم من خلاله، كما يتم نقل تجارة ليبيا من ميناء جربوب إلى السلوم.

وشدد الوزير على أن الممر اللوجيستى فكرة عبقرية تربط مصر ببعضها داخليا وبمحيطها الإقليمى، لافتا إلى أن شركة هاتشيسون العالمية تعتزم إنشاء محطتى شحن فى السخنة والدخيلة لربطهم بالقطاع السريع ليكون بمثابة قناة سويس على قضبان حديدية، بمساحة ٢,٦ كيلو.

وفيما يتعلق بالصناعة، أوضح الوزير أنه تم إطلاق منصة مصر الرقمية أول سبتمبر الماضى، لإتاحة جميع الخدمات الصناعية إلكترونيا وتبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين لإصدار خدمات الأراضي والتراخيص الصناعية مباشرة من موقع واحد فقط وسداد جميع الرسوم من خلال منظومة الدفع الإلكتروني وذلك لتسهيل الإجراءات والتيسير على المستثمرين دون التقاء المستثمر مع الموظفين، حيث أن كافة الأراضى الصناعية الآن لدى هيئة التنمية الصناعية والتى تقوم بتقسيم مساحاتها وطرحها من خلال المنصة، وأشار إلى أنه سيتم طرح الأراضى المتبقية من الطرح السابق أول سبتمبر، فى أول ديسمبر القادم، معلنا استهداف التركيز فى المرحلة المقبلة على توفير الأراضى للمطورين الصناعيين لإمكانهم جذب الاستثمارات الكبيرة، والتى ستسهم فى تشغيل الصناعات الوسيطة والمكملة.

توصيات

وفي ختام منتدى القاهرة فى نسخته الأولى ، أعلنت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، عقد الدورة المقبلة للمنتدى فى سبتمبر ٢٠٢٥، ليكون منصة الحوار الدائم حول أهم القضايا الدولية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور.

ودعا المنتدى فى ختام أعماله إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولى فى عدد من المجالات الهامة، منها التعليم وتعزيز قدرات الشباب وريادة الأعمال خاصة فى أفريقيا، والتعاون فى مجال تعزيز التكنولوجيا والتحول الرقمى والاقتصاد الأخضر، واستمرار الحوار حول العلاقات الجيوسياسية وفهم أعمق لطبيعة الصراعات وتأثيراتها، وأوضحت عبد اللطيف أن المنتدى سيتابع مع الوزارات تطبيق السياسات التى تم إعلانها خلال فعاليات المؤتمر.

كما دعا المشاركون إلى زيادة التمويل المخصص لمواجهة تغير المناخ وإزالة المخاطر المرتبطة به، ودعم الطفرة الشبابية في قارة أفريقيا وكيفية التعامل معها، مؤكدين علي أهمية دور مصر في تحقيق التواصل بين آسيا، والشرق الأوسط، والاتحاد الأوروبي.

دعوات إلي الحوار الدولي للتصدي للأزمات العالمية .. ومطالب بزيادة التمويل المخصص لمواجهة تغير المناخ وإزالة المخاطر المرتبطة به

أحمد ابراهيم

الحكومة تُدبّر التمويل اللازم لشراء الأقطان المصرية بسعر الضمان السابق إعلانه

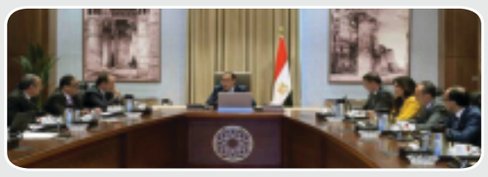

اجتمع مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، -الأسبوع الماضي- مع علاء الدين فاروق، وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي، ومحمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، وعادل عبد المنعم، رئيس مركز البحوث الزراعية، وشيرين الشرقاوي، مساعد أول وزير المالية، وعلي السيسي، مساعد وزير المالية لشئون الموازنة العامة، ورشا عمر، مساعد وزير قطاع الأعمال لشئون المشروعات والتطوير، ومسئولي الوزارات المعنية، وعبر تقنية الفيديو كونفرنس، حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وذلك بهدف تدبير التمويل اللازم لشراء الأقطان المصرية، وفقا لسعر الضمان السابق إعلانه.

«فيتش» تتوقع ارتفاع التضخم في مصر خلال أكتوبر مدفوعة بزيادات أسعار الوقود

أعلنت رامونا مبارك، رئيس إدارة المخاطر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في فيتش سوليوشنز، عن توقعات بارتفاع أكبر لمعدلات التضخم في مصر خلال شهر أكتوبر الجاري.

وأرجعت «مبارك»، هذا التوقع إلى عوامل موسمية بالإضافة إلى الزيادة الأخيرة في أسعار الوقود، موضحة أن إلغاء الدعم عن الوقود بحلول نهاية عام ٢٠٢٥ يتطلب من السلطات المصرية زيادة أسعار الوقود بشكل تدريجي كل ثلاثة أشهر.

وكان البنك المركزي المصري قد قرر تثبيت أسعار الفائدة الرئيسية خلال اجتماعه الأخير يوم ١٧ أكتوبر، حيث أبقى على سعر الإيداع لليلة واحدة عند ٢٧,٢٥٪ وسعر الإقراض لليلة واحدة عند ٢٨,٢٥٪.

«مبارك» لفتت إلى أن قرار المركزي المصري يتماشى مع التوقعات السابقة لشركة فيتش والتي تشير إلى أن دورة تخفيف السياسة النقدية لن تبدأ إلا في النصف الأول من عام ٢٠٢٥.

وأشارت إلى أن العوامل الإحصائية الأساسية المتوقعة في فبراير ٢٠٢٥ قد تدفع التضخم إلى مستوى أقل من ٢٠٪، إلا أن الزيادات المتوقعة في أسعار الوقود والكهرباء ستحد من هذا الانخفاض.

ورفعت الحكومة أسعار الوقود للمرة الثالثة هذا العام، حيث شملت جميع أنواع البنزين والسولار والمازوت الصناعي، وتراوحت بين ٧,٧٪ إلى ١٧٪.

فيما أجلت اتخاذ أي قرار آخر متعلق بتحديد مستويات الأسعار إلى ما بعد ٦ أشهر، وفق بيان صادر عن وزارة البترول والثروة المعدنية في مصر يوم الجمعة أمس الأول .

وقررت الحكومة رفع سعر لتر بنزين "٨٠" الأقل جودة بنسبة ١٢,٢٪ إلى ١٣,٧٥ جنيه، وسعر لتر بنزين "٩٢" بنسبة ١٠,٩٪ إلى ١٥,٢٥ جنيه، على أن يصل سعر لتر بنزين "٩٥" الأعلى جودة بعد الزيادة إلى ١٧ جنيهًا.

كما رفعت سعر بيع لتر السولار ١٧,٤٪ إلى ١٣,٥٠ جنيه، وزادت أيضًا سعر بيع لتر الكيروسين بنفس النسبة والقيمة. وزاد سعر المازوت الموجه للمصانع بنسبة ١١,٨٪ إلى ٩٥٠٠ جنيه. وجرى تثبيت المازوت المورد للكهرباء والصناعات الغذائية.

وأوضحت الوزارة أن سبب الزيادة يرجع إلى تقليل الفجوة بين أسعار بيع المنتجات البترولية وتكاليفها الإنتاجية والاستيرادية المرتفعة.

في ختام أسبوع القاهرة السابع للمياه.. الاتفاق علي تطبيق قواعد القانون الدولى للمياه العابرة للحدود

ألقى الدكتور هاني سويلم وزير الموارد المائية والري، كلمة في ختام أسبوع القاهرة السابع للمياه ، توجه فيها بالتحية للرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية على رعاية أسبوع القاهرة للمياه وإلقاء كلمة افتتاحية للمؤتمر.

كما توجه بالتحية لدولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي على تشريف حفل الافتتاح والقاء كلمة، مع التوجه بالشكر لجميع للمشاركين بالأسبوع من مختلف الدول والمنظمات حول العالم، كما توجه بالشكر لمنظمى وممولى الإسبوع ولأجهزة الدولة المصرية على تعاونها البناء للخروج بهذا الحدث الهام بما يليق بمكانة مصر ودورها الريادى .

وأشار الدكتور سويلم إلى أن أسبوع القاهرة للمياه أصبح منصة دولية للحوار لعرض قضايا المياه على المستوى العالمى ، مع العمل على عرض قضايا وتحديات المياه بالدول الافريقية على وجه الخصوص ، مع التأكيد على دور هذا الاسبوع فى بحث التاثيرات السلبية للتغيرات المناخية على قطاع المياه .

أهم الفعاليات

وقال إن فعاليات الأسبوع اشتملت على عقد (٥) فعاليات رفيعة المستوى و (٥) جلسات عامة و(٩٤) جلسة فنية وعلمية و (٢٧) حدث جانبى و (٦) جلسات علمية و (١٣) ورش عمل و (٥) مسابقات ، وذلك بحضور (٢٥) من كبار المسئولين ، و (٢١٠٠) مشارك و (٤٠٠) متحدث من (٩٣) دولة ومشاركة (٧٧) منظمة دولية وإقليمية ووطنية و (٢٥) عارض بالمعرض المقام على هامش الأسبوع ، مشيرا لتنوع المشاركين بين الوزراء والسياسيين والعلماء والباحثين والطلاب وغيرهم بالشكل الذى يسهم فى تنوع الخبرات وإثراء النقاشات بمختلف الجلسات .

وأضاف أن أسبوع القاهرة للمياه أصبح منصه لتوصيل صوت افريقيا والتعبير عن احتياجاتها ومتطلباتها فى مجال المياه ، وقد شهدت جلسات المؤتمر بحث موضوعات هامة عديدة مثل استخدام الطاقة الشمسية في تحليه مياه البحر لاغراض الإنتاج الكثيف للغذاء ، والترابط بين المياه والغذاء والطاقة والنظم البيئية ، ومعالجة وإعادة إستخدام المياه .

كما شهد الأسبوع عدد من الفعاليات المتعلقة بالمزارعين ، وتكريم الأبحاث والابتكارات المتميزة المتعلقة بقضايا المياه والمقدمة من طلبة المدارس وطلاب وخريجي الجامعات وشباب الباحثين .

كما شهد المؤتمر توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين الوزارة وكل من دول نيجيريا وهولندا ومنظمة الايكاردا ، وتوقيع "مبادرة المرفق الأوروبي الأخضر" بين وزارة التعاون الدولي والاتحاد الأوروبي ، كما تم خلال المؤتمر اطلاق الحملة التوعوية "على القد" لتوعية جموع المواطنين بالحفاظ على المياه وترشيد استخدامها وتوقيع مذكرتي تفاهم بين الوزارة و "مؤسسة مصر الخير" و"الاذاعة المصرية" بهذا الشأن .

وعقب ذلك كرم الدكتور الوزير كل من السفير محمد رفيق خليل المستشار السياسي للوزير ، والدكتور أيمن السيد رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء و رئيس لجنة المسابقات بالاسبوع ، والدكتور ياسر رسلان رئيس اللجنة العلمية للاسبوع ، والمهندس وليد حقيقى رئيس قطاع التخطيط والمدير التنفيذي للجنة تنظيم الاسبوع ، وعدد من قيادات وزارة الموارد المائية والري والمركز القومي لبحوث المياه المحالين للمعاش ، والسفير كريستيان برجر سفير الاتحاد الأوروبي فى مصر ، وتكريم المتطوعين من الشباب الذين ساهموا فى فعاليات الاسبوع .

كما قام الدكتور سويلم بتكريم الفائزين في مسابقة أفضل الأبحاث العلمية ، ومسابقة "شباب المبتكرين في مجال المياه" والتى تقام لطلبة مدارس المتفوقين STEM .

الدكتور هاني سويلم

رضوى عبدالله

هيئة الدواء المصرية تدشن المحتوى العلمي لدستور الدواء المصري - الإصدار الخامس

دشنت هيئة الدواء المحتوى العلمي للدستور الدوائي المصري، الإصدار الخامس، وذلك لتسليط الضوء على هذا الإنجاز الكبير الذي قامت به هيئة الدواء المصرية، وذلك بحضور علي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، وأيمن الخطيب، نائب رئيس هيئة الدواء المصرية ورئيس اللجنة الدائمة لصياغة مسودة دستور الدواء المصري.

وشهد الحدث، حضور محمد عوض تاج الدين، مستشار رئيس الجمهورية لشئون الصحة والوقاية، وأعضاء اللجنة الدائمة لصياغة مسودة دستور الدواء المصري، وممثلين عن (دستور الدواء الأمريكي، ولجنة الصحة بمجلس الشيوخ، ومنظمة الصحة العالمية، وغرفة صناعة الدواء وشعبة الأدوية بالغرف التجارية، وشركات الدواء المصرية والأجنبية)، وقيادات هيئة الدواء المصرية،.

ويعد دستور الدواء المصري مرجعاً علمياً معتمداً لكل ما يتعلق بالأدوية والتركيبات الصيدلانية؛ حيث يتضمن الأدوية المهمة ومفرداتها بما في ذلك تعريف كل منها ومواصفاتها وأختبارات التعرف عليها، واختبارات درجة نقائها وطرق تحليلها ومعايرتها قياسياً، ومقاديرها عند الاستعمال - تصدره الدولة ممثلة في السلطة الدوائية المختصة، ويصدر بموجب قرار من هيئة الدواء المصرية ويكون له صفة القانون في إصداره.

ويهدف دستور الدواء المصري، إلى تأسيس وبناء نظام رقابي قوي متوافق مع المرجعيات العلمية والأطر التنظيمية العالمية، من خلال تدشين إطار مرجعي وتنظيمي لكل ما يتعلق بالأدوية والتركيبات الصيدلانية.

إيسترن كومباني تجدد عقد تصنيع منتجات JTI اليابانية لتعزيز الاستثمارات في السوق المصرية

جددت شركة اليابان الدولية للتبغ JTI اتفاقية التصنيع الإستراتيجية مع الشركة الشرقية للدخان لمدة ثلاث سنوات بهدف تطوير صناعة التبغ في مصر.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتوسيع نطاق المنتجات المقدمة للمستهلك المصري، مع التركيز على تحسين الكفاءة وتلبية الطلب المتزايد في السوق، بحسب بيان.

وقع الاتفاقية بمقر الشركة الشرقية إيسترن كومباني بالمنطقة الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر، كل من هاني أمان، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة الشرقية إيسترن كومباني، وماريانا مجدي، المدير العام لليابان الدولية للتبغ JTI في مصر، بحضور تامر جادالله، رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية إيسترن كومباني، وفاسليس فوفوس، نائب الرئيس التنفيذي للشؤن المالية لمجموعة اليابان للتبغ JTI.

وقالت ماريانا مجدي، مدير عام شركة JTI في مصر، إن إبرام هذه الشراكة مع الشرقية للدخان إيسترن كومباني هو خطوة مهمة نحو تطوير قطاع التبغ في مصر، حيث تعكس الالتزام بتطوير الصناعة وتعزيز الإنتاج المحلي وفقًا لأعلى معايير الجودة.

وأضافت: "نسعى من خلال هذه الشراكة إلى تلبية الطلب المتزايد في السوق المصري وتقديم منتجات تلبي أذواق المستهلك المتنوعة».

وبدوره، أكد فاسيليس فوفوس، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في JTI، أن تجديد الشراكة يأتي في إطار خططنا الإستراتيجية لتعزيز تواجدنا في السوق المصري.

كأفضل مشروعات عام ٢٠٢٤

مشروع روضة السيدة يفوز بجائزة مجلس وزراء الإسكان العرب

أعلن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته الـ٨٩ الذي عقد يوم ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤، عن المشروعات الفائزة بجائزة "المشروع السكني المنفذ" لعام (٢٠٢٤) ومنها مشروع مصر "روضة السيدة "، حيث جرت الإشادة بالتطور العمراني الملحوظ الذي حققه المشروع وأثره الإيجابي على حياة السكان.

عرف المشروع سابقا باسم منطقة "تل العقارب"، ويهدف إلى تحويل منطقة عشوائية تعاني من سوء البنية التحتية إلى مجتمع حضري حديث يوفر سكنا لائقا . وافتتح المشروع رسميا في أكتوبر ٢٠٢١ ، ويتضمن حوالي ٨١٦ وحدة سكنية و ١٩٨ محلا تجاريا.

وأشاد المهندس شريف الشربيني، وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بفوز مشروع "روضة السيدة" بهذه الجائزة، موجها التهنئة والتقدير للدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، الذي تبنى وتابع هذا المشروع، عندما كان وزيرا للإسكان، كما هنأ كل العاملين بوزارة الاسكان، ومحافظة القاهرة، وكذا صندوق التنمية الحضرية، وكل من ساهم فى تنفيذ هذا المشروع.

وقال الوزير: يهدف المشروع إلى خلق بيئة معمارية وعمرانية ملائمة، مع الحفاظ على طابع معماري متميز يعكس احترام التراث الثقافي والتاريخي المحلي، كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين توفير الخدمات بجودة وكثافة مناسبة لضمان استفادة المجتمع بشكل كامل، مما يعزز من أهمية المشروع كعنصر حيوي في تحسين جودة الحياة.

وتواصل الحكومة المصرية جهودها في تطوير العمران القائم والمناطق غير الرسمية، من خلال توفير مختلف الخدمات الأساسية، مثل المدارس والمراكز الصحية ومناطق الترفيه بالإضافة إلى توفير فرص عمل مما يساهم في تحسين الحالة الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين.

تأتي هذه الجائزة كاعتراف وتأكيد على الجهود المستمرة للدول العربية في مجال الاسكان والتنمية العمرانية المستدامة، وتمنح لأحسن مشروع إسكان متكامل الخدمات يحقق أهداف الجائزة نفذ في إحدى الدول العربية. وتهدف الجائزة الي تشجيع روح المنافسة والإبداع بين المعماريين والمهندسين والفنيين العرب في مجال استنباط الحلول العملية من تراثهم الفني المعماري والهندسي.

ومن المقرر ان يتم تسليم الجوائز ضمن فعاليات مؤتمر الإسكان العربي الثامن على هامش فعاليات الدورة ٤١ لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، المقرر عقدهما بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ديسمبر المقبل.

رئيس التنظيم والإدارة يصدر القواعد التنفيذية لقرار ترقية الموظفين بالجهاز الإداري للدولة

أصدر الدكتور صالح الشيخ، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الكتاب الدوري رقم (١) لعام ٢٠٢٤ بشأن القواعد التنفيذية لقرار رئيس الجهاز رقم (٥٩٨) لسنة ٢٠٢٤ الخاص بترقية الموظفين بالجهاز الإداري للدولة، وذلك في ضوء حرص الدولة على تحسين أوضاع الموظفين والدفع بذوي الكفاءة إلى الوظائف الأعلى بغية الارتقاء وتطوير مستوى الأداء داخل وحدات الجهاز الإداري للدولة، وتحفيزًا لهم على بذل مزيد من الجهد بما يؤدي إلى تقديم خدمات ذات جودة أعلى تلقى رضاء المواطنين.

وأكد الدكتور صالح الشيخ، أن إصدار الكتاب الدوري يأتي في إطار الحرص على تحقيق العدالة والحفاظ على حقوق جميع الموظفين، وضمانًا لدقة تنفيذ القرار المشار إليه من قبل جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة المخاطبة بأحكامه، حيث أعد الجهاز القواعد المرافقة للالتزام بها عند تنفيذ القرار الصادر بترقية موظفي الجهاز الإداري للدولة الذين أتموا المدة البينية اللازمة للترقية في ٢٠٢٤/٦/٣٠.

وتضمن الكتاب الدوري:-

أولا: الأحكام العامة

يتعين عند تنفيذ القرار رقم (٥٩٨) لسنة ٢٠٢٤ بشأن ترقية موظفي الجهاز الإداري للدولة مراعاة ما يأتي:

١- تسري أحكام القرار رقم (٥٩٨) لسنة ٢٠٢٤ المشار إليه على الموظفين بالوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، والعاملين بالهيئات العامة الخدمية والاقتصادية الذي يُعد قانون الخدمة المدنية المشار إليه الشريعة العامة لهم.

٢- يُرقى المحامون المخاطبون بأحكام قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣، وذلك إلى الدرجات الأعلى على أساس المدد البينية في الدرجات المرقى منها، وفقًا للتدرج الوظيفي المنصوص عليه في هذا القانون، من محام إلى محام ممتاز بمرور مدة بينية مقدارها (٨ سنوات)، ومن محام ممتاز إلى مدير إدارة قانونية تكرارية أو إشرافية بمرور مدة بينية مقدارها (٦ سنوات)، وذلك مع مراعاة مدد القيد المنصوص عليها بالمادة (١٣) من قانون الإدارات القانونية المشار إليه.

٣- يُرقى جميع المخاطبون بأحكام قانون تنظيم شؤون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤، وفقًا للتدرج الوظيفي المنصوص عليه في هذا القانون، وذلك إلى الدرجات الأعلى على أساس المدد البينية في الدرجات المرقى منها{الرابعة (٥ سنوات)، الثالثة (٨ سنوات)، الثانية (٦ سنوات) الأولى (٦سنوات)} بما تشمله هذه الوظائف بكافة مسمياتها.

٤- بمراعاة أحكام المادة (٦٥) من قانون الخدمة المدنية أو القوانين واللوائح الخاصة بحسب الأحوال، يُشترط للترقية توافر الشروط وانتفاء الموانع التالية في ٢٠٢٤/٦/٣٠:

أ- شروط الترقية:

-أن يكون الموظف مستوفيًا لشروط شغل الوظيفة المرقى إليها.

- قضاء المدد البينية المنصوص عليها في الجداول أرقام (١، ٢، ٣) المرافقة لقانون الخدمة المدنية المشار إليه أو ما ورد بشأنه نص خاص بقوانين أو لوائح خاصة.

وذلك مع عدم التعويل على تقارير تقويم الأداء.

ب- موانع الترقية:

- إذا كان الموظف معارًا.

- إذا كان حاصلا على إجازة بدون أجر، باستثناء الإجازة المرضية وإجازة رعاية الطفل.

- إذا وقع عليه جزاء الخصم من الأجر لمدة أو مدد تزيد على عشرة أيام أو جزاء أشد من ذلك قبل محو الجزاء الموقع عليه.

- إذا كان محالا إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية أو موقوفا عن العمل، وذلك طوال مدة الإحالة أو الوقف، ولا يجوز في هذه الحالة تأخير ترقية الموظف لمدة تزيد على سنتين.

٥- تُصدر السلطة المختصة القرار التنفيذي بترقية الموظفين الذين أتموا المدد البينية اللازمة للترقية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ وفقًا لأحكام القرار رقم (٥٩٨) لسنة ٢٠٢٤ المشار إليه، وتكون الترقية اعتبارًا من ٢٠٢٤/٧/١، وذلك بعد اتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها بأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢١ في شأن شروط شغل الوظائف أو الاستمرار فيها ولائحته التنفيذية.

٦- يحتفظ المرقون بمدد الأقدمية المتبقية بعد الترقية اعتبارًا من ٢٠٢٤/٧/١، على ألا تتعدى ترقية الموظف مستوى وظيفي واحد.

٧- التأكد من إتمام كافة إجراءات تسكين جميع الموظفين الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية على المستويات الوظيفية المعادلة لدرجاتهم اعتبارًا من ٢٠١٦/١١/٢ سواء كانوا مستحقين للترقية أو غير مستحقين، وذلك تنفيذًا لأحكام المادة الرابعة من مواد إصدار قانون الخدمة المدنية، مع مراعاة إجراءات وضوابط التسكين الواردة بكتاب دوري الجهاز رقم (١) لسنة ٢٠١٩.

٨- يُراعى عند منح الحافز المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار رقم (٥٩٨) لسنة ٢٠٢٤ المشار إليه الضوابط الآتية:

(أ) يُمنح الحافز اعتبارًا من ٢٠٢٤/٧/١ لكل من مضى على شغله لأحد المستويات الوظيفية أو الدرجات المالية- بحسب الأحوال- مدة ثلاث سنوات على النحو الوارد بالجدول المذكور بالمادة الرابعة من القرار رقم (٥٩٨) لسنة ٢٠٢٤ المشار إليه.

(ب) تُستنزل من المدة التي قضاها الموظف بأحد المستويات الوظيفية أو الدرجات المالية -بحسب الأحوال- الواردة بالمادة الثالثة من القرار المشار إليه المدد الآتية:

- مدة الثلاث سنوات التي مُنح الموظف استنادًا لها الحافز المنصوص عليه بقرار رئيس الجهاز رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٢١.

- مدة الثلاث سنوات التي مُنح الموظف استنادًا لها الحافز المنصوص عليه بقرار رئيس الجهاز رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٢.

- مدة ال

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤ • العدد ٧٦٤

وكالة الفضاء المصرية تفتح باب التسجيل بمشروع تصميم وتطوير أنظمة الأقمار الصناعية

أعلنت وكالة الفضاء المصرية بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، فتح باب التسجيل بمشروع " تصميم وتطوير أنظمة الأقمار الصناعية" وذلك لدعم مشروعات التخرج بالجامعات المصرية للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وقالت الوكالة في بيان إن المشروع يهدف إلى بناء القدرات البشرية ونشر المعرفة وتعزيز العمل في مجال الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الفضاء بين طلاب الجامعات المصرية وتحسين القدرة التنافسية بين الجامعات لتخريج جيل من الأخصائيين والعلماء على درجة عالية من الكفاءة ليكونوا النواه المستقبلية للأنشطة الفضائية بمصر.

وأوضحت، أن شروط التسجيل تشمل أن يكون الطلاب المتقدمين للتسجيل بالمشروع في السنة النهائية بكليات الهندسة والحاسبات والعلوم ونظرائهم، ألا يقل عدد الطلاب المسجلين بكل مشروع عن ٥ طلاب.

٢٠ الف مشارك و٥٥٠ فعالية

مصر تستعد للترويج لتجربتها العمرانية خلال استضافة المنتدي الحضري العالمي

رئيس الوزراء : القاهرة قادرة على تنظيم واستضافة هذه الفعالية المهمة للغاية

تستضيف القاهرة فعاليات الدورة الـ١٢ للمنتدى الحضري العالمي ، الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالتعاون مع الحكومة المصرية، تحت رعاية رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، إلى جانب وزارة التنمية المحلية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية خلال الفترة من ٤ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٢٤.

ويعد المنتدى ثاني أكبر حدث على أجندة الأمم المتحدة، بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، ويأتي تنظيم مصر للمنتدى إضافة كبيرة لرصيدها الحضاري والعمراني محليا وإقليميا وعالميا ، حيث ستكون أول بلد أفريقي يستضيف المنتدى الحضري العالمي منذ الدورة الافتتاحية في نيروبى بدولة كينيا، وثاني الدول العربية بعد استضافة أبوظبي للدورة العاشرة.

ويعد المنتدى الذي ينعقد كل سنتين المنصة العالمية الأولى على الأجندة الدولية، التي تهتم بتناول جميع جوانب وقطاعات ومجالات التنمية الحضرية المستدامة.

ويعرض خلال المنتدى الإنجازات التى حققتها الدولة المصرية بمجال التنمية العمرانية فى ربوع الدولة المصرية، خلال ١٠ سنوات بعهد الرئيس عبدالفتاح السيسى ، وتعزيز فرص تصدير العقار المصرى للخارج، وطرح عدد من المشروعات والفرص الاستثمارية في مجال العقارات .

ويشهد المنتدى تنظيم ٥٦٠ فعالية ، ومعرضا يشارك فيه عدد ١٠٢ منظمة دولية ومحلية من ٤٩ دولة ويقام المعرض على مساحة أكثر من ٦ آلاف م٢.

كما يشهد المنتدى ٦ جلسات حوارية رفيعة المستوى و٩ جلسات خاصة بهدف مناقشة التحديات الحضرية العالمية وتبادل الخبرات حول التنمية الحضرية المستدامة ومن أهم تلك الجلسات الجلسة الخاصة بمصر والتي ستمثل فرصة لتسليط الضوء على التجربة التنموية والحضرية والعمرانية التي قامت بها مصر خلال العشر سنوات الماضية فيما يخص التحضر السريع، التنمية المستدامة، الإسكان، البنية التحتية الحضرية، كما سيناقش المنتدى تحديات التكيف مع التغيرات المناخية وتأثيراتها على المدن، إضافة إلى القضايا الاجتماعية مثل الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويعكس إقامة هذا الحدث الدولي في مصر كأول دولة تستضيفه في أفريقيا منذ ٢٠ عاما، الدور الريادي والإستراتيجي لمصر على المستويين الدولي والإقليمي كمركز للتنمية والتحضر والسلام والتطور الاستثنائي الذي تقوم به الدولة المصرية في النهوض بملف التنمية الحضرية والعمرانية المتكاملة كونها من أوائل الدول التي تبنت الأجندة الحضرية الجديدة، وتمثل ذلك في العديد من المشروعات القومية والعمرانية الضخمة من مدن الجيل الرابع ومشروعات تحسين جودة الحياة للمواطن مثل مشروع حياة كريمة والقضاء على العشوائيات، بالإضافة إلى التطور الاستثنائي في المرافق والبنية التحتية من مياه وصرف صحي وكهرباء وغيرها من المشروعات الحيوية على مستوى الجمهورية، والتي انعكست بشكل إيجابي على حياة المواطنين وعززت من تصنيف مصر في العديد من المؤشرات الدولية.

يذكر أن المنتدى الحضري العالمي تأسس عام ٢٠٠١ من قبل الأمم المتحدة، وهو المؤتمر العالمي الأول حول التحضر المستدام، والمصمم لدراسة آثار التحضر السريع على المدن والمجتمعات والاقتصادات وتغير المناخ. ومنذ إنشائه، استضاف مدن في جميع أنحاء العالم المنتدى الحضري العالمي، حيث عقدت الدورة الأولى في نيروبي، عاصمة كينيا، في عام ٢٠٠٢.

استعدادات مصرية

وخلال مؤتمر صحفي بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، أعلن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أن المنتدي سينعقد بحضور أكثر من ٢٠ ألف مشارك، بينهم نحو ١٤ ألفا من ١٧٩ دولة على مستوى العالم، لافتًا إلى أن هذا المنتدى يُعدُ محفلا عالميا كبيرا سيعقد في العاصمة المصرية القاهرة، حيث يُعتبر هذا المنتدى أيضا هو ثاني أكبر حدث وفعالية تنظمها الأمم المتحدة على مستوى العالم، بعد مؤتمر المناخ، مشيرا إلى تجربة مصر الناجحة في تنظيم الـ «COP٢٧» بمدينة شرم الشيخ.

ولفت الدكتور مصطفى مدبولي إلى أن القاهرة تستعد الآن لاستضافة المنتدى الحضري العالمي، موضحا أن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كان دائمًا ما يختار مدينة صغيرة عند تنظيم المنتدى الحضري العالمي، ادراكا منه لحجم اللوجيستيات وصعوبة التنقل والتحرك للأعداد الكبيرة المشاركة في هذا المنتدى، حيث من الممكن أن يتسبب عند تنفيذه بمدينة كبرى في ضغط وأزمة داخلها، مؤكدا أن اختيار القاهرة جاء كتحد، وثقة في الدولة المصرية مع كل المشروعات التنموية الكبرى التي تم تنفيذها في منطقة القاهرة الكبرى، ولذا فالقاهرة قادرة على تنظيم واستضافة هذه الفعالية المهمة للغاية، فضلا عن أن القاهرة تتميز بثراء التجارب العملية لكل البرامج والمشروعات، التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الهابيتات".

وفي هذا الإطار، شرح رئيس الوزراء هذه النقطة، موضحًا أن " الهابيتات" معنيةٌ بالتخطيط العمراني والاستراتيجي، مُرورًا بتنمية المدن والمناطق الريفية، بجانب تطوير العشوائيات، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات الإسكان الميسر لمحدودي الدخل، علاوة على مشروعات البنية الأساسية، ومشروعات النقل الجضري، ومشروعات تنمية وتطوير البيئة، مضيفا: "ومن هذا المنطق فإذا نظرنا للقاهرة سنجد أن جميع هذه البرامج تم تنفيذها بالفعل داخل القاهرة الكبرى، بدءًا من التخطيط وتشييد مدن جديدة مثل المدينة التي نقف على أرضها، والتي تعتبر جزءًا من القاهرة الكبرى، مرورًا بمشروعات الإسكان الاجتماعي والإسكان الميُسر، الذي نجحت من خلاله الدولة المصرية في تنفيذ أكثر من مليون وحدة سكنية لهذا البرنامج الضخم، فضلا عن القيام بتطوير المناطق غير الآمنة، وكذا المناطق الخطرة والعشوائية، وتحسين وتطوير جودة الحياة لأكثر من ٣٠٠ ألف أسرة كانت تقطن في تلك المناطق.

وأضاف الدكتور مصطفى مدبولي أنه تم كذلك تنفيذ مشروعات النقل الحضري العملاقة على مستوى الجمهورية، متطرقا أيضاً لمشروعات المبادرة الرئاسية" حياة كريمة" لتطوير قرى الريف المصري، التي وصفها بأنها " درة التاج"، للجمهورية الجديدة، والمعنية بتطوير وتحسين جودة الحياة لأكثر من ٦٠ مليون مواطن يقطنون في المناطق الريفية.

وانطلاقا من ذلك، أكد رئيس مجلس الوزراء أن القاهرة الكبرى تعدُ نموذجًا حقيقيًا لجميع التجارب والبرامج التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة "هابيتات"، لافتًا إلى أن هذا البرنامج شارك في التخطيط والتنفيذ للعديد من هذه المشروعات، ونحن حريصون دومًا على الاستعانة بالخبرات الدولية، وبجهود مُختلف المؤسسات الدولية في تخطيط وتنفيذ العديد من المشروعات التي تُنفذها الدولة المصرية.

وجدد الدكتور مصطفى مدبولي الإشارة إلى أن العاصمة الإدارية الجديدة؛ تمثل نموذجا للمدن الجديدة التي يحتاجها العالم بأسره اليوم، وخاصة الدول النامية، ولاسيما مع تسارُع الزيادة السُكانية في تلك البلدان، حيث أن هُناك تخطيطا وتنمية للمُدن الجديدة؛ من أجل استيعاب الزيادة السكانية، والتعامل مع التغيرات المناخية وتأثيراتها على المدن، بجانب موضوع مياه الشرب والصرف الصحي، بالإضافة لمشروعات النقل الحضري التي يُروج لها برنامج "الهابيتات"، حيث يُشجع على وجود مشروعات مترو الأنفاق، وشبكات الترام، والأتوبيسات الكهربائية صديقة البيئة، مؤكدا أن جميع هذه المشروعات تتم داخل القاهرة.

وفي سياق حديثه، نوه رئيس مجلس الوزراء للاجتماع الذي عقده اليوم بشأن المبادرة الرئاسية " حياة كريمة"، والذي سبق لقاءه بالمديرة التنفيذية لبرنامج " هابيتات"، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة المرحلة الثانية من المبادرة، وتحدثنا عن ضرورة الإسراع بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية بتنفيذ مشروعات هذه المرحلة.

كما أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلي أن استضافة القاهرة لهذا الحدث تُعدُ فرصة هائلة لكل الخبراء المشاركين في فعالياته أن يروا التجربة المصرية الفريدة لكل مناحي وبرامج الأمم المتحدة" الهابيتات"، وكذلك التعرف على الجمهورية الجديدة التي شرعت الدولة المصرية في بنائها على مدار السنوات العشر الماضية، موجهًا الشكر لجميع الحضور، ومعربًا عن تمنياته بنجاح النُسخة القادمة من المنتدى الحضري العالمي في ضوء العدد الكبير الذي سجل الحضور بالفعل، وهناك أكثر من ٥٩ وزيرًا من مُختلف الدول أكدوا حضورهم للفعاليات، ولا يزال هناك أعداد أخرى تُسجل الحضور».

تجربة عمرانية

وفي إطار الاستعدادات للمنتدي ، التقى المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مجموعة من المطورين العقاريين، لبحث مشاركتهم فى فعاليات المنتدى الحضرى العالمى فى دورته الـ١٢ ، مؤكدا حرص الدولة المصرية على أن تكون النسخة الـ١٢ للمنتدى أفضل نسخة فى تاريخه، وإخراجها بشكل يليق بقيمة ومكانة الدولة المصرية.

وأكد المهندس شريف الشربيني، أن المنتدى الحضري العالمي، يعد مناسبة جيدة لتصدير العقار المصري للخارج، وتصدير المنظومة العقارية، وخلق فرص استثمار حقيقية للدولة في المجال العقاري، مشيراً إلى حرص الدولة على إظهار النجاحات الكبيرة التى حققتها الدولة المصرية بالشراكة مع القطاع الخاص، وكذا مشروعات المطورين العقاريين.

وأوضح الوزير، أن لدينا فرصة كبيرة من خلال المنتدى الحضري العالمي لعرض التجربة المصرية الرائدة، فى تحقيق النهضة العمرانية الشاملة فى مختلف ربوع مصر خلال السنوات القليلة الماضية، ومنذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي، سواء من خلال عرض مشروعات الدولة، أو مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، أو مشروعات المطورين العقاريين.

وأشار وزير الإسكان، إلى أنه سيتم على هامش المنتدى، عقد الاجتماع الوزاري الموسع لوزراء الإسكان الأفارقة، تلبية لطلباتهم للاطلاع على التجربة العمرانية المصرية، والاستفادة من الخبرات والإمكانات الكبيرة لشركات المقاولات المصرية، والمطورين العقاريين، كما سيتم تنظيم أسبوع كامل قبل انعقاد المنتدى للتركيز على ما أنجزته مصر فى مجال التنمية العمرانية مؤكدا أن تلك الفعاليات تشكل منطلقا لجميع العاملين بقطاع التطوير العقاري والتشييد والبناء نحو الأسواق العربية والإفريقية، وتنفيذ المشروعات لأشقائنا فى الدول العربية والقارة الإفريقية.

واستعرض الدكتور عبدالخالق إبراهيم، مساعد الوزير للشئون الفنية ، الفعاليات والأنشطة الأساسية والفرعية للمنتدى الحضري العالمي، والذى يعد المنصة العالمية الأولى على الأجندة الدولية، التى تهتم بتناول جميع جوانب وقطاعات ومجالات التنمية الحضرية المستدامة، مشيرا إلى أنه من المقرر توقيع عدد من البروتوكولات للتعاون مع عدد من الدول الأفريقية فى مجال التنمية العمرانية.

ودعا مساعد وزير الإسكان للشئون الفنية، المطورين العقاريين وشركات المقاولات المصرية، للمشاركة فى إطلاق الدولة المصرية للاستراتيجية الوطنية للمدن الجديدة الذكية في مصر، وإطلاق خارطة الطريق للاستراتيجية الوطنية للعمران الأخضر.

و وزير الإسكان يلتقى مجموعة من المطورين العقاريين لبحث مشاركتهم فى فعاليات المنتدى .. ويؤكد : فرصة لتصدير العقار المصري

رضوى عبدالله

مصر والسعودية تدعمان شراكتهما الاقتصادية باتفاقية حماية الاستثمار وتشكيل مجلس التنسيق الأعلى

٤١ % نسبة ارتفاع التبادل التجاري بين البلدين.. ٢٦ مليار دولار قيمة الاستثمارات السعودية فى مصر.. وترحيب كبير بتفعيل اتفاقية حماية الاستثمار ..

تمتد العلاقات المصرية السعودية لعقود من التعاون الوثيق في مختلف الأصعدة لا سيما الاقتصادي منها، وتتنامى يوما تلو الآخر مدعومة بتعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة، حيث تؤدي التجارة والاستثمارات المتبادلة دورًا محوريًا في تنمية هذه العلاقات وتعزيز دورها على المستويين الإقليمي والدولي.

في هذا الإطار جاءت زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ولقائه مع الرئيس عبد الفتاح السيسي ، وهو اللقاء الذي أثمر عن اتفاقات تؤسس لمواصلة علاقات التعاون الاقتصادي القوية ، فضلا عن تدعيم الشراكة السياسية إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

وخلال الزيارة ، شهد الزعيمان في ختام المباحثات التوقيع على تشكيل مجلس التنسيق الأعلى المصري السعودي برئاسة الرئيس وولي العهد السعودي، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين.

وبحسب بيان رئاسة الجمهورية ، استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، بمطار القاهرة الدولي، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية رئيس مجلس الوزراء، الذي حل ضيفا عزيزا على وطنه الثاني مصر ، وقد اصطحب الرئيس ضيف مصر الكريم إلى قصر الاتحادية، حيث أجريت مراسم الإستقبال الرسمية.

وقد أجرى الزعيمان لقاءً ثنائيا، أعقبته جلسة مباحثات موسعة بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ووفدي البلدين، حيث رحب الرئيس بسمو الأمير محمد بن سلمان، معربا عن أطيب تحياته لأخيه جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز، خادم الحرمين الشريفين، ومشددا في هذا السياق على عمق ومحورية العلاقات الاستراتيجية بين مصر والسعودية، لاسيما في ظل التهديدات التي تواجه المنطقة، ومؤكدا أهمية مواصلة التنسيق والتعاون المشترك، لتجاوز المرحلة الدقيقة الحالية التي تمر بها منطقتنا وعالمنا الإسلامي، ومشيرا إلى الحرص المتبادل على ترجمة العلاقات والروابط التاريخية بين البلدين، من خلال تعزيز الآليات الثنائية المؤسسية، وخاصة من خلال تدشين مجلس التنسيق الأعلى المصري السعودي برئاسة الرئيس وولي العهد السعودي، لمتابعة مختلف أوجه العلاقات الثنائية وسبل تطويرها باستمرار.

من جانبه؛ نقل الأمير محمد بن سلمان إلى الرئيس السيسي تحيات خادم الحرمين الشريفين، مؤكدا الأهمية التي توليها المملكة لتعزيز العلاقات الثنائية، ومواصلة البناء على الروابط التاريخية المتدة بين البلدين والشعبين الشقيقين، لتحقيق المصلحة المشتركة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والتنموية.

وفي ذلك السياق، تم استعراض الجهود الجارية لتطوير الشراكة الاقتصادية المصرية السعودية، لاسيما في مجال تبادل الاستثمارات، والتبادل التجاري بين البلدين، والتكامل الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والسياحة.

كما شهدت المباحثات تناول التطورات الإقليمية، وعلى رأسها الأوضاع في قطاع غزة ولبنان، حيث تم التوافق على خطورة الوضع الإقليمي وضرورة وقف التصعيد، وشدد الزعيمان على أنّ إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، هي السبيل الوحيد لتحقيق التهدئة والسلام والأمن بالمنطقة على نحو مستدام، منوهين إلى أن محاولات تصفية القضية الفلسطينية من شأنها أن تتسبب في استمرار حالة الصراع بالمنطقة، وطالب الزعيمان في ذلك السياق بدء خطوات للتهدئة تشمل وقف إطلاق النار بقطاع غزة، وفي لبنان، ومعالجة الأوضاع الإنسانية المتفاقمة، والتوقف عن سياسات حافة الهاوية بما يوقف دائرة الصراع الآخذة في الاتساع، وتم كذلك تأكيد ضرورة احترام سيادة وأمن واستقرار لبنان وسلامة أراضيه. كما تباحث الزعيمان حول عدد من القضايا الإقليمية على رأسها أمن منطقة البحر الأحمر، والأوضاع في السودان وليبيا وسوريا.

زيارات متبادلة

كذلك جاءت في هذا الإطار ، الزيارة التى قام بها رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى إلى الرياض منتصف سبتمبر الماضى، فى إطار تعزيز هذه العلاقات الاقتصادية بين الدولتين؛ حيث عقد عدة لقاءات مع كل من وزراء الاستثمار والمالية والاقتصاد وتبادلوا النقاش في المجال الاستثماري وأوجه التعاون لتطوير العلاقات الاستثمارية المصرية السعودية وإيجاد السبل التي تسهم في دعم وتحفيز القطاع الخاص بين البلدين، بالإضافة إلى المباحثات بشأن اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين البلدين.

وعن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قال وزير الاستثمار المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح في تصريحات سابقة له إن العلاقات السعودية المصرية نموذج يحتذى في التعاون العربي الوثيق، والتعاون بينهما يعزز النمو الاقتصادي بالمنطقة"، مشيرًا إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر والسعودية بلغ أكثر من ١٢٤ مليار خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ ،فيما بلغ عدد الرخص الممنوحة للمستثمرين المصريين في المملكة نحو ٥٧٦٧ رخصة.

ويُعد التبادل التجاري بين مصر والسعودية من أبرز ملامح العلاقات الاقتصادية بين البلدين في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة التبادل التجاري بشكل ملحوظ، ليبلغ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤م قرابة ٨ مليارات دولار بارتفاع يعادل ٤١٪ مقارنةً بالنصف الأول من ٢٠٢٣م، وتعد المنتجات المعدنية واللدائن ومصنوعاتها أبرز السلع السعودية المصدرة، فيما جاءت المنتجات المعدنية والنحاس ومصنوعاته أبرز السلع المصرية المستوردة.

شراكة تقنية

وعلى صعيد آخر تعمل مصر والسعودية على تعزيز العلاقات الثنائية في المجال التقني، وفى هذا الإطار نظمت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في الرياض الأسبوع قبل الماضى، ملتقى التقنية السعودي المصري بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بجمهورية مصر العربية ومنظمة اتصال المصرية، بمشاركة عدد من شركات القطاع التقني في البلدين، في خطوة لتوسيع الشراكة الإستراتيجية بين البلدين الشقيقين، وتعزيز ريادة الأعمال والاستثمارات التقنية لدعم نمو الاقتصاد الرقمي والابتكار في المنطقة.

وناقش اللقاء الذي حضره سفير مصر لدى المملكة أحمد فاروق، ووكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للتكنولوجيا المهندس محمد الربيعان، ووكيل الوزارة للبنية التحتية المهندس بسام البسام، الفرص الاستثمارية التقنية كما استعرضت وزارة الاستثمار البيئة الاستثمارية الجاذبة في المملكة بجميع القطاعات الحيوية الواعدة ومنها التقنية.

وتضمن الملتقى عقد ورشة عمل، شارك فيها عدد من الشركات السعودية والمصرية لمناقشة سبل تطوير الشراكة، وتعزيز الاستثمارات التقنية لتوسيع فتح الأسواق بين البلدين، إضافة إلى تبادل الخبرات، واستكشاف فرص استثمارية رقمية جديدة، إضافة لجولة تعريفية لعدد من البرامج والمبادرات، ومنها الكراج ومركز كود لاطلاع المشاركين على أحدث المشروعات والمبادرات لدعم ريادة الأعمال الرقمية.

اتفاقيات تعاون

من جهة أخرى، تم الانتهاء من اتفاقية حماية الاستثمار المصري السعودي ، والتي وقعها الرئيس السيسي وولي العهد السعودي ، حيث من المقرر أن يتم تفعيلها خلال شهرين، وفق ما أعلن رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته للرياض، مؤكدا على معالجة التحديات التي تواجه المستثمرين السعوديين بمصر سيتم حلها قبل نهاية العام الجاري.

كما التزمت مصر بحل ٩٠ مشكلة كانت تواجه المستثمرين السعوديين بالسوق المصرية، وتبقى منها ١٤ مشكلة فقط .

من جانبه، أكد وزير التجارة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في تصريحات سابقة ، أن هناك جهودًا كبيرة مبذولة لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات بين مصر والمملكة، عادًا أن توقيع اتفاقية حماية الاستثمار المصري السعودي سيكون دعمًا حقيقيًا للعلاقات الاقتصادية بين البلدين.

و قال رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن بن معجب الحويزي إن مجلس التنسيق والأعمال السعودي المصري يعد ركيزة أساسية في تطوير التعاون ، مشيرا إلى أن حجم التبادل التجاري بين المملكة ومصر بلغ ٤٨ مليار ريال في عام ٢٠٢٣ مما يجعلها الشريك رقم ١١ في جانب الصادرات و١٠ في جانب الواردات، داعيا المستثمرين المصريين للاستفادة من فرص رؤية ٢٠٣٠.

استثمارات سعودية

وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تطور قيمة الاستثمارات السعودية في مصر، والتي حققت قفزة كبيرة في العام المالي الماضي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، قياسا بالفترة المناظرة لها في العام المالي السابق له ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث سجل إجمالي الاستثمارات السعودية في مصر نحو ٢,٤ مليار دولار في العام المالي الماضي، ارتفاعا من ٤٩١,٦ مليون دولار خلال فترة المقارنة، بزيادة بلغت نحو ١,٩ مليار دولار، بنسبة زيادة بلغت نحو ٤٧٤٪ .

وتشير بيانات جهاز الإحصاء إلى أن ارتفاع قيمة الاستثمارات السعودية في مصر صاحبه ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين البلدين خلال أول ٥ أشهر من العام الجاري ٢٠٢٤، لتسجل ٣,٨ مليار دولار، بينما كانت نحو ٢,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٢٣، بزيادة بلغت ٩٠٠ مليون دولار، وبنسبة زيادة بلغت ٢٩,٣٪، حيث ارتفعت صادرات مصر إلى المملكة من بعض السلع أهمها نحاس ومصنوعاته، والوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، والفواكه، وآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية، وأخيرا مصنوعات من حديد أو صلب.

وفى المقابل كانت أهم واردات مصر من المملكة العربية السعودية تضم كلا من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، واللدائن ومصنوعاتها، ومنتجات كيميائية عضوية، وألمنيوم ومصنوعاته، إلى جانب واردات منتجات كيميائية غير عضوية، والورق، والسكر ومصنوعات سكرية، ومراجل وآلات وأجهزة وأدوات آلية، ومحضرات غذائية، وأخيرا مصنوعات من حديد أو صلب.

شراكة استراتيجية

وفي هذا السياق أكد الدكتور أيمن محسب، وكيل لجنة الشئون العربية بمجلس النواب، علي أهمية زيارة ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، رئيس الوزراء السعودي لمصر والتي تعكس حجم التطور في العلاقات المصرية ـ السعودية في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولى العهد، سواء من خلال تعزيز التعاون العسكري، والتكامل الاقتصادي، والاستثمارات المتبادلة، إضافة إلى عدد كبير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وإعلان الشراكة الاستراتيجية خاصة أن المملكة العربية السعودية تُعد الشريك التجاري الأكبر لمصر فى الشرق الأوسط.

وقال "محسب"، إن هذه الزيارة استهدفت بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية الأخوية، والقضايا ذات الاهتمام المشترك، فضلا عن مناقشة بعض الملفات الإقليمية، وعلى رأسها الوضع في غزة ولبنان والبحر الأحمر والسودان، فضلا عن توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية، ومباحثات موسعة بشأن الاستثمارات السعودية الحالية والمرتقبة في مصر، لافتا إلى أن هذه الزيارة تأتي في أعقاب رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي، للرياض في السادس عشر من سبتمبر الماضي، حيث التقى بن سلمان ومسؤولين ومستثمرين سعوديين، وخلالها تم الإعلان عن إجراء إصلاحات تشريعية على قانون الاستثمار، وتقديم حوافز وإعفاءات جديدة تشجع الاستثمار في جميع القطاعات.

وأضاف عضو مجلس النواب، أن العلاقات المصرية السعودية لا تقتصر فقط علي الجانب الاقتصادي، ولكن هناك تنسيق سياسي علي أعلى مستوي بين البلدين الشقيقين، اللذان يتحملان العبء الأكبر في حماية وأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، مؤكدا أن البلدين الشقيقين يجمعهما علاقة شديدة الخصوصية نابعة من متانة وقوة الروابط التاريخية والشعبية القوية فضلا عن المصالح المشتركة، وهو ما ظهر في الدعم السعودى الذي لم يتوقف يوما لمصر فكلا البلدين عمق استراتيجي للآخر،

و قال النائب المهندس حازم الجندي عضو مجلس الشيوخ، عضو الهيئة العليا في حزب الوفد، إن زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لمصر، ولقائه الرئيس عبد الفتاح السيسي، تأتي في إطار جهود البلدين لتعزيز العلاقات الثنائية في شتى المجالات، نحو مزيد من التعاون بما يحقق مصالح الشعبين السعودي والمصري وشعوب المنطقة، لا سيما وأن البلدين يمثلان قوتين ذات تأثير كبير إقليميا ودوليا .

وأوضح عضو مجلس الشيوخ أن مصر والسعودية تعملان على مواجهة كافة الآثار السلبية على الاقتصاد المصري والسعودي، مشيرا إلى أن التوقيع على تشكيل مجلس التنسيق الأعلى المصري السعودي، يضمن حماية الاستثمارات في البلدين، موضحا أن الاستثمارات السعودية في مصر تصل لحوالي أكثر من ١٣٠ مليار ريال.

ولفت إلى أن هناك ٧٥٠٠ شركة مصرية تعمل في المملكة العربية السعودية تسهم في توفير نحو ٨٠ ألف فرصة عمل، كما أن السوق المصري مفتوح أمام الاستثمار السعودي في كافة القطاعات مثل الزراعة والصناعة والسياحة والطاقة الجديدة والمتجددة، والكهرباء وغيرها من المجالات الأخرى، بما يعزز من فرص النمو والازدهار في المنطقة.

و أكد النائب حسن عمار، أمين سر لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب، أن زيارة ولي العهد السعودي ورئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، إلى مصر، وعقد قمة ثنائية مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، جاءت في توقيت دقيق للغاية تمر به المنطقة بالكامل، وتبعث هذه الزيارة برسالة هامة على أن مصر والمملكة جناحا الاستقرار في الشرق الأوسط، وسيظلان الدولتين المؤثرتين في المشهد الإقليمي بما تملكه من قوة مكانة وثقل على الصعيدين السياسي والاقتصادي وأيضا موقعيهما الاستراتيجيين، كما تحمل هذه الزيارة دلالة هامة على توحيد الصف والموقف العربي إزاء الممارسات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي على مدار عام.

وأضاف "عمار"، أن تلك الزيارة ناقشت الكثير من الملفات الشائكة في المنطقة والتي على رأسها القضية الفلسطينية، والمعاناة التي يعيشها أهالي غزة، بعدما خرقت إسرائيل كافة المواثيق الدولية، وضربت بها عرض الحائط، فضلا عن تفاقم الحرب في لبنان بعد الغزو البري الذي نفذه نتنياهو قبل أسابيع قليلة، والتوترات المتبادلة بين تل أبيب وطهران والتي حتما تؤثر على الأمن القومي للقاهرة والرياض، لذا فإن هذه الزيارة قد تسهم في تهدئة الأوضاع بين أطراف النزاع، خاصة أن هناك اتفاق في الرؤى بين قيادتي البلدين للجوء للحل السلمي في جميع القضايا.

وخبراء : القاهرة والرياض تواجهان الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية

محمد محيي الدين

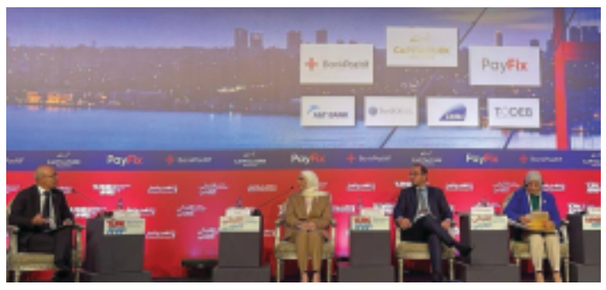

مشاركة عربية موسعة في «المنتدي الاقتصادي» بتركيا

أحمد كجوك : تطور كبير فى العلاقات التجارية بين القاهرة وأنقرة لتصل لأكثر من 8 مليارات دولار 2023

استضافت إسطنبول التركية نهاية الأسبوع الماضي ، فعاليات النسخة ال ١٥ من المنتدى الاقتصادي العربي التركي ، بمشاركة موسعة من كبار الاقتصاديين في الجانبين ، تحت شعار: «تركيا والعالم العربي: ممر عالمي في الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا»، برعاية وزارة الخزانة والمالية التركية، وبدعم من وزارة الخارجية التركية، ومكتب الاستثمار التابع لرئاسة الجمهورية التركية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة الاقتصاد والأعمال، واتحاد الغرف التجارية والبورصات التركية، واتحاد الغرف العربية.

وركز المنتدى على المرحلة التالية من الشراكة بين تركيا والدول العربية، واستكشاف الفرص الجديدة في القطاعات الناشئة مثل الطاقة الخضراء والتكنولوجيا والتكنولوجيا المالية والخدمات اللوجيستية وأسواق رأس المال، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي لتركيا والمنطقة العربية بوصفها قناة اقتصادية حاسمة بين آسيا، لا سيما الصين، وأوروبا وأفريقيا.

وخلال مشاركته ، أكد أحمد كجوك وزير المالية، أن سياسات مصر الاقتصادية أكثر استهدافًا للاستقرار المالي ونمو الإنتاج والتصدير لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى وقال إننا مستمرون فى الإصلاحات الهيكلية لدفع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بفرص استثمارية واعدة فى كثير من المجالات، ونعمل على مبادرات مبتكرة وأكثر استجابة للتحديات لجذب المزيد من الاستثمارات فى السياحة والصناعة والزراعة والطاقة الخضراء، خاصة أننا لدينا إطار أكثر انفتاحًا على التحول للاقتصاد الأخضر بأدوات تمويلية مستدامة ومنخفضة التكلفة.

قال الوزير، إننا نعمل على استراتيجية طموحة متعددة الأدوات والإجراءات، لتحسين إدارة الدين بشكل مستدام وتحسين كل مؤشراته، من خلال تنويع الأدوات والأسواق والعملات وشرائح المستثمرين والاستفادة من الضمانات فى خفض تكلفة التمويل، والتعاون مع المؤسسات الدولية متعددة الأطراف للحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية وتوفير التمويلات الميسرة، كما أن وضع سقف الاستثمارات العامة يساعدنا فى خفض الضغوط التمويلية وتحقيق المستهدفات المالية وإفساح المجال للقطاع الخاص أيضًا، لافتًا إلى أننا مستمرون فى مسار الحوار المتوازن مع المستثمرين المحليين والدوليين لتعزيز ثقتهم فى قدرة وتنوع الاقتصاد المصرى.

أضاف كجوك أن هناك تطورًا كبيرًا فى العلاقات التجارية المتوازنة بين البلدين لتصل لأكثر من ٨ مليارات دولار عام ٢٠٢٣، موضحًا أن العلاقات الاستثمارية تشهد طفرة غير مسبوقة، وأن مصر أصبحت مركز جذب للشركات التركية للتصنيع والتصدير وفى السياحة أيضًا.

أشار الوزير إلي أن العمل على تسهيل الإجراءات الضريبية فى مصر يعد خطوة جادة لإعادة بناء علاقة شراكة حقيقية بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال، موضحًا أننا نعمل على توسيع القاعدة الضريبية من خلال تعظيم جهود تحفيز دمج الاقتصاد غير الرسمى.

وأكد أن مصر تلعب دورًا نشطًا في تعزيز التعاون الإقليمي مع الدول الصديقة والشقيقة في مواجهة «عدم اليقين الاقتصادي الع

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤ • العدد ٧٦٤

الحكومة تصدر صكوكًا وسندات خضراء بقيمة ١٠ مليارات جنيه قبل منتصف ٢٠٢٥

تخطط مصر لإصدار سندات خضراء وصكوك محلية بقيمة تصل إلى ١٠ مليارات جنيه قبل نهاية السنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وفقًا لتصريحات وزير المالية أحمد كجوك. كانت مصر قد أصدرت أول سندات خضراء سيادية في المنطقة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٢٠، حيث تم تغطية الطرح بنحو ٥ أضعاف المبلغ المستهدف. وفي فبراير ٢٠٢٣، أصدرت الحكومة المصرية، أول صكوك سيادية بقيمة ١,٥ مليار دولار لأجل ٣ سنوات.

وأوضح أحمد كجوك في تصريحات له على هامش المنتدى الاقتصادي التركي العربي في إسطنبول، أن وزارة المالية، في إطار تنويع مصادر التمويل، تعتزم إصدار صكوك وسندات استدامة في السوق المحلية خلال الربع الثالث أو الأخير من السنة المالية الحالية، بقيمة تتراوح بين ٥ و١٠ مليارات جنيه.
وتسعى مصر إلى تمويل مشروعات متعددة في قطاع الطاقة المتجددة، كونها تواجه تحديات تغير المناخ مع ارتفاع درجات الحرارة بمعدل أعلى من بقية العالم.

البنك المركزي يكشف أسباب تثبيت سعر الفائدة للمرة الرابعة على التوالي

كشفت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي عن أسباب تثبيت سعر الفائدة - يوم الخميس الماضي - للمرة الرابعة على التوالي خلال هذا العام ليسجل سعري العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪ على الترتيب، و سعر الائتمان والخصم ٢٧,٧٥٪.
وقالت اللجنة في بيان – حصلت الحصاد علي نسخة منه- إنه على الصعيد العالمي، ساهمت سياسات التشديد النقدي في انخفاض التضخم عالميا في اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة ، حيث استمر بعض البنوك المركزية في خفض أسعار العائد مع اقتراب التضخم من مستوياته المستهدفة.
وأوضحت أن بالرغم من اتسام معدل النمو الاقتصادي بالاستقرار إلى حد كبير، فإن آفاقه لا تزال عُرضة للمخاطر النزولية بسبب التأثير السلبي للسياسات النقدية التقييدية على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، لا تزال المخاطر الصعودية تحيط بمسار التضخم في ظل التقلبات التي تشهدها الأسعار العالمية للسلع الرئيسية، خاصة الطاقة، بسبب اضطرابات سلاسل التوريد نتيجة التوترات الجيوسياسية وأحوال الطقس غير المواتية.
وعلى الصعيد المحلي، شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنسبة ٢,٤٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ مقارنة بنحو ٢,٢٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، مما يشير إلى تباطؤ النمو خلال السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى ٢,٤٪ مقارنة بنحو ٣,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
وأضافت أن الارتفاع الطفيف في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ يرجع إلى تزايد مساهمات قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية، والتشييد والبناء، والتجارة في الناتج المحلي الإجمالي. وتفيد المؤشرات الأولية للربع الثالث من عام ٢٠٢٤ بتعافي النشاط الاقتصادي الحقيقي تدريجيا، ومن المتوقع أن يصل إلى طاقته القصوى بحلول السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يزال أقل من طاقته القصوى، مما يدعم المسار النزولي المتوقع للتضخم خلال الفترة المقبلة.
وتابعت "تشير البيانات إلى استقرار المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي عند حوالي ٢٦,٤٪ و٢٥,٠٪ على الترتيب في سبتمبر ٢٠٢٤، وتعد السلع غير الغذائية هي المحرك الرئيسي للتضخم خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٢٤ نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لضبط أوضاع المالية العامة، وهو ما أدى إلى الحد من التأثير الإيجابي لكل من الانحسار التدريجي لأثر الصدمات السابقة، وانخفاض تضخم السلع الغذائية، والأثر الإيجابي لفترة الأساس، ويشير التراجع التدريجي لتضخم السلع الغذائية بجانب تحسن توقعات التضخم منذ بداية العام إلى استمرار التضخم في مساره النزولي، وإن كانت وتيرته مقيدة بفعل إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة".
وأوضحت أن التوقعات تشير إلى استقرار التضخم عند مستوياته الحالية حتى الربع الرابع من عام ٢٠٢٤ وإن كانت تحيط به بعض المخاطر الصعودية، ومنها استمرار التوترات الإقليمية، وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واحتمالية أن يكون لإجراءات ضبط المالية العامة تأثير يتجاوز التوقعات. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم بدءا من الربع الأول من عام ٢٠٢٥ مع تحقق التأثير التراكمي لقرارات التشديد النقدي والأثر الإيجابي لفترة الأساس.
وفي ضوء ما سبق واستنادا إلى قرارات لجنة السياسة النقدية في اجتماعاتها السابقة، ترى اللجنة أن الإبقاء على أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي دون تغيير يعد مناسبا في الفترة الحالية إلى أن ينخفض معدل التضخم على نحو ملحوظ ومستدام. وتشير اللجنة إلى أنها ستواصل اتباع نهج قائم على البيانات لتحديد مستوى التشديد النقدي ومدته المناسبة بناء على تقديرها لتوقعات التضخم وتطور معدلات التضخم الشهرية وفعالية آلية انتقال السياسة النقدية، ولن تتردد اللجنة في استخدام جميع أدوات السياسة النقدية المتاحة لأجل تعزيز المسار النزولي للتضخم وتحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

ناصر ..

للعام الثاني علي التوالي

البنك الأهلي المصري يحتفظ بشهادة الجودة «ISO 9001» في مجال الإمداد اللوجيستي من BSI

يحيي ابو الفتوح

محمد الاتربي

أعلن البنك الأهلي المصري عن حصوله على شهادة الجودة في مجال الامداد اللوجيستي والمخازن من قبل هيئة المواصفات البريطاني العاملة في مجال تقييم أنظمة الجودة في مختلف المؤسسات العالمي ذلك للعام الثاني على التوالي.
وأعرب محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري عن اعتزازه باحتفاظ البنك بتلك الشهادة وهو ما يعكس كفاءة فريق عمل مجموعة الدعم الإداري ويعزز ثقة وتقدير المؤسسات الدولية في نظم ومعايير إدارة البنك لمختلف أعماله كأحد أعمدة الاقتصاد المصري، خاصة أن البنك الأهلي المصري أول بنك مصري يحصل على هذه الشهادة في هذا المجال.
وأكد الأتربي على اهتمام الإدارة بتوفير كافة متطلبات العمل بأعلى مستوى فني يواكب التطورات المتلاحقة بأقل تكلفة، مما يساهم بشكل كبير في تحقيق مستهدفات واستراتيجيات البنك بكفاءة وانسيابية.
وأشار يحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري الى استمرارية البنك في تطبيق أعلى معايير الجودة والكفاءة في مختلف القطاعات واستخدام الأساليب والإجراءات التي تتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال محليا ودوليا والطبقة في المؤسسات الكبرى لتحقيق أعلى معدلات الأداء في تقديم الخدمات المختلفة والتي تليق بمؤسسة البنك الأهلي المصري.
ومن جانبه أوضح حسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الإداري بالبنك، إن تلك الشهادة تحفز كافة العاملين بمجموعة الدعم الإداري على بذل المزيد من الجهد للاستمرار في الارتقاء بمستوى الخدمة، مشيرا الى أن الهدف الأساسي لمجموعة الدعم الاداري والقطاعات التي تقودها هو تحقيق الاستدامة في مجال الامداد اللوجستي والاهتمام بسلاسل الأمداد وتقليل المخاطر لأقل درجة ممكنة في ظل كافة التحديات لتحقيق الجودة في الأداء.

البنك المركزي المصري يؤكد على أهمية الحفاظ على سرية البيانات البنكية والشخصية

أكد البنك المركزي المصري أنه لا يتعامل بشكل مباشر مع عملاء البنوك، وأنه لا يتم طلب أي معلومات شخصية أو تتعلق بالحسابات البنكية بأية وسيلة اتصال، محذرًا المواطنين من رسائل الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني والروابط الإلكترونية الواردة من مصادر غير موثوقة وكذا المكالمات الهاتفية التي ينتحل أصحابها صفات ووظائف غير حقيقية ويدعون أنهم من موظفي البنك المركزي أو أحد البنوك، وذلك بهدف الحصول على بيانات شخصية وبنكية للاستيلاء على أموال العملاء.
وفي هذا الإطار، يشدد البنك المركزي المصري على ضرورة الحفاظ على سرية البيانات بما فيها بيانات البطاقة البنكية المتمثلة في رقمها وتاريخ انتهائها والرقم السري ورمز التحقق والرقم السري المتغير، وكذلك بيانات الرقم القومي، مؤكدًا على أن البنوك لن تطلب من عملائها تحديث بياناتهم إلا في مقر البنك أو عن طريق التطبيقات الإلكترونية الآمنة الخاصة بالبنوك (على سبيل المثال: الإنترنت البنكي) وليس عبر أي وسيلة اتصال أخرى.
ويهيب البنك المركزي المصري بالمواطنين المتعاملين مع القطاع المصرفي بضرورة عدم الانسياق وراء تلك المحاولات للاستيلاء على المعلومات البنكية الخاصة بهم وإبلاغ البنوك التي يتعاملون معها بهذه المحاولات فورًا.

الرقابة المالية تعدل إجراءات الترخيص للبنوك لمباشرة أنشطة غير مصرفية

نشرت الوقائع المصرية في العدد ٢٢٥ "تابع"، الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ٢٠٢٤، قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠٢٤، بتاريخ ٢٩-٩-٢٠٢٤، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨، بشأن قواعد وضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية أو تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار.
وأوضحت الوقائع المصرية، أن القرار جاء بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية؛ وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن قواعد وضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية أن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار؛ وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-٩-٢٠٢٤.
"المادة الأولى"
يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه، النص الآتي:
"المادة الثانية / الفقرة الثانية":
ويجب أن يتوافر في الجهات المشاركة للبنوك والشركات المؤسسة للصندوق الشروط المنصوص عليها في البنود "١، ٣، ٥، ٦، ٧" من هذه المادة.
"المادة الثانية"
يضاف فقرة جديدة تالية للفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه، نصها الآتي:
"المادة الثانية / فقرة تالية للفقرة الأولى":
ويجوز للهيئة الترخيص للشركات المذكورة بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها حال عدم استيفائها للشرطين الواردين بالبندين "٣ ، ٤" من الفقرة السابقة، شريطة أن يكون هيكل ملكيتها مملوكا بنسبة لا تقل عن "٥٠٪" للبنوك أو الأشخاص الاعتبارية العامة التي يكون من بين أغراضها الاستثمار أو المؤسسات والشركات المالية العربية والإقليمية والأجنبية التي توافق عليها الهيئة. وفي جميع الأحوال، يجب استمرار توافر نسبة الملكية المشار إليها طالما لم تستوف الشركة متطلبات البندين "٣ ، ٤" سالفي الذكر.
"المادة الثالثة"
ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

محمد فريد

رسميا .. المصرف المتحد يتقدم بقيد أسهمه تمهيداً للطرح في البورصة المصرية برأسمال ٥,٥ مليار جنيه

تقدم المصرف المتحد – الأسبوع الماضي- بطلب قيد أسهمه في البورصة المصرية، برأسمال ٥,٥ مليار جنيه موزعا على ١,١ مليار سهم بقيمة إسمية ٥ جنيهات للسهم.
سبق وقرر البنك المركزي المصري طرح حصة من أسهم المصرف المتحد في البورصة المصرية ويعمل حاليًا على الحصول على الموافقات المطلوبة المتعلقة بالطرح، بما في ذلك موافقات الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية. ومن المتوقع أن يتم الطرح قبل نهاية الربع الأول من عام ٥٢٠٢، مع مراعاة ظروف السوق والحصول على الموافقات التنظيمية ذات الصلة في الوقت المناسب.
يعتبر المصرف المتحد من البنوك المصرية التي تتمتع بمكانة قوية في القطاع المصرفي نظرًا لتنوع منتجاته وقاعدة عملائه التي تشمل الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وغيرها وذلك من خلال كوادر بشرية ذات كفاءة عالية، بجانب التزام البنك بقواعد الحوكمة السليمة وأفضل الممارسات الدولية التي تتماشى مع القواعد والقوانين السارية، وكذلك الأداء المتميز والنمو المستدام.
ويضم المصرف المتحد وذراعه المالي غير المصرفي شبكة واسعة من الفروع تبلغ ٨٦ فرعًا و٥٢٢ جهاز صراف آلي، بالإضافة إلى قنوات رقمية متطورة ويعمل به حوالي ٠٠٨١ موظف، كما شهدت مجمل أصول المصرف نموًا من ٢٧ مليار جنيه مصري في ١٢٠٢ إلى ٦٠١ مليار جنيه مصري في يونيو ٤٢٠٢، وارتفعت أرباحه من ٥٤١,١ مليون جنيه مصري في العام المنتهي في ديسمبر١٢٠٢ إلى ٢٤٧,١ مليون جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٣٢٠٢.

برعاية المصرف المتحد.. فوز فريقي جمعية أصداء للارتقاء بالصم بالمركز الأول والثاني في مسابقة الاولمبياد

تحت شعار "حلفاءًا للطبيعة .. في عالم الروبوت" اعلنت مسابقة الاولمبياد الدولي للروبوت فوز جمعية اصداء للارتقاء بالصم وضعاف السمع ومقرها محافظة الاسكندرية، بالمركز الاول والثاني ضمن فاعليات مسابقة الإبداع التي اقيمت بجامعة نبو جيزة وبشراكة اقليمية من مركز myG saedi. كذا الترشح لتمثيل مصر دوليا في نهائي المسابقة العالمية للاولمبياد الدولي للروبوت بتركيا.
جاءت نتيجة المسابقة معلنة حصول جمعية اصداء للارتقاء بالصم علي المركز الأول في مشروع الاستدامة الزراعية والمركز الثاني في مشروع استخدام الروبوت في زراعة عش الغراب باعتبارها مشروعين ابداعيين لتوظيف الروبوت كحلفاء للطبيعة . فضلا عن حصول مشروع مدن السيول الذكية علي درع فارس الروبوت من المسابقة تقديرا لأهميته.
استهدفت المسابقة الدولية هذا العام مشروعات متعلقة بحلفاء الأرض حيث تم توظيف الروبوت والذكاء الاصطناعي في تحقيق الزراعة المستدامة وتحويل المدن إلي خضراء والمساعدة علي التقليل من آثار احتمالية حدوث الكوارث الطبيعية .
حيث قامت جمعية اصداء للارتقاء بالصم بالاشتراك وتقديم ثلاث مشروعات هم: المشروع الأول : متخصص في الاستدامة الزراعية والري السمادي وأعضاؤه: فاطمة ومسك وياسمين للفئة العمرية roinuJ مع مدربهم نادر شريف. يعرض المشروع ابتكارًا لاستخدام المياه الرمادية بعد إعادة تدويرها لري المدن الخضراء وتسميد مسطحاتها الخضراء وأشجارها الخشبية وري محاصيل القطن والكتان. باعتبارها خامات يمكن الاستفادة منها. المشروع الثاني : معني بتوظيف الروبوت واستخدامه في زراعة عش الغراب وحصاده وتعبئته. كذا التحكم في حرارة ورطوبة الجو المناسب للزراعة . ويتكون أعضاؤه من مريم وبلال وجني للفئة العمرية yratnemelE مع مدربهم نادر شريف . ويستهدف المشروع الزراعة المستدامة وتوفير الغذاء الآمن بصفة مستمرة. أما المشروع الثالث : فجاء بعنوان مدن السيول الذكية، وأعضاؤه شهد وزياد وشهد من الفئة العمرية roineS مع مدربهم أحمد حسام . ويستهدف المشروع تهيئة المدن المعرضة للسيول للاستفادة من مياه السيول وتخفيف الأضرار الناتجة عن شدة سريان المياه.
هذا وقد عبرت لجنة تحكيم مسابقة الأولمبياد الدولي للروبوت عن انبهارها بالمشروعات المقدمة من جمعية اصداء للا رتقاء بالصم . واكدوا ان هؤلاء الطلبة استطاعوا ان يكسروا حواجز الصمت وتحدوا الإعاقة وأذهلوا الجميع بقدراتهم في تحقيق هذا الانجاز علي المستوي القومي.
واعرب سامي سعيد – الملقب بعاشق الصم – مؤسس جمعية اصداء للارتقاء بالصم – عن سعادته بفوز فرق الجمعية بثلاث جوائز مميزة. وأضاف أنه يتطلع لأن يأخذ هؤلاء الطلبة مكانتهم التي يستحقونها بمراكز تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والذكاء الاصطناعي فلديهم قدرات اجتازوا بها إعاقتهم ويستحقوا من كافة الجهات المسئولة كل التقدير والاحترام.
أشادت جيهان أبو حسين – رئيس قطاع المسئولية المجتمعية بالمصرف المتحد – عن كامل تقديرها للإنجاز المبهر للفرق الثلاث فهم مبدعون ويؤكدون دومًا بأنه يجب النظر لقدراتهم وشخصياتهم المبدعة وان نحترم عقولهم لا أن ننظر لإعاقتهم السمعية فبالرغم من حداثة أعمارهم وعدم قدرتهم علي السمع إلا ان لديهم عقولا مبهرة يروا بها طريقهم نحو الإبداع.
وطالب أشرف القاضي – الرئيس التنفيذي للمصرف المتحد – بمزيد من الاهتمام بمجتمع الصم. وأن تستثمر فيهم الأكاديميات المتخصصة في عالم الروبوت والبرمجيات والذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء.
فعلي الرغم من انه عالم يعيش في سكون وصمت، الا أنه يستحق بهذا المستوي من الأداء، أن يجدوا مكانتهم وسط المجتمع. وأن يستشعروا قيمتهم بإبداعهم وانجازاتهم. فقدراتهم تؤكد علي أنهم بالفعل سيكون لهم دورًا في بناء المجتمع جنبًا إلي جنب مع السامعين فهم أبناء هذا الوطن بكل فخر وإعجاب.

البنك الأهلي المصري يفتتح أحدث فروعه «وصال وEast hub مدينتي»

في إطار استراتيجيته للتوسع الجغرافي افتتح البنك الأهلي المصري أحدث فروعه الجديدة " فرع وصال " والكائن بالكيلو ٣٠ بطريق مصر السويس وكذا فرع East Hub داخل "مدينتي" بالقاهرة الجديدة.
حضر الافتتاح محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري وسهى التركي ويحيي أبو الفتوح نائبا الرئيس التنفيذي وكريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري وفرق العمل المختلفة بالبنك.
حيث صرح محمد الاتربي أن تواجد البنك الأهلي المصري بتلك الفروع الجديدة يأتي استمرارا لدوره في التوسع في تقديم خدماته دعما للشمول المالي، خاصة في ضوء تواجدها في قلب التوسعات العمرانية الجديدة والحيوية، حيث ستخدم الفروع الجديدة ساكني ورواد تلك المناطق والتي بدأت تشهد كثافة سكانية كبيرة، وهوما يأتي تماشيا مع توجهات الدولة في التوسع في خدمة المدن الجديدة والجهات الحكومية والخدمية المتواجدة في تلك المناطق الواعدة، لتصبح مركزا استراتيجيا متكاملا للمال والأعمال، والمساهمة في توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات المختلفة في عدة قطاعات دعما لخطط التنمية والتي تستلزم تواجد فروعا للبنوك لتوفير الخدمات المصرفية المتكاملة.
وأضافت سهى التركي أن البنك الأهلي المصري يسعى دائما إلى تطبيق استراتيجيته للانتشار الجغرافي والتي تتم وفقا ودراسة احتياجات العملاء، وأماكن تركزهم خاصة في ظل التوسعات العمرانية الحالية، مشيرة إلى سعي البنك الأهلي المصري الدائم للوصول بخدماته المصرفية المتنوعة إلى مختلف فئات العملاء الحاليين أو المرتقبين من أجل توسيع قاعدة المستفيدين من المنظومة المصرفية، مؤكدة حرص البنك على تزويد فروعه بأفضل الكوادر البشرية المدربة على تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء وبأعلى معدلات الجودة.
وأشار يحيى أبو الفتوح إلى أن الخدمات المقدمة من خلال فرعي وصال و East Hub تتضمن قسم خاص لخدمة عملاء البلاتينوم، إضافة إلى تواجد مركز ائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بفرع وصال، عدد من ماكينات الصراف الآلي، مع توفير كافة التيسيرات لخدمة العملاء من ذوي الهمم من خلال تداخلات انشائية تتيح لهم الحصول على خدماتهم المصرفية بسهولة من خلال منحدرات لتسهيل الحركة ومصاعد للانتقال بين أدوار الفرع وكذا ماكينات صارف آلي وشبابيك لخدمة العملاء مخصصة لهم، مؤكدا على إن البنك الأهلي المصري حريص على اتباع التصميمات الفنية والهندسية في انشاء مباني الفروع التي تلائم الهوية المؤسسية المميزة والمطورة للبنك بأعلى مستويات التأثيث ومزودة بكافة الأساليب التكنولوجية المتطورة التي تضمن أفضل تجربة للعميل طوال تواجده داخل مقر البنك وتقديم مستوى متميز من الخدمة وإتاحة كافة المنتجات والخدمات البنكية، لتأتي تلك الفروع استكمالا لشبكة فروع البنك الأهلي المصري والتي تجاوزت ٦٧٠فرع ووحدة مصرفية.

بنك قناة السويس يفتتح مقر التحول الرقمي بالتجمع الخامس

افتتح بنك قناة السويس مقر التحول الرقمي الجديد بمنطقة التجمع الخامس، ويأتي ذلك في خطوة تعكس حرص البنك المستمر على مواكبة التطورات التقنية وتقديم خدمات مصرفية مُبتكرة تُلبي احتياجات العملاء المتنوعة، وذلك في إطار سعيه لمواصلة مسيرته نحو التحول الرقمي.
افتتح المقر عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، بحضور شهاب زيدان، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المُنتدب، ولفيف من قيادات البنك، وفريق التحول الرقمي بقيادة المهندس بهاء فاروق، رئيس قطاع التحول الرقمي بالبنك.
ويأتي ذلك في ضوء استراتيجية البنك الطموحة لتوسيع نطاق الحلول الرقمية التي يُقدمها لعملائه من الأفراد والشركات، من خلال القيام بتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير قدرتها وكفاءتها، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي.

تقديراًلجهودهم..

بنك التنمية الصناعية يكرم مجلس الإدارة السابق

أقام بنك التنمية الصناعية احتفالية تكريم لأعضاء مجلس الإدارة السابق برئاسة غادة البيلى ، ويأتي هذا التكريم ضمن سياسة البنك التي تضع الولاء والتفاني في العمل على رأس أولوياتها، كقيمة اساسية لنجاح المؤسسة .
حضر الاحتفالية أكرم تيناوي- رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي، حسين رفاعي- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب ، منى عوض الله، نائب الرئيس التنفيذي، بالإضافة إلى أعضاء مجلس إدارة البنك وكذلك رؤساء القطاعات.
تم خلال الحفل تكريم أعضاء مجلس الإدارة السابق، وهم عبد الحليم عمر ، ياسر عاصم، محمد فتحي، علي شلبي ، وعلى راسهم غادة البيلي - رئيس مجلس الادارة السابق .
وفي هذا السياق، أعرب أكرم تيناوي - رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي عن امتنانه العميق لما قدمه أعضاء مجلس الإدارة السابق، قائلا " إن جهود هؤلاء القادة كانت نموذجا للإخلاص والتفاني، مشيدا بالجهود التى بذلوها خلال فترة توليهم المسئولية «.
كما أعرب حسين رفاعي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك، عن اعتزازه بمسيرة العطاء المتميزة لأعضاء المجلس السابق، حيث كانت فترة مليئة بالتحديات وكان إخلاصهم وتفانيهم في تقديم أفضل ما لديهم عاملا رئيسيا في تحقيق إنجازات ساهمت في تعزيز مكانة البنك وأثرت على أدائه.
وأضاف رفاعي" هذا التكريم ليس مجرد تقدير للجهد المبذول ، بل هو رسالة إعزاز لكل من ساهم في بناء هذه المؤسسة العريقة. نطمح أن يواصل الجميع إستمرار مسيرة العطاء والبناء على ما تم بذله من جهد .
اختتم الحفل بتوزيع الدروع التكريمية على أعضاء مجلس الإدارة السابق، وسط أجواء احتفالية تعكس روح الود والتقدير ،ويواصل بنك التنمية الصناعية، برؤية واضحة للمستقبل، تأكيد التزامه بتقدير وتكريم كل من يساهم في دعم مسيرته.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤ • العدد ٧٦٤

صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي المصري يحقق فائضا بقيمة ١٠,٤ مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي

حقق صافي الأصول الأجنبية بالبنك المركزي المصري فائضا للشهر الخامس على التوالي بقيمة ١٠,٤ مليار دولار (بما يعادل ٥٠٥,٠٧٤ مليار جنيه) بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل ١٠,٢ مليار دولار (بما يعادر ٤٩٩,٢٦٩ مليار جنيه) بنهاية شهر أغسطس الماضي.

ويعد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي أحد أهم مقاييس الاستقرار والصلابة المصرفية، حيث يُظهر الفرق بين أصول البنك المركزي والتزاماته من العملات الأجنبية.

وكان البنك المركزي قد كشفت خلال مايو الماضي عن تحول صافي الأصول الأجنبية للمركزي من العجز لتحقيق فائضا لأول مرة منذ مارس ٢٠٢٢.. وحقق صافي الأصول الأجنبية فائضا بقيمة ما يعادل ٤٥٨,٦٣٠ مليار جنيه بنهاية مايو ٢٠٢٤، مقابل عجز بلغ ٣٦,٠٧٠ مليار جنيه بنهاية أبريل.

البنك التجاري الدولي CIB يرفع علم أفريقيا.. ضمن أفضل ١٠ بنوك عالمياً في قائمة فورتشن

حقق البنك التجاري الدولي (CIB) إنجازاً تاريخياً غير مسبوق لمصر والقارة الأفريقية، حيث تم تصنيفه ضمن أفضل ١٠ شركات عالمياً وهي الأكثر تأثيرًا في إحداث تغيير إيجابي، وفقًا للقائمة السنوية التي تصدرها مجلة فورتشن العالمية.

صعود نجم CIB في سماء العالمية و تميز مصري

احتل CIB المركز التاسع في القائمة، متفوقًا على العديد من الشركات العالمية العملاقة، ليصبح الممثل الوحيد للقارة الأفريقية بين أفضل ١٠.

معايير التقييم:

اعتمدت مجلة فورتشن في تقييمها على مدى تأثير الشركات في مجالات الابتكار، والاستدامة، والتكنولوجيا، والمسؤولية الاجتماعية.

تأثير إيجابي:

أثبت CIB قدرته على تحقيق أثر إيجابي ملموس على المجتمع والاقتصاد المصري، من خلال مبادراته المتعددة في مجالات الشمول المالي والتمويل المستدام.

أبرز الشركات العشر في قائمة فورتشن ٢٠٢٤ لأكثر الشركات المؤثرة عالميا:

جي إتش جي سات، روكيت لاب، سبيس إكس (كندا، الولايات المتحدة، الولايات المتحدة)
جراب (سنغافورة)
مجموعة فيتيل (فيتنام)
عيادة مافين (الولايات المتحدة)
إلو (الولايات المتحدة)
غلوبانت (الأرجنتين)
كوجنيزانت وسيسكو (الولايات المتحدة)
مجموعة علي بابا (الصين)
البنك التجاري الدولي (مصر)
هانيويل (الولايات المتحدة)

قائمة فورتشن: منارة للابتكار والتغيير:

معايير القائمة:

تسلط قائمة فورتشن «تغيير العالم» الضوء على الشركات التي تستخدم التكنولوجيا بشكل مبتكر لتحقيق أهداف اجتماعية وبيئية.

رواد التغيير:

ضمت القائمة هذا العام مجموعة من الشركات الرائدة في مجالات التكنولوجيا الفضائية، والذكاء الاصطناعي، والرعاية الصحية.

التنوع الجغرافي: شهدت القائمة تنوعًا جغرافيًا واسعًا، حيث ضمت شركات من مختلف القارات، مما يعكس الطبيعة العالمية للتحديات والفرص التي تواجه العالم اليوم.

CIB قصة نجاح مصرية:

يعود الفضل في هذا الإنجاز إلى القيادة الحكيمة للبنك، ممثلة في هشام عز العرب، الرئيس التنفيذي للبنك حيث يعمل البنك بجد على تحقيق رؤيته في أن يكون مؤسسة مصرفية رائدة ومبتكرة، تساهم في بناء مستقبل أفضل لمصر.

الاستثمار في المستقبل:

يواصل CIB الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والابتكار، بهدف تقديم خدمات مصرفية متميزة لعملائه.

ويعد تصنيف البنك التجاري الدولي ضمن أفضل ١٠ شركات عالمية إنجازا تاريخيا يضاف إلى سجل إنجازات مصر. ويؤكد هذا الإنجاز على مكانة مصر الرائدة في المنطقة، وقدرتها على المنافسة على المستوى العالمي.

إدارة ٢٣ صفقة تمويلية بقيمة ١٧٣ مليار جنيه

البنك الأهلي المصري الأفضل بمصر وأفريقيا في تسويق القروض المشتركة

سهي التركي

محمد الاتربي

كشفت نتائج التقييم الذي أعدته مؤسسة بلومبرج العالمية، عن القائمة الخاصة بالقروض المشتركة خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٤، عن البنك الأهلي المصري على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفية المصرية والأفريقية عن قيامه بالأدوار المختلفة سواء كوكيل التمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات ومسوق للقروض المشتركة.

وأظهرت النتائج أيضا، حصول البنك الأهلي المصري علي المركز الثاني كبنك المستندات، المركز الخامس كوكيل للتمويل، المركز الثامن كمرتب رئيسي، والمركز التاسع كمسوق للقروض المشتركة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بعد عدد من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى.

إدارة ٢٣ صفقة تمويلية بقيمة ١٧٣ مليار جنيه

واستطاع البنك الأهلي المصري، إدارة ٢٣ صفقة تمويلية منها ١٩ صفقة كوكيل للتمويل وهو أكبر عدد صفقات تم إدارتها على مستوى قارة أفريقيا، وذلك بقيمة إجمالية ١٧٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤.

وأكد محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن نتائج التقييم تعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية ذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولي على ريادة البنك في مجال القروض المشتركة في مصر وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

وأشار، إلى أن هذا النجاح يأتي انعكاسا لحرص البنك المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى من خلال قيام البنك الأهلي المصري بترتيب وإدارة وتسويق صفقات القروض المشتركة ذات الجدارة الائتمانية والجدوى الاقتصادية المرتفعة التي تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد المصري ودفع عجلة التنمية، ودعم خطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل البترول، السياحة، البنية التحتية، الصناعة، الزراعة والأسمدة والصناعات الغذائية، التطوير العقاري، ومواد البناء، مما يساهم بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية للبلاد وتوطين الصناعة وتقليل الاستيراد وزيادة معدلات التصدير، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، لافتا إلى أن ذلك النجاح يأتي على الرغم من التحديات الكبيرة التي شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الاقتصاد المصري والعالمي.

من جانبها أعربت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، في بيان، عن اعتزازها باستمرار البنك في تحقيق تلك المكانة المميزة في أحد القطاعات الحيوية بالبنك، مؤكدة على أن البنك يولي صفقات القروض المشتركة عناية فائقة، مستنداً في ذلك إلى شبكة العلاقات القوية والمتنامية التي تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية التي تتوافر لديها الثقة في قدرة البنك الأهلي المصري على إتمام وإدارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية، بالإضافة إلى قاعدة رأسمالية ضخمة وقوية تسمح للبنك بتوفير التمويلات اللازمة والتي تتماشى مع احتياجات العملاء وطبيعة النشاط الاقتصادي لكل مشروع.

وأكدت، على أن تلك النتائج تعد بمثابة حافز للعاملين على بذل المزيد من الجهد للحفاظ على تلك المكانة وتحقيق المزيد لدعم المشروعات الكبرى، وأن هذا النجاح يأتي نتيجة لشبكة العلاقات القوية والشراكات الممتدة التي تربط البنك بالبنوك المحلية والعالمية وتتويجا للجهد المبذول من جانب المختصين بالبنك، واستكمالا لخططه التي تهدف إلى الحفاظ على مكانته الرائدة باعتباره أكبر البنوك العاملة في مصر.

وقال شريف رياض الرئيس التنفيذي للائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري، إن هذا النجاح يدل على احترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات والقدرة على تحقيق التعاون المثمر بين كافة البنوك العاملة في مصر وصلابة القطاع المصرفي واحترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية وهو ما يعد تتويجا للجهود المبذولة من جانب المختصين وفرق العمل بالبنك التي استطاعت بحرفية إبرام ٢٣ صفقة في عدة قطاعات اقتصادية وذلك من خلال حلول تمويلية مختلفة ومتكاملة، بما في ذلك ١٩ صفقة كان فيها البنك الأهلي المصري وكيلا للتمويل وهو أعلى عدد صفقات في السوق الأفريقية حتى نهاية الربع الثالث من ٢٠٢٤ حيث يمثل ٢١٪ من إجمالي صفقات القروض المشتركة.

وأضاف أحمد السرسي رئيس مجموعة تمويل القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري، أن نجاح البنك في إبرام عدد كبير من الصفقات التمويلية بمختلف القطاعات يعكس فاعلية القروض المشتركة وقدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية المتنوعة للعملاء من خلال الدراسة الدقيقة لتلك الاحتياجات وفقا وطبيعة كل مشروع، بالإضافة الى قيام البنك بدور المستشار المالي في عدة مشاريع استراتيجية.

بعد وقف تلقي طلبات تأسيس شركات التمويل متناهي الصغر والاستهلاكي

التفاصيل الكاملة للحوار المجتمعي المرتقب حول تطبيق معايير بازل ٣ علي شركات التمويل غير المصرفي الخاضعة لهيئة الرقابة المالية

خبراء: قواعد بازل 3 تزيد من قدرة شركات التمويل على مواجهة المخاطر بشكل أعمق وتنظم منح التمويل

سلسلة قرارات من البنك المركزي المصري لتطبيق معايير بازل 3

تعلن الهيئة العامة للرقابة المالية، عن دعوة شركات قطاع التمويل غير المصرفي الخاضعة لإشرافها ورقابتها، للاطلاع على معايير الملاءة المالية وفق بازل ٣، وإبداء آرائهم ومقترحاتهم، وذلك قبل البدء في تطبيقها قريبا، والعمل على الالتزام بتلك المعايير في كافة جوانب عمل قطاع التمويل غير المصرفي خلال الفترة المقبلة، وذلك للتأكد من الملاءة المالية والمتطلبات التكنولوجية اللازمة، في ضوء نهج الحوار والشراكة الدائمة بين الهيئة والشركات المالية غير المصرفية لتعزيز دور القطاع المالي غير المصرفي في الاقتصاد القومي.

حيث طورت وأتاحت الهيئة منصة اتصال مباشرة مع كافة الأطراف ذات الصلة يمكن من خلالها تلقي المقترحات من القطاع المالي غير المصرفي، وتقديم أية استفسارات أو طلبات تخص تطبيق معايير الملاءة المالية تماشيا وفقا للجنة بازل ٣، وذلك حتى نهاية شهر أكتوبر الجاري.

يأتي ذلك في ضوء سعي الهيئة لخلق بيئة أكثر تشاركية وتفاعلية مع كافة الأطراف ذوي الصلة، تدعيما للتواصل المباشر، وفقا لأفضل الممارسات العالمية المطبقة. ويأتي فتح الهيئة لباب تلقي المقترحات بخصوص هذا الشأن في ضوء الشراكة الاستراتيجية بين الهيئة والمؤسسات المالية غير المصرفية لتعزيز الأثر التنموي للتشريعات والقرارات التنظيمية، واستمرارا لمساعي الرقابة المالية نحو إحداث تطوير دائم لقنوات تواصل مباشرة وفعالة، تعزز تحقيق الأهداف الرئيسية للهيئة والتي يأتي على رأسها تحقيق الاستقرار المالي بالتعاملات المالية غير المصرفية.

وتشمل معايير الملاءة المقترحة لمؤسسات التمويل غير المصرفي وفقا لمعايير بازل ٣، معيار كفاءة رأس المال وكذلك الرافعة المالية ومعيار السيولة ومسائل أخرى جميعها تراعي متطلبات إدارة المخاطر التي تمكن الرقيب من قياس وتحديد التحقق من درجة الاستقرار المالي للأسواق والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما يسهم في تعزيز تنافسية القطاع وتطوير قدرته على جذب الاستثمارات بالتوازي مع تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات بشكل مستدام يدعم جهود تحقيق الشمول المالي والتأميني والاستثماري بشكل مستدام ويوفر قدر كبير من الحماية للمتعاملين في الخدمات المالية غير المصرفية.

نبذة عن نشأة و تطبيق معايير بازل Basel III 3

في اعقاب الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ ، طورت لجنة بازل للرقابة المصرفية اتفاقية بازل الثالثة الجديدة التي للوصول إلى تعزيز صلابةالأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث طرحت معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الإقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الإستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

و دعا زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية ومسئولي البنوك المركزية في العام ٢٠٠٩ إلى العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية، و في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نتجت جزئيا عن تعاملات غير آمنة للبنوك، وبهدف خفض آثار أية أزمة مالية مستقبلية.

لذا، فقد أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي اجتمعت في مدينة بازل الواقعة في شمال سويسرا أن رؤساء البنوك المركزية ومسئولين في الهيئات التنظيمية من ٢٧ دولة من الاقتصاديات الرائدة في العالم، قد وافقوا على سن قواعد أكثر صرامة في الثاني عشر من سبتمبر(٢٠١٠ ، بشأن إدارة المصارف في محاولة لجعل هذه الصناعة أكثر قدرة

على مواجهة الأزمات، وهي عبارة عن حزمة جديدة من المعايير التنظيمية سُميت بازل III.

ان لجنة بازل هي اللجنة المعنية بالمقام الأول بوضع القواعد الدولية لرسملة المصارف وإدارة مخاطره منذ اتفاقية بازل الأولى للعام ١٩٩٢ والإضافات التي تمت عليها عام ١٩٩٦ وصولا إلى اتفاقية بازل الثانية للعام ٢٠٠٤ . لذا، فإن اتفاقية بازل الثالثة هي استكمالا

للجهود التي تبذلها لجنة بازل لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك، وهي مبنية على وثائق بازل ١ وبازل ٢ وتضم مجموعة من المقاييس الإصلاحية التي تطمح لتعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي.

و يهدف اتفاق بازل إلى تحقيق الاستقرار وتقوية النظام المصرفي العالمي وإلى توفير المنافسة العادلة للبنوك التي تخضع لتشريعات مصرفية مختلفة. وقد تضمنت اتفاقية بازل الأولى وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال في البنك والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية وحددت نسبته ب ٨ ٪، وطبقته البنوك العاملة في أكثر من ١٠٠ دولة.

#صدور بيان اتفاقية بازل ٣

أوضح جان كلود تريشيه رئيس البنك المركزي الأوروبي ورئيس مجموعة محافظي البنوك المركزية ورؤساء الأجهزة الرقابية في بيان صدر إثر التوصل إلى الاتفاق:

«أن الاتفاقية التي تم التوصل إليها ترسخ بشكل أساسي المعايير العالمية الخاصة برأس المال وأن مساهمتها ستكون جوهرية في ضمان الاستقرار والنمو المالي على المدى البعيد، وتلزم قواعد اتفاقية بازل الثالثة البنوك بتحصين نفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها دون مساعدة الدول ما أمكن. ومن أهم الإجراءات التي وردت في نص الاتفاقية الجديدة، تعزيز نسبة الموارد الذاتية للبنوك)أو احتياطياتها(والتي تعتبر من أهم المعايير المعتمدة لقياس المتانة المالية للمؤسسات المصرفية .»

وبالاقتباس من البيان الرسمي للجنة بازل للرقابة المصرفية:

«فإن الهدف من حملة الإصلاح هو تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي، أيا كان مصدره، مما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي إلى الإقتصاد الحقيقي

#الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل ٣

• إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم)رأس مال أساسي(وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل ٤,٥ ٪ على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والقدرة ب ٢ ٪ وفق اتفاقية بازل ٢.

• تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل ٢,٥ ٪ من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة ٧ ٪. وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الإحتياطية عن ٧ ٪ يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام ٢٠١٩ جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

• وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و ٢,٥ ٪ من رأس المال الأساسي)حقوق المساهمين(، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

• رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من ٤ ٪ إلى ٦ ٪ وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال. ومن المفترض أنه قد بدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير عام ٢٠١٣ وصولا إلى بداية العمل بها في عام ٢٠١٥

وتم تنفيذها بشكل نهائي في عام ٢٠١٩ ٪

• تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

#محاور اتفاقية بازل ٣

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة،هي:

• ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رسائل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي) TierOne (مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند) Tier Two (فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف. وأسقطت بازل ٣ كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة.

• تشدّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة و الناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر

الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

• تُدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي) Leverage Ratio (وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ. وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

• يهدف المحور الرابع إلى الحيلولة دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

• يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها. ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة))LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى ٣٠ يوما. أما النسبة الثانية) NSFR (فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

#تاثير اتفاقية بازل ٣

أكد مصرفيون عالميون إن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جديا في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها. وتعتبر معايير اتفاقية بازل ٣ درسا مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة. ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية لتحقيق الهدف الأكثر حصافة والمتمثل في حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله. وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نموا عاليا في مستويات الائتمان.

وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم تلك الاتفاقية على توفير موارد مالية ضخمة جدا. وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى «مبلغ هامٍ من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة »، ولهذا السبب، تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أصدرت أكبر ثلاث جهات تنظيمية مصرفية وهي بنك الاحتياط الفيدرالي وشركة التأمين على الودائع الفيدرالية ومكتب مراقبة العملة، بيانا مشتركا أعلنت فيه أن بازل ٣ يشكل خطوة مهمة على طريق تقليص معدلات الأزمات المالية المستقبلية

البنك المركزي المصري و اتفاقية بازل ٣

تماشيا مع مقترح لجنة بازل بإضافة مقياس تكميلي مباشر يعرف بالرافعة المالية يُدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر تواكبا مع الجدول الزمني لتطبيق مقررات بازل III، فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ يوليه ٢٠١٥ على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية على أن تقوم البنوك بتطبيقها كنسبة إسترشادية إعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧، وكنسبة رقابية مُلزمة إعتبارا من عام ٢٠١٨.

في إطار السعي نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية خاصة متطلبات مقررات بازل III، فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٧ أبريل ٢٠١٦ على تطبيق نسب الدعامة التحوطية Capital Conservation Buffer لضمان تغطية الخسائر التي قد تنشأ لدي البنوك المصرية خلال فترات الضغط أو الأزمات المالية وبهدف الحفاظ على القاعدة الرأسمالية لديها.

في إطار حرص البنك المركزي المصري على تطبيق أحدث الممارسات الدولية بالقطاع المصرفي المصري بهدف تعزيز قدرته التنافسية وتحصينه من الأزمات المالية المحتملة، ومواكبة لما قامت به لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي بتحديث ما سبق إصداره فيما يتعلق بنسبتي السيولة ""نسبة تغطية السيولة ""Liquidity coverage ratio- LCR"" ونسبة صافي التمويل المستقر "" Net stable funding ratio- NSFR""، فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ١٣ يوليو ٢٠١٦ على إصدار التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة.

في ضوء جهود البنك المركزي المصري المستمرة لتحصين القطاع المصرفي ضد التأثيرات السلبية للأزمات المالية العالمية، وقيام لجنة بازل للرقابة المصرفية في أكتوبر ٢٠١٦ بوضع إطار رقابي مكمل على مستوى البنوك داخل الدولة الواحدة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٢٩ مارس ٢٠١٧ بقيام البنك بتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وفقاً لمنهجية محددة.

وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٣ أكتوبر ٢٠١٨ على اصدار التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر أسعار العائد بالمراكز لغير أغراض المتاجرة (IRRBB)، ويتم الإقرار عنها على أساس منفرد للبنوك التي ليس لها شركات تابعة وفروع البنوك الأجنبية وعلى أساس مجمع للبنوك ذات المجموعات المصرفية وموافاة قطاع الرقابة والإشراف بالنماذج الخاصة بها بصفة دورية ربع سنوية إعتبارا من المركز المالي المنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨.

وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٢٨ مارس ٢٠١٩ على اصدار التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر التركز في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل ، ويتعين على البنوك البدء في تطبيق تلك التعليمات على أساس متطلبات كمية لقياس التركز الائتماني بشقيه الفردي والقطاعي فضلاً عن الالتزام بالمتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التركز بصفة عامة إعتباراً من مارس ٢٠١٩.

الرقابة المالية و وقف تلقي طلبات تأسيس شركات التمويل متناهي الصغر والاستهلاكي

كانت الهيئة العامة للرقابة المالية، قد أوقفت - الأسبوع الماضي- قبول طلبات التأسيس والموافقة المبدئية على تأسيس الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاطي تمويل المشروعات متناهية الصغر أو التمويل الاستهلاكي بالطرق التقليدية، كما أوقفت قبول طلبات الحصول على الترخيص بمزاولة نشاط التمويل المشروعات متناهية الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك لمدة عام قابل للتجديد، وفقا للقرار رقم ١٨٤ لسنة ٢٠٢٤.

وأوضح القرار أنه تقرر وقف قبول طلبات الحصول على الترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وأشار إلى أنه لا يسرى هذا القرار على الشركات التى تأسست أو حصلت على موافقة مبدئية على التأسيس أو التى تقدمت بطلبات للحصول على أى منهما أو للحصول على الترخيص بمزاولة أى من النشاطين المشار إليهما، كما لا يسرى الحكم المذكور على الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تقدمت بطلبات للحصول على الترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وذلك كله قبل العمل بهذا القرار.

ويذكر أن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، أصدر قرارًا رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٣؛ خلال العام الماضي، بشأن قواعد وإجراءات التأسيس والترخيص للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لمزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي، والذي يقضي بتحديد رأس المال ليكون ١٥ مليون جنيه حد أدنى.

وتسري أحكام هذا القرار على الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية والراغبة في الحصول على ترخيص لمزاولة نشاط أو أكثر من أنشطة التمويل غير المصرفي وهي نشاط التمويل العقاري، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتمويل المشروعات متناهية الصغر، التأجير التمويلي، التخصيم، التمويل الاستهلاكي.

حدد القرار الشروط الواجب توافرها في الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية والراغبة في مزاولة أي من أنشطة التمويل غير المصرفي المذكورة بأن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية، وأن يقتصر نشاط الشركة على نشاط أو أكثر من الأنشطة المشار إليها، وألا يقل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع عن ١٥ مليون جنيه مصري لكل نشاط، وإعداد دراسة فنية واقتصادية للشركة، وألا تقل النسبة المملوكة للمتخصصين في مجال التكنولوجيا سواء الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية نسبة ٢٥٪ من رأس مال الشركة مع تعهد المؤسسين بعدم إجراء تعديلات على هيكل الملكية يترتب عليه انخفاض هذه النسبة عن الحد الأدنى المطلوب، وأن يكون العضو المنتدب حاصلا على مؤهل عالي مناسب وتتوافر فيه شروط الخبرة المطلوبة لكل نشاط واجتيازه الاختبارات التي تحددها الهيئة.

نص القرار أن يتم تقديم طلبات تأسيس الشركات المشار إليها على النموذج الرقمي المعد لذلك من خلال أحد وكلاء المؤسسين المقيدين لدى الهيئة عبر البوابة الإلكترونية المخصصة لذلك أو أي وسيلة تحددها الهيئة.

وتعليقا علي هذا القرار ، قال أحمد عبد العزيز، الخبير المصرفي، إن قرارات الهيئة الأخيرة تساهم في مكافحة معدلات التضخم المرتفعة.

وأضاف شوقي أن قواعد بازل ٣ تزيد قدرة الشركات على مواجهة المخاطر بشكل أعمق وتنظم منح التمويل، وتسهم في تنظيم طلب السلع الاستهلاكية وكل ذلك من شأنه الحد من معدلات التضخم المرتفعة

من جانبه قال عمرو كمال أبو العزم، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة والشريك المؤسس لـ شركة إرادة للتمويل متناهي الصغر ، إن قرار الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن قبول طلبات التأسيس والموافقة المبدئية على تأسيس الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاطي تمويل المشروعات متناهية الصغر أو التمويل الاستهلاكي بالطرق التقليدية هو "قرار جيد للغاية"، لأن الشركات الحالية العاملة في هذا المجال كافية حاليا فضلا عن أن الهيئة العامة للرقابة المالية تعمل على نظام جديد للملاءة المالية يستهدف رفع رأسمال الشركات العاملة في هذا القطاع وذلك للوفاء باحتياجات العملاء من خلال محفظة مالية قوية.

وفي تصريحات له ، قال الدكتور وائل النحاس، أستاذ التمويل والخبير الاقتصادي، إن بعض شركات التمويل الاستهلاكي توسعت مؤخرا في عمليات الإقراض مما يزيد من التعثر لدى عملائها .

وأضاف النحاس، أن بعض هذه الشركات تقوم بالإقراض بفوائد مبالغ فيها ومرتفعة للغاية قد تصل إلى ٥٠٪ سنويًا لافتًا إلى أن بعض هذه الشركات تسببت في أزمات في دول مثل الصين وأوروبا نتيجة التعثر في السداد والعالم كله بدأ يتنبه لهذه الأزمة، منوهًا بأن هناك من يقوم باستغلال هذا النوع من التمويل الاستهلاكي في توفير السيولة اللازمة له مثل الذي يقوم بشراء صفقة ثلاجات ثم يقوم ببيعها بأسعار أقل من ثمنها فيما يسمى بـ "حرق الأسعار" ثم يتعثر بعد ذلك وتحدث الأزمة هنا مما يحدث خللا بالأسواق، وقد وصل الأمر ببعض هذه الشركات لتمويل السيارات بدون أي ضمانات مما يحدث مشكلة أثناء السداد، وقد يحدث تعثر لدى هؤلاء العملاء مشيدا بالقرار الجديد للهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

يذكر أنه وفق بيان الهيئة العامة للرقابة المالية فقد بلغ عدد الرخص الجديدة الممنوحة من الهيئة العامة للرقابة المالية للشركات العاملة في نشاط تمويل المشروع

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤ • العدد ٧٦٤

١١٣,٦٪ نسبة تنفيذ الخطة الاستثمارية المستهدفة لشركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء

اختتمت – الأسبوع الماضي- فاعليات اجتماع الجمعيات العمومية لشركات الكهرباء بمناقشة ميزانية شركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء عن العام المالى الماضى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ .. واستعرض المهندس محمد عسل رئيس مجلس إدارة شركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء ما تم تنفيذه خلال العام المالي حيث بلغت نسبة التنفيذ للخطة الاستثمارية (١١٣,٦٪) بإجمالي مبلغ (٤٦٠,٢٦٠) مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

فيما بلغت نسبة تنفيذ مشروعات الغير(٢٢٧,٣٪) بإجمالي مبلغ (٧٢٧,٤٠٩) مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

ونوه إلى أنه طبقا لخطة وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة وحرصاً على سلامة المواطنين وجودة الخدمة قامت الشركة بتعديل الخطوط الهوائية المارة أعلى الكتل السكنية إلى كابلات أرضية حيث تم تنفيذ سبعة مراحل خلال الفترة من عام ٢٠١٧/٢٠٢٤ بإجمالي أطوال (٢٢٣,٦) كم بتكلفة (٣٣٩,٣) مليون جنيه .

بحزمة محفزات جديدة

البورصة تطرح نفسها كبديل آمن لتمويل مستدام للشركات بعيداً عن أعباء القروض

تحتل البورصة مكانة مهمة في قلب خطط تطوير الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة ، وهو ما تؤكده التصريحات المتوالية لرئيس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي في هذا الشأن ، فضلا عن الإجراءات الحكومية ، والتي تهدف إلي تطوير أداء البورصة ، وذلك في إطار مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة لجعل بيئة الاستثمار في مصر أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية .

وفي تصريحات سابقة أكد مدبولي أن الحكومة تُعوّل كثيرا على البورصة كمنصة للتمويل والاستثمار، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج الطروحات الحكومية الذي يتضمن طرح أسهم عدد من الشركات الحكومية للتداول في البورصة، وهو ما يسمح بجذب المزيد من تلك الاستثمارات عن طريق سوق الأوراق المالية.

أما رئيس البورصة أحمد الشيخ ، فأشار في تصريحات له إلى أن البورصة بدأت منذ سبتمبر ٢٠٢٣ في وضع استراتيجية للعمل من خلال حوار مجتمعي فعال للتعامل مع التحديات التي تواجهها؛ حيث تم في يناير ٢٠٢٤ إصدار "استراتيجية مجلس إدارة البورصة المصرية للتطوير" والتي تمثل مستهدفات لزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية التي تسعى البورصة للوصول إليها، من خلال التنسيق والتكامل مع أطراف السوق، ومختلف الجهات المعنية وعلى الأخص مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

وفي هذا الإطار، أوضح رئيس البورصة المصرية أن هذه الاستراتيجية جاءت بعد الاستماع إلى أطراف السوق من خلال اجتماعات حوار مجتمعي فعال ومثمر، لافتا إلى أنها تعد استراتيجية قصيرة ومتوسطة الأجل تعبر عن احتياجات السوق الفعلية وأولويات التطوير من خلال سبعة محاور تتمثل في تطوير الإطار العام للسوق، وتشجيع الطروحات، إضافة إلى تطوير قواعد قيد الأوراق والأدوات المالية، وتطوير الأسواق وآليات التداول، فضلا عن تفعيل الأسواق والأدوات المالية الجديدة، والعمل على الترويج ونشر الثقافة المالية والتدريب وتعزيز العلاقات الدولية، علاوة على تعزيز دور التكنولوجيا المالية وإدماجها داخل منظومة العمل في البورصة وأسواق المال.

تمويلات ميسرة

ويستهدف برنامج عمل الحكومة ، تحقيق معدلات نمو بمتوسط يتجاوز ٥٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة، مما يتطلب توفير تمويلات ميسرة للشركات للتوسع والنمو وزيادة فرص العمل لدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن في ظل السياسة النقدية المتشددة التي ينتهجها البنك المركزي المصري لمجابهة التضخم وتحقيق استقرار بسوق الصرف، اتخذ البنك إجراءات استثنائية برفع أسعار الفائدة ٦٠٠ نقطة أساس وأسبقها برفع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الإجمالي ٨٠٠ نقطة أساس لتصل أسعار الفائدة لمستويات ٢٨,٢٥٪ للإقراض، وتتجاوز مستويات ٣٠٪ حسب مستوى مخاطر كل شركة أو مشروع يرغب في الاقتراض.

وبالتالي فإن أية شركة أو مشروع ترغب في الحصول على تمويل ستدفع تكلفة لهذا التمويل تتخطى الـ٣٠٪ في حين أن مستويات الربحية للشركات وفقاً لظروف السوق الحالية لن تستطيع تحمل أعباء هذه التكلفة التمويلية الكبيرة، ومن مضى في هذا الطريق من الشركات سيتعرض لخسائر أو تتآكل مستويات ربحيته لما يؤثر على تدفقاته النقدية التشغيلية والتي ستحوله أجلاً أم عاجلاً لشركة غير قادرة على سداد هذه التكاليف أو حتى أصل القروض.

ويتبقى أمام معظم الشركات التي تبحث عن مصدر تمويل متاح ومستدام وبدون تكاليف وبدون أعباء أو التزامات وبدون فقد السيطرة على الشركة أو تعثرها وهي البورصة أو سوق المال، والتي تعد بوابة التمويل الأهم للشركات ومصدر لتمويل قائم على المشاركة الاستثمارية وليست الاستدانة والتي تدعم التوسعات الرأسمالية والتشغيلية للشركات وتساعدها على النمو والتطور بدون أية تكاليف أو أعباء تمويلية.

مميزات الطرح بالبورصة

وبحسب إجماع الخبراء ، يوفر الطرح في البورصة مزايا عن الاقتراض من البنوك في ظل الفوائد الباهظة خلال هذه الفترة، وأبرزها أولاً: القيمة العادلة للطرح سيتم إعدادها من قبل مستشاريين ماليين مستقلين والتي ستحدد قيمة بيع الحصص في الشركات وتخضع للمراجعة مسبقاً من الجهات الرقابية والتنظيمية قبل إعلان القيمة العادلة وتنفيذ الطرح، ثانيًا: يتم طرح حصة محدودة أسهم الشركة أي غير حاكمة من رأس المال وبالتالي فأنه ستستمر سيطرة قدامي المساهمين أو المؤسسين على ما لا يقل عن ٥١٪ من أسهم الشركة محل الطرح وستظل تحت إدارتها.

أسباب النجاح

ويقول محمد رضا، الرئيس التنفيذي لمجموعة سوليد كابيتال أفريقيا والخليج العربي، إن نجاح عملية طرح الشركة بالبورصة، يتطلب قيمة عادلة، وتوقيت مناسب وترويج أمثل لضمان نجاح الطروحات؛ حيث يجب تحديد قيمة عادلة لطرح الأسهم وتسعير الأسهم بشكل جذاب، واختيار التوقيت المناسب للطرح بحيث يكون السوق مهيأً للطرح من حيث أحجام التداول والسيولة وشهية المستثمرين والقطاعات ذات النمو؛ وكذلك القيام بأعمال الترويج للطروحات عن طريق مؤسسات متخصصة واستقطاب عملاء المؤسسات وعملاء الأفراد ذوي الملاءة، كما يفضل في الطروحات ذات الأحجام الكبيرة توفير صانع سوق معتمد من الجهات الرقابية والتنظيمية واستخدام آلية استقرار سعر السهم بالسوق عقب الطرح لفترة زمنية محددة.

البورصة المصرية تجتاز اختبار « فوتسي «

نجحت البورصة المصرية في اجتياز اختبار مؤسسة فوتسي راسل، في مراجعتها الدورية لتصنيف الدول ضمن مؤشرات الأسهم العالمية، وأبقت المؤسسة على مصر في فئة الأسواق الناشئة الثانوية بدلا من خفض تصنيفها إلى فئة الأسواق غير المصنفة وكذلك رفع مصر من قائمة المراقبة، يأتي هذا بعد نجاح إدارة البورصة، في التواصل مع البنك المركزي والجهات المعنية لتطبيق حلولا لضمان أعلى مستوى من حرية دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية وعوائدها.

وواجهت البورصة المصرية عدة تحديات خلال الأعوام الأخيرة بدءًا من أزمة جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات التضخم وتصاعد متتالي لأسعار الفائدة عالميًا مما أثر سلبًا على الاستثمارات الأجنبية في العديد من الدول الناشئة ومنها مصر، إضافة إلى الاضطرابات التي تشهدها المنطقة- على الرغم من الارتفاع الذي شهدته البورصة المصرية في الفترة الأخيرة- مما أثر على تخفيض التصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسات التقييم الدولية، والذي استتبع بدوره تخفيض التصنيف الائتماني لمؤسسات القطاع المصرفي والبنوك، وخروج مصر من مؤشر "جي بي مورجان" للسندات الحكومية.

وانعكست هذه التحديات على حرية حركة دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية، وعوائدها وتناقص حجم تلك الاستثمارات، ومن ثم تخفيض متتالي للوزن النسبي لسوق المال المصري بالمؤشرات الدولية مثل MSCI، FTSE، وإعلان عدد منها دراسة حذف السوق المصري من المؤشرات الدولية، وذلك بعد أن كان السوق المصري السبق تاريخيًا في الانضمام لها على مستوى المنطقة، مما أثر سلبًا على الوضع التنافسي للسوق المصري إقليميًا ودوليًا.

محمد محيي الدين

خبراء : الشركات تواجه تحديات في الحصول على تمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة إلى 30% والبورصة البديل الأمن

المالية: ٦ مشروعات جديدة بالشراكة مع القطاع الخاص بتكلفة ٢٧ مليار جنيه

أكد أحمد كجوك وزير المالية، أن استثمارات عقود المشاركة مع القطاع الخاص «P.P.P» خلال العام المالي الماضي تبلغ ١٩,٨ مليار جنيه، في مجالات تحويل المخلفات الصلبة والموانيء الجافة ومحطات المحولات وشبكات توزيع الكهرباء والتعليم الفني ومستودعات السلع الاستراتيجية، ونستهدف خلال العام المالى الحالى ٦ مشروعات جديدة بالمشاركة مع القطاع الخاص بتكلفة استثمارية تتجاوز ٢٧ مليار جنيه، ويجرى دراسة طرح عدد من المشروعات لإنشاء محطات محولات الكهرباء ومعالجة الصرف الصحي والمدارس الفنية والمستودعات وأسواق الجملة.

قال كجوك في بيان ، إن نظام المشاركة مع القطاع الخاص «P.P.P» يوفر فرصًا تنافسية لمجتمع الأعمال المحلي والأجنبي للاستثمار في مصر، ويُعد إطارًا بديلا للاستثمارات العامة، يسمح بتدفق الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد المصرى، في إطار حرص الدولة على تهيئة بيئة أعمال جاذبة تستهدف زيادة مساهمة ودور القطاع الخاص في الأنشطة الاستثمارية، على نحو يساعد في دفع مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، والإسهام الفعال في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين؛ أخذًا في الاعتبار قدرة القطاع الخاص على التمويل والإدارة الأكثر كفاءة وتوفير خدمات ذات جودة عالية.

وأشارإلى أننا نعمل على تحفيزالقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ مشروعات الخدمات العامة والبنية التحتية، خاصة في ظل وضع سقف ملزم لإجمالي الاستثمارات العامة للدولة، ومن ثم وجود مساحة كبيرة ومتنوعة لمشاركة القطاع الخاص في ضخ المزيد من الاستثمارات التنموية في القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

«Dell Technologies» الأمريكية تشارك في جعل مصر وجهة رئيسية للاستثمارات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

قام الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بزيارة مركز التميز التابع لشركة دل تكنولوجيز Dell Technologies الأمريكية الرائدة عالميا في مجال التكنولوجيا؛ رافقه في الزيارة المهندس أحمد الظاهر الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا».

ويعد هذا المركز أحد مراكز شركة دل تكنولوجيز الأربعة على مستوى العالم؛ حيث يقدم المركز خدمات الاستشارات، والبحث وابتكار المنتجات، والدعم الفني لأسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وأمريكا وآسيا، بـ١٢ لغة مستفيدًا من المزايا والفرص الفريدة التي تقدمها مصر كمركز للابتكار التكنولوجي وتقديم الخدمات الرقمية العابرة للحدود، ويساهم المركز في دفع جهود التحول الرقمي في مصر من خلال تقديم حلول تكنولوجية عالية المستوى وخدمات العملاء وبرامج لنقل المعرفة وبناء القدرات الرقمية.

تأتى هذه الزيارة في إطار اهتمام الدولة بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية مثل Dell Technologies، لتعزيز الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، ودعم النمو الاقتصادي من خلال اعتماد أحدث التقنيات، على النحو الذي يعزز خطط الدولة لتسريع وتيرة التحول الرقمي وتعزيز مكانة مصر كمركز عالمي للتكنولوجيا وتصدير خدمات التعهيد.

باستثمارات تتجاوز ٦٠٠ مليون جنيه..

شركة مدينة مصر توقع شراكة استراتيجية مع ريدكون إسبانيا لتسريع وتيرة الأعمال بمشروع سراي

أعلنت شركة مدينة مصر عن توقيع شراكة استراتيجية جديدة مع شركة "ريدكون إسبانيا للإنشاء"؛ بهدف تسريع وتيرة أعمال البناء بمشروع سراي متعدد الاستخدامات في القاهرة الجديدة، ما يعكس التزام الشركة بخطط التسليم وفق الجداول الزمنية المعلنة.

شهد توقيع الاتفاقية كل من المهندس عبد الله سلام، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مدينة مصر، والمهندس طارق الجمال، رئيس مجلس إدارة شركة ريدكون إسبانيا، والسيد أمل عبد الواحد، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة. بموجب هذه الشراكة، تتولى "ريدكون إسبانيا" تنفيذ أعمال بناء Z فيلا ضمن مشروع East Wave في سراي، باستثمارات تتجاوز ٦٠٠ مليون جنيه، مع الانتهاء من التشييد خلال عام ٢٠٢٥، وفق أعلى معايير الجودة العالمية لضمان رضا العملاء.

وفي تعليقه على الاتفاقية، صرّح المهندس عبد الله سلام: "معدلات الأداء الاقتصادي للشركة في نمو مستمر، مما يدفعنا إلى تعزيز شراكاتنا مع كبرى الشركات لتحقيق القيمة لاسم مدينة مصر وعملائها. نحن فخورون بتوقيع هذه الشراكة مع 'ريدكون إسبانيا'، وواثقون أن هذا التعاون سيسهم في تحقيق تطلعات عملائنا وتعزيز مكانتنا في قطاع التطوير العقاري».

وزير السياحة يبحث مع شركات صينية الاستثمار في الفنادق العائمة بمصر

التقى شريف فتحي وزير السياحة والآثار مع مسئولي شركات صينية كبرى في مجال بناء وتشغيل البواخر السياحية النهرية والبحرية عالميا، وذلك لبحث سبل التعاون بين الوزارة والشركة والتعرف على خطط الشركة المستقبلية للعمل في مصر.

وحضر اللقاء السفير عاصم حنفي سفير مصر في جمهورية الصين الشعبية، وعمرو القاضي الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، والسفير خالد ثروت مستشار الوزير للعلاقات الدولية والمشرف العام على الإدارة العامة للعلاقات الدولية والاتفاقيات بالوزارة.

واستعرضت الشركات الخطط المستقبلية للعمل في منتج السياحة النيلية في مصر ورغبتها في إنشاء وتشغيل عدد من الفنادق النيلية العائمة في مصر، مشيرة إلى ما تمتلكه جمهورية الصين الشعبية من خبرات في مجال إنشاء وتصنيع وتصميم السفن السياحية النهرية والبحرية الفاخرة (Cruise Ships) واستعداها لنقل خبراتهم للجانب المصري.

ومن جانبه، رحب الوزير بالمقترحات منوهاً باستعداد الوزارة لتقديم كافة سبل الدعم للشركة ومشروعاتها وتسهيل الحصول على التراخيص اللازمة للبدء في تنفيذ هذه المشروعات في أقرب وقت ما يساهم في زيادة عدد الغرف الفندقية وتطوير منتج السياحة النيلية وزيادة الحركة السياحية الوافدة من الصين إلى مصر، موكداً على أهمية العلاقات الاستراتيجية التاريخية الوثيقة التي تربط بين مصر والصين والتي تتسم بالقوة والتميز.

اعتماد نتائج أعمال الشركة العامة للبترول عن العام المالى ٢٠٢٤/٢٣

ترأس المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية اجتماع الجمعية العامة للشركة العامة للبترول لاعتماد نتائج أعمال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بحضور المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

وخلال الجمعية، أكد المهندس كريم بدوى على عراقة الشركة العامة للبترول ككيان وطنى إنتاجها خالص للدولة ، مشيدا بجهود العاملين فى زيادة إنتاج الشركة خاصة من الحقول المتقادمة باستخدام التكنولوجيا الحديثة وهو ما جعل الشركة تتبوأ هذه المكانة بين شركات إنتاج الزيت الخام فى مصر ، لافتا إلى استمرار الوزارة فى دعم الشركة العامة لزيادة أعمالها فى مجال البحث والاستكشاف لتحقيق اكتشافات جديدة لزيادة معدلات الإنتاج لتساهم فى استدامة توفير احتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية وتقليل الفاتورة الاستيرادية من تلك المنتجات.

وأضاف بدوى أن الشركة العامة للبترول تتميز بكوادرها الشبابية والنسائية أصحاب الكفاءات التى لا تدخر جهدا لزيادة معدلات إنتاج الشركة وتعمل بروح الفريق الواحد ، ووجه بدوى بأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة والإمكانيات المالية والتسهيلات المتاحة لتحديد الأولويات قبل تنفيذ تلك المشروعات.

وأشاد وزير البترول بالنتائج التى حققتها الشركة فى مجالات تحسين كفاءة الطاقة ومشروعات التوافق البيئى وتقليل الانبعاثات ومجالات السلامة والصحة المهنية، لافتا إلى أن هذه المشروعات تأتى على رأس أولويات استراتيجية عمل الوزارة لما لها من مردود إيجابى فى جذب الاستثمارات فى قطاع البترول ، كما أشاد بدوى بالدور المهم الذى تقوم بها الشركة العامة للبترول للأهالى القاطنين فى محيط مناطق عملها المختلفة سواء خدمات صحية أو تعليمية أو غيرها من الخدمات التى تأتى ضمن مسئوليتها المجتمعية .

قطاع الرياضة في ملعب جذب الاستثمار المحلي والأجنبي

معهد التخطيط القومي يعلن إطلاق حساب فرعي للرياضة بالناتج المحلي يعد الأول بالمنطقة العربية

شهد الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة، خلال الأسبوع الماضي ، وقائع المؤتمر الصحفي لإطلاق الحساب الفرعي لمساهمة الرياضة بالناتج المحلي الإجمالي، للرياضة في مصر، وهو الأول على مستوى دول المنطقة العربية وافريقيا، وذلك بمقر معهد التخطيط القومي، بحضور الدكتور أشرف العربي رئيس معهد التخطيط القومي، ولفيف من قيادات وزارة الشباب والرياضة والمعهد .

وخلال كلمته، قال وزير الشباب والرياضة إن إطلاق الحساب الفرعي للرياضة في مصر، يمثل خطوة تاريخية نحو تعزيز مكانة مصر الريادية في المجال الرياضي على مستوى المنطقة والقارة"، مشيراً إلى أن هذا الحساب يمثل نقلة نوعية في إدارة الموارد المالية للرياضة المصرية، ويضمن الشفافية والمحاسبة في إنفاق الأموال العامة على هذا القطاع الحيوي.

أشار الدكتور أشرف صبحي إلى أن إطلاق هذا الحساب يأتي تماشيا مع رؤية الدولة المصرية في تطوير البنية التحتية الرياضية، ودعم الأبطال الرياضيين، وتعزيز المشاركة المجتمعية في الأنشطة الرياضية، موضحا أن هذا الحساب سوف يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات للرياضة المصرية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.

أضاف وزير الرياضة أن الحساب الفرعي للرياضة في مصر سيوفر قاعدة بيانات شاملة عن الإنفاق الرياضي، مما يساعد في اتخاذ قرارات مدروسة بشأن تخصيص الموارد، كما يسهم الحساب في تحسين الأداء الرياضي للمؤسسات والاتحادات الرياضية، وتحقيق نتائج أفضل في المحافل الدولية .

وقال صبحي «إن الرياضة ليست مجرد هواية أو ترفيه، بل هي أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الصحة العامة، وبناء مجتمعات أكثر تماسكا، ونحن نؤمن بأن الاستثمار في الرياضة هو استثمار في مستقبل شبابنا، وبناء مصر الحديثة .»

وقال وزير الشباب والرياضة، إن حجم حق الانتفاع بمراكز الشباب في القطاع الخاص وصل إلى ٢٣ مليار جنيه ، وأوضح أن هناك ٢٠٠ حمام سباحة تم تنفيذها حتى الآن في مراكز الشباب، بتكلفة تصل إلى «من ٤ إلى ٦ مليون جنيه» للواحد.

وقال صبحي إن حجم الاستثمار في الرياضة على المستوى العالمي عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بلغ ٤٠٠ مليار دولار، مؤكدا أن نسبة مساهمة الأحداث الرياضية في تلك النسبة جاءت ١٠٪ ، مما شجع الوزارة على الاهتمام بالأحداث الرياضية .

وأوضح أن الدراسات أثبتت أن قطاع الرياضة يعد أهم القطاعات التي تدخل في الناتج المحلي في العديد من الدول منها البرازيل وأمريكا وإنجلترا وفرنسا ، موضحا أن الدراسة التي قام بها معهد التخطيط القومي أثبتت أن قطاع الرياضة يتداخل ويصب في العديد من القطاعات الهامة والتي يتأثر بها ويؤثر فيها بشكل كبير .

وزير الرياضة : حجم حق الانتفاع بمراكز الشباب في القطاع الخاص وصل إلى 23 مليار جنيه

أشرف العربي : 1,3 % نسبة مساهمة القطاع الرياضى فى الاقتصاد المصرى

وأكد أن وزارة الشباب والرياضة عملت على ربط قطاع الرياضة باستراتيجية مصر ٢٠٣٠، مؤكدا أن الرياضة لم تكن ستطور بذلك الشكل إلا من خلال النظر لها من منظور اقتصادي ،

وقال إن الرئيس عبد الفتاح السيسي وجه في عام ٢٠١٩ بأهمية الحوكمة ومشاركة القطاع الخاص في التنمية، موضحا أن الدولة وضعت أسس وقواعد لتسهيل عمل القطاع الخاص وتوفير ضمانات لتسهيل عملهم في كافة القطاعات.

دور اقتصادي للرياضة

ومن جانبه، أشار الدكتور أشرف العربي إلى أن مشروع بناء الحسابات الفرعية للرياضة في مصر تم بالتعاون بين وزارة الشباب والرياضة ومعهد التخطيط القومي، وبدعم ومشاركة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، موضحا أن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم إطار لقياس مساهمة الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير بيانات دقيقة لدعم السياسات الرياضية وتحقيق التنمية المستدامة، منوها إلى أن هذا الحساب يسهم في تعزيز فهم دور الرياضة في الاقتصاد، من خلال دعم اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة لتحسين إدارة القطاع الرياضي وزيادة الاستثمارات فيه .

وقال رئيس معهد التخطيط القومى، إن قطاع الرياضة أصبح صناعة متكاملة ومن أهم الصناعات التي تحقق إنجازات حقيقية على أرض الواقع ، مضيفا أن فكرة إطلاق الحساب طرحت من خلال مبادرة من الدكتور أشرف صبحى، وزير الشباب والرياضة.

وأوضح رئيس معهد التخطيط القومي، أن «حساب فرعى» للرياضة في الناتج المحلى هو أول حساب فرعى للرياضة بالمنطقة العربية، مشيرا إلى أن الرياضة لم تعد تسلية وترفيه بل صناعة هامة من بنية تحتية وإنشاءات وبطولات وملاعب، بالإضافة إلى إتاحة فرص عمل في كل المجالات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من بينها: ضرورة العمل على تطوير وتنميط طرق جمع البيانات وإجراء المسوح المرتبطة بها، لضمان توفير أكبر قدر ممكن من البيانات اللازمة لبناء وتطوير وتحسين مساهمة الرياضة في الاقتصاد المصري، مع الاهتمام بالتقييم المستمر للأثر الاقتصادي للأنشطة والفعاليات الرياضية المختلفة .

جدير بالذكر أنه قد تم في وقت سابق توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين المعهد ووزارة الشباب والرياضة حول بناء الحساب الفرعي الخاص بالرياضة في مصر لبيان مدى مساهمة قطاع الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي المصري.

تعاون

من ناحية أخري ، بحث أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، مع ممثلي شركة تاي هاوس وعلى راسهم محمد نور رئيس مجلس إدارة الشركة، سبل التعاون المشترك بين الوزارة والشركة في مجال دعم وتطوير الأنشطة الشبابية والرياضية، وذلك في إطار الجهود المستمرة لتطوير قطاع الرياضة في مصر وتعزيز دور الشباب في المجتمع.

وخلال الاجتماع، ناقش الوزير إمكانية التعاون في عدة مجالات تشمل تطوير المنشآت الرياضية، ودعم برامج ومبادرات الشباب، وتنظيم فعاليات رياضية تهدف إلى تعزيز الوعي الرياضي بين فئات المجتمع المختلفة، بحسب بيان.

كما تناول اللقاء استعراض الفرص المتاحة للشراكة مع القطاع الخاص لدعم استراتيجيات الوزارة الرامية إلى تحسين البنية التحتية الرياضية وتشجيع الاستثمار في المجال الرياضي.

من جانبه، أكد محمد نور، رئيس شركة تاي هاوس للملابس، على التزامهم بدعم المشروعات والمبادرات التي تخدم الشباب وتساهم في نشر الثقافة الرياضية في مصر، مشيرًا إلى أن الشركة تتطلع إلى تعزيز التعاون مع الوزارة في تطوير البرامج الرياضية والمساهمة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يخص قطاع الرياضة.

وأكد نور، أن الشركة تتبنى استراتيجية طموحة لتوسيع عملياتها في السوق المصرية من خلال فتح عدد من الفروع في بعض المناطق والمحافظات المختلفة.

داليا احمد

أرباح سيدي كرير للبتروكيماويات ترتفع إلى 1.88 مليار جنيه خلال 9 أشهر و الإيرادات « تتخطى 10 مليارات جنيه

كشفت المؤشرات المالية لشركة سيدي كرير للبتروكيماويات، عن التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ٤٪، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أنها سجلت صافي ربح بلغ ١,٨٨ مليار جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل ١,٨١ مليار جنيه أرباح خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري إلى ١٠,٠١ مليار جنيه، مقابل ٩,٧٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ويشار إلى أن سيدي كرير للبتروكيماويات، سجلت صافي ربح بلغ ١,٢٢ مليار جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤، مقابل ١,٢ مليار جنيه أرباح خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

المقاولون العرب تفوز بطريق جديد بأوغندا بتكلفة 70 مليون دولار

أعلن المهندس أحمد العصار رئيس شركة المقاولون العرب، فوزها بمشروع تصميم وتنفيذ طريق "إيجانجا-كاموليّ" بأوغندا بطول ٥٦ كيلومترًا، وبتكلفة ٧٠ مليون دولار.

وأشار العصار، في بيان لوزارة الإسكان إلى أن هذا المشروع يعد من المشروعات التنموية الرئيسية في منطقة شرق أوغندا، ويعتبر من أولويات الحكومة الأوغندية حيث يربط بين عدة مدن رئيسية، مما يعزز التجارة الداخلية، ويزيد من النشاط التجاري، خاصة فيما يتعلق بتنمية الصادرات الأوغندية إلى دولة كينيا.

وأضاف "العصار" أن هذا المشروع يمثل استمرارا لسياسة الشركة فى التوسع والانتشار فى القارة الأفريقية، من خلال تنفيذ المشروعات التنموية للأشقاء فى مختلف دول القارة، وهو ما يتوافق مع ما تتبناه الدولة المصرية بضرورة العمل على نشر التنمية فى أفريقيا، والعمل على نقل الخبرات للأشقاء.

وزير قطاع الأعمال العام يبحث مع «إس آند بي جلوبال» فرص التعاون المشترك

التقى المهندس محمد شيمي وزير قطاع الأعمال العام، وفداً من وكالة «إس آند بي جلوبال- S&P Global» الرائدة عالميا في مجال التصنيفات الائتمانية والتحليلات والبيانات لأسواق رأس المال والسلع، لبحث التعاون المشترك.

شهد الاجتماع استعراض العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة لدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، والمشروعات في قطاعات وأنشطة اقتصادية متنوعة خاصة في الصناعات الكيماوية والمعدنية.

وجاء اللقاء بالتزامن مع منتدى «S&P Global» للطاقة بالقاهرة، كما تم التباحث حول فرص التعاون الممكنة لا سيما في مجال الاستشارات ودراسات الجدوى.

وأكد المهندس محمد شيمي، أن الوزارة تعمل وفق استراتيجية محددة للنهوض بأداء الشركات التابعة لها وتحسين وتطوير نظم العمل والإدارة وتعظيم عوائد الأصول.

فوري تطلق منتج التأمين الطبي "صحتك فوري" بالتعاون مع جي أي جي للتأمين

أعلنت شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية، عن إطلاق منتجها الجديد للتأمين الطبي "صحتك فوري"، بالتعاون مع شركة جي أي جي للتأمين.

وأوضحت الشركة في بيان ، أن المنتج الجديد رقمي بالكامل متاح من خلال تطبيق "ماي فوري" وبطاقة "ماي فوري" مسبقة الدفع، وتصل تغطية المرضى الداخليين حتى ٢٥ ألف جنيه.

وأشارت فوري إلى إطلاق منتج "صحتك فوري" من خلال شركة فوري للوساطة التأمينية التابعة بعد نجاحها في إصدار أكثر من ٧٠٠ ألف وثيقة تأمين رقمية.

دومتي تتلقى عرض استحواذ غير ملزم من شركة "أرلا فودز" الدنماركية

تلقت شركة الصناعات الغذائية العربية "دومتي" عرضًا للاستحواذ على غالبية أسهمها من قبل شركة "أرلا فودز" الدنماركية، المالكة لعلامة الزبدة الشهيرة "لورباك".

ويعد عرض الاستحواذ غير ملزم للطرفين، وفي حال استحوذت الشركة الأجنبية على "دومتي"، سيتم شطبها من البورصة المصرية.

"أرلا" عرضت شراء سهم "دومتي" مقابل ٣١,٤٨ جنيه، بما يمثل علاوةً بنسبة ٧٤٪ على سعر إغلاق الثلاثاء الماضي عند ١٨,٠٣ جنيه. ويقيّم الشركة عند ٨,٩ مليار جنيه (١٨٣ مليون دولار).

وأعرب المساهمون الرئيسيون عن تفضيلهم إبرام صفقة الاستحواذ مع الشركة كونها إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال منتجات الألبان، كما أعربوا عن نيتهم ببيع اسهمهم للشركة الدنماركية.

إي إف جي هيرميس تتم خدماتها الاستشارية لسندات بقيمة 450 مليون جنيه لصالح شركة تابعة

أعلنت إي اف جي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي اف جي القابضة والرائد في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اليوم، أن قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب قد نجح في إتمام الإصدار الثاني لسندات بقيمة ٤٥٠ مليون جنيه لمدة خمس سنوات وذلك لصالح شركة إي اف جي للحلول التمويلية، التابعة لمنصة التمويل غير المصرفي إي اف جي فاينانس والمملوكة بالكامل لمجموعة إي اف جي القابضة، وهي أحد الشركات الرائدة في مجال حلول التأجير التمويلي والتخصيم بمصر. وتعد هذه الصفقة هي الأولى في سلسلة من الإصدارات ضمن برنامج إصدار سندات بقيمة ٣ مليار جنيه.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤ • العدد ٧٦٤

التموين: عودة تفعيل البطاقات التموينية للمسجلين بنظام ممارسة الكهرباء بداية من ١ نوفمبر

أعلن الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، عن عودة تفعيل البطاقات التموينية المتوقفة للمواطنين المسجلين بنظام ممارسة الكهرباء، اعتبارًا من ١ نوفمبر ٢٠٢٤، وذلك بعد توقفها مؤقتًا خلال شهر أكتوبر الجاري.

وقال إن هذا القرار يأتي في إطار حرص الوزارة على مصلحة المواطنين والاهتمام باحتياجاتهم الأساسية، مشيرًا إلى أن الوزارة تسعى دائمًا لتقديم الخدمات بأعلى جودة، بما يضمن تلبية تطلعات المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم.. كما شدد على استمرار إيقاف الدعم عن من تحرر لهم محاضر سرقة التيار الكهربائي، تنفيذًا لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء، وذلك لضمان توزيع الدعم بعدالة وحماية موارد الدولة.. وأكد أن الوزارة تولي اهتمامًا كبيرًا بمتابعة شكاوى المواطنين والعمل على حلها فورًا، لضمان عدم تعطل أي خدمة تموينية مستحقة، وشدد على أن "هدفنا وشغلنا الشاغل هو تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

كامل الوزير: طرح أراض صناعية في أول ديسمبر عبر منصة مصر الرقمية

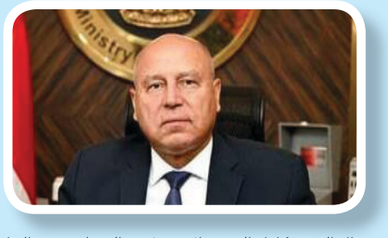

قال الفريق كامل الوزير نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والصناعة إنه سيتم طرح الأراضى المتبقية من الطرح السابق أول سبتمبر، في أول ديسمبر القادم، معلنا استهداف التركيز في المرحلة المقبلة على توفير الأراضى للمطورين الصناعيين لإمكانهم جذب الاستثمارات الكبيرة، والتي ستسهم في تشغيل الصناعات الوسيطة والمكملة.

وأوضح الوزير أنه تم إطلاق منصة مصر الرقمية أول سبتمبر الماضى، لإتاحة جميع الخدمات الصناعية إلكترونيا وتبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين لإصدار خدمات الأراضي والتراخيص الصناعية مباشرة من موقع واحد فقط وسداد جميع الرسوم من خلال منظومة الدفع الإلكتروني وذلك لتسهيل الإجراءات والتيسير على المستثمرين دون التقاء المستثمر مع الموظفين، حيث أن كافة الأراضى الصناعية الآن لدى هيئة التنمية الصناعية والتى تقوم بتقسيم مساحاتها وطرحها من خلال المنصة.

وذكر أن العالم يمر بالعديد من التحديات التى تتطلب تحقيق التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات، ويجب علينا العمل معًا لضمان مستقبل أفضل للجميع، جاء ذلك خلال جلسة خاصة خلال فعاليات اليوم الثاني لـ"منتدى القاهرة الأول"، والذي عقده المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأول مرة في مصر.

وأكد الوزير على أنه على الرغم من الصراعات المستمرة في العالم، والتي تؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول فإن مصر تقف على أرض صلبة وهي قادرة على تخطى جميع التحديات وعبور الأزمات التي يمر بها العالم أجمع، فمصر لها دور رئيسي ضمن جهود السلام بالمنطقة، وستظل تسعى لتعزيز دورها في الساحة الدولية، من خلال المشاركة في جهود الوساطة ومحاولة إيجاد حلول سلمية للصراعات الإقليمية والدولية.

اسلام عبدالفتاح

التصديري للصناعات : جولة ترويجية لجذب الشركات الصينية المصنعة للسيارات الكهربائية إلي مصر

يعتزم المجلس التصديري للصناعات الهندسية في مصر، تنظيم جولة ترويجية للصين خلال الربع الأول من العام المقبل ٢٠٢٥، بالتنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية.

وقال شريف الصياد رئيس المجلس، إن الجولة الترويجية تستهدف بشكل رئيسي دعوة الشركات الصينية لتصنيع مكونات السيارات الكهربائية في مصر، المحرك والبطارية، والاستفادة من الحوافز الاستثمارية التي تتيحها البلاد، والاتفاقيات التجارية الكبرى التي تتيح للمستثمرين النفاذ لأسواق ٣٠٪ من دول العالم.

"الصين هي الوحش القادم في مجال السيارات الكهربائية، لكنها تواجه مشكلات في تصدير منتجاتها بسبب فرض عدد من دول العالم رسوم جمركية كبيرة عليها"، بحسب حديث الصياد مع منصة "العربية"، والذي قال "على مصر أن تستغل تلك الفرصة وتستقطب كبار مصنعي السيارات الكهربائية في الصين إليها، في البداية لتصنيع المكونات الرئيسية، ثم التصنيع الكامل"

وتواجه صناعة السيارات الكهربائية في الصين موجة من القيود التجارية في أسواق التصدير الرئيسية، إذ رفعت الولايات المتحدة الأميركية الرسوم الجمركية عليها من ٢٥ إلى ١٠٠٪ مايو الماضي.

وزير الزراعة : نتطلع إلى شراكة استراتيجية مع بريطانيا في مجال الأمن الغذائى المستدام

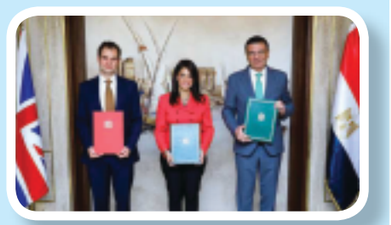

وقّعت مصر مُمثلًا عنها الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وعلاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، مذكرة تفاهم في مجال الأمن الغذائي، مع حكومة المملكة المتحدة، ممثلة في هاميش فالكونر، وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بوزارة الخارجية وشئون الكومنولث والتنمية بالمملكة المتحدة، بما يُعزز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مجال الأمن الغذائي.

جاء ذلك خلال زيارة الوزير البريطاني للقاهرة في إطار العلاقات الوثيقة التي تربط بين البلدين، والجهود التي تقوم بها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الشركاء الدوليين، لدعم جهود التنمية في مختلف المجالات.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى إقامة شراكة استراتيجية بين مصر والمملكة المتحدة بشأن الأمن الغذائي المستدام، بما في ذلك تبادل الخبرات الفنية والتعاون الثنائي، وذلك من خلال البدء في تنفيذ برنامج تجريبي جديد للخبرة الفنية لتعزيز الإنتاج المحلي من القمح والزراعة المستدامة في مصر، وتحديد مجالات التعاون في ضوء الأولويات المشتركة.

١٨,٣٪ ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري خلال شهر يوليو ٢٠٢٤

ارتفعت قيمة العجز فى الميزان التجارى بنسبة ١٨,٣٪ لتبلغ ٤,٦٠ مليار دولار خلال شهر يوليو ٢٠٢٤، مقابل ٣,٨٩ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، وفقا لنشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وبحسب النشرة، ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ١٠,٧٪ حيث بلغت ٣,٥٤ مليار دولار خلال شهر يوليو ٢٠٢٤، مقابل ٣,٢٠ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع، وأهمها الملابس جاهزة بنسبة ٣٧,٤٪، ومنتجات بترول بنسبة ٩٨,٥٪، وعجائن ومحضرات غذائية متنوعة بنسبة ٣٦,٨٪، ولدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٣,٢٪

بينما انخفضت قيمة صادرات بعض السلع خلال شهر يوليو ٢٠٢٤ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق، وأهمها البترول الخام بنسبة ٦٢,٦٪، وأسمدة بنسبة ٦١٪، وقضبان وعيدان وزوايا وأسلاك من حديد بنسبة ٣٤,٢٪، مصنوعات من لدائن بنسبة ٠,١٪ .

خلال فعاليات منتدي أعماله بموسكو

قراءاة في رسائل الرئيس السيسي إلي قادة دول تجمع «بريكس»

-مصر تسير بخطى واثقة على طريق الإصلاح وصولا إلى اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على الصمود

استضافت العاصمة الروسية موسكو، فعاليات منتدى أعمال «بريكس»، برئاسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ويأتي ذلك قبيل انطلاق «قمة بريكس ٢٠٢٤»، في مدينة كازان الروسية، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أكتوبر الحالي.

ويعدّ «بريكس» من أهم التجمعات الاقتصادية على مستوى العالم، حيث يمثل نحو ٣٠ في المائة من حجم الاقتصاد العالمي، وتمثل الدول الأعضاء بالتجمع ٢٦ في المائة من مساحة العالم، و٤٣ في المائة من عدد سكانه.

و في كلمة مسجلة ألقاها الرئيس السيسي، أمام منتدى أعمال تجمع "البريكس" ، أكد خلالها أن العالم يشهد تحديات وأزمات دولية متعاقبة وغير مسبوقة؛ تتطلب تكاتف جميع الجهود؛ لإيجاد حلول فاعلة لها، بالإضافة إلى تكثيف العمل على دفع مسيرة التنمية المستدامة؛ وهي مسئولية مشتركة في المقام الأول؛ يضطلع فيها القطاع الخاص ومجالس الأعمال، بدور رئيسي؛ باعتبارهم شركاء لا غنى عنهم في ذلك الصدد.

واستهل الرئيس السيسي كلمته بالإعراب عن بالغ التقدير للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على الجهود المستمرة، خلال الرئاسة الروسية للتجمع للعام الجاري، وما تم بذله من جهد دءوب؛ لدفع أطر التعاون بين دول تجمع البريكس، على جميع المستويات؛ حيث أسهمت الاجتماعات، التي استضافتها مختلف المدن الروسية العريقة؛ . في تعميق أواصر العلاقات وأطر التعاون بين دولنا .

وفي الإطار ذاته، ثمن الرئيس السيسي، انعقاد منتدى أعمال تجمع البريكس، الذي يعكس الحرص على تنمية العلاقات بين دول التجمع؛ بما يسهم في تعزيز الاستثمارات والتجارة البينية والمشروعات المشتركة؛ التي ستفضي - دون شك - إلى تعزيز جهودنا؛ لتلبية تطلعات شعوبنا، وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

وقال الرئيس السيسي، إن هذا المنتدى يمثل منصة مهمة؛ تتيح استشراف مختلف الفرص الاستثمارية والتجارية، بين دول تجمع "بريكس" وتعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص عبر استثمار المميزات التنافسية لكل دولة؛ لتدشين مشروعات مشتركة؛ بما يسهم في إثراء التكامل الاقتصادى بين دول التجمع، ويعظم دور البريكس، ككتكتل اقتصادى بارز في زيادة النمو الاقتصادى العالمي؛ خاصة في ظل ما تمتلكه دول التكتل من فرص اقتصادية واستثمارية هائلة، لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة، والتحول الرقمي والصناعات التحويلية، التي أضحت من أهم ركائز تحقيق التنمية.

وأوضح الرئيس السيسي - في كلمته المسجلة - أن مصر تسير بخطى واثقة على طريق الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة؛ وصولا إلى اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.. وفي هذا الإطار اتخذت الحكومة مؤخرا، مجموعة من الخطوات والإجراءات الطموحة؛ لتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز دور القطاع الخاص فى قيادة التنمية الاقتصادية، فضلا عن تذليل العقبات التى تواجه المستثمرين

وأضاف الرئيس أن من أبرز تلك الإصلاحات: فرض سقف على الاستثمارات الحكومية، بهدف إتاحة المزيد من الفرص للقطاع الخاص، ومواصلة تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية في إطار وثيقة ملكية الدولة إلى جانب تقديم حزمة من الإعفاءات الجمركية والحوافز الضريبية، التي تستهدف تبسيط الإجراءات البيروقراطية.

وأشار إلى أن مصر تواصل جهودها؛ لتطوير قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات التحويلية، والطاقة الجديدة والمتجددة لاسيما الهيدروجين الأخضر، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ مشروعات البنية التحتية العملاقة وتطوير منظومة النقل والمواصلات والموانئ، في مختلف أنحاء البلاد؛ بما يتسق مع خططنا وأهدافنا الطموحة؛ لتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي والفريد لمصر.

واستعرض الرئيس السيسي، أبرز المشروعات المصرية الطموحة، لاسيما المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، التي تنطوي على فرص استثمارية كبيرة؛ سواء من حيث ما توفره من قاعدة صناعية متنوعة أو مميزات تصديرية لجميع مناطق العالم في ضوء عضوية مصر، في العديد من الاتفاقيات ومناطق التجارة الحرة الإقليمية، التي تجعل من مصر، المسار الأفضل للنفاذ إلى الأسواق الواعدة، خاصة بالقارة الإفريقية، التي أضحت قارة المستقبل، في ضوء ما تمتلكه من فرص اقتصادية واستثمارية، وكثافة شبابية تصل إلى حوالى "٦٥٪" من سكانها .

واختتم الرئيس السيسي، كلمته بالإعراب عن أصدق تمنياتنا بخروج هذا المنتدى بنتائج ملموسة؛ تسهم في تعزيز الاستثمارات والتعاون الاقتصادي بين دول التجمع، مع إيلاء الاستثمار في الموارد البشرية الأهمية القصوى، باعتباره مكونا وشرطا أساسيا؛ لتحقيق التنمية والنهضة فى بلادنا .

قراءة في كلمة الرئيس

ويرى عضو «المجلس المصري للشؤون الخارجية»، السفير عزت سعد، أن «تعويل مصر على (بريكس) يفرض نفسه، بحكم شراكاتها مع الدول الرئيسية المؤسسة للتجمع، مثل روسيا والصين والهند»، وقال: «حركة التعاون الاقتصادي والتجاري بين القاهرة وهذه الدول حظيت باهتمام بالغ خلال السنوات الأخيرة».

وأوضح سعد أن «الحكومة المصرية حرصت على المشاركة في جميع الفعاليات التي دعت لها روسيا، خلال فترة رئاستها الحالية لـ(بريكس)»، وعد ذلك «انعكاسا لرغبة القاهرة في تنويع شراكاتها بمختلف المجالات مع دول المجموعة».

وتقدر الاستثمارات التراكمية لدول تجمع «بريكس» في مصر، سواء الدول المؤسسة أو الأعضاء الجدد، بنحو ١٧,٤ مليار دولار، حتى سبتمبر من العام الماضي، وفقا لتقرير صادر عن «مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار» التابع لمجلس الوزراء المصري، في مارس الماضي. (الدولار الأميركي يساوي ٤٨,٦٥ في البنوك المصرية).

وقالت أستاذة الاقتصاد الدولي بجامعة «عين شمس» ، يمن الحماقي، إن «عضوية مصر في (بريكس) ستكون لها آثار إيجابية على البلاد»، راهنة ذلك بـ«تفعيل الحكومة المصرية مجموعة من المتطلبات، على رأسها تحسين مناخ الاستثمار، وتسهيل التجارة وتنمية الموارد البشرية».

وتوقفت يمن الحماقي أمام تركيز الرئيس السيسي، على المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وقالت إن «منطقة قناة السويس، يمكن أن تشكل نقطة جذب لاستثمارات التجمع، بما تحتويه من طاقات استثمارية، ومشروعات ضخمة مثل الهيدروجين الأخضر»، إلى جانب «قدراتها التجارية، حيث تضم ٥ موانئ بحرية، ما يساعد على وصول مصر لسلاسل الإمداد العالمية».

وسجل معدل التبادل التجاري بين مصر ودول «بريكس» ارتفاعا ليصل إلى ٣١,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢، مقابل ٢٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٢١، بنسبة ارتفاع ١٠,٥ في المائة، وفقا لإفادة من «جهاز التعبئة والإحصاء المصري» في أغسطس ٢٠٢٣.

وحول التسهيلات التجارية التي تدرسها دول «بريكس». أشارت أستاذ الاقتصاد الدولي إلى أن «هناك اتفاقيات ثنائية بين مصر وبعض دول المجموعة، مثل روسيا والصين، تستهدف التبادل التجاري بالعملات المحلية»، لكنها قالت: «التباينات الاقتصادية الكبيرة بين دول التجمع تعيق فرص توحيد سياسات المعاملات التجارية»، مستبعدة «إمكانية تطبيق عملة موحدة للتجمع».

اسامة السيد

إمدادات الغاز ترعب أسواق العالم ..ولأول مرة اختيار مصري لرئاسة الاتحاد الدولي للغاز

معلومات الوزراء: 2,5% زيادة متوقعة في الطلب العالمي على الغاز عام 2024

أكد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، قيامه بالرصد والمتابعة الدورية لكل ما يهم الشأن المصري أو يدخل في نطاق اهتماماته على المستوى الدولي في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، مع إعداد التقارير الدورية والدراسات والتحليلات اللازمة بخصوصها، بالصورة التي تعظم الاستفادة منها، وذلك في إطار دوره كمركز فكر للحكومة المصرية، وفى هذا الإطار سلط المركز الضوء على التقرير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، بعنوان "مراجعة أمن الغاز العالمي ٢٠٢٤"، والذي أشار بأنه من المتوقع أن يتزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بمعدل أقوى عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعامين السابقين اللذان تأثرا بشدة باضطرابات أزمة الطاقة العالمية.

وأوضح التقرير أن إمدادات الغاز الجديدة القادمة إلى السوق خلال عام ٢٠٢٤ ستظل محدودة، بسبب النمو البطيء نسبيًا لإنتاج الغاز الطبيعي المسال، بينما تستمر التوترات الجيوسياسية في تأجيج تقلبات الأسعار، وفقًا للمراجعة الجديدة التي أجرتها وكالة الطاقة الدولية لأسواق الغاز العالمية.

وأشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الغاز بأكثر من ٢,٥٪ عام ٢٠٢٤، مع توقع بنمو مماثل له على مدار عام ٢٠٢٥، نتيجة تسارع النمو في اقتصادات آسيا، تنعكس في قدر كبير من زيادة الطلب، في حين يساهم أيضًا انتعاش الطلب على الغاز من قطاع الصناعة في أوروبا في هذا النمو، على الرغم من أنه لا يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل أزمة الطاقة العالمية.

وأضاف التقرير أن النمو المتوقع في الطلب العالمي على الغاز هذا العام والعام المقبل يعكس التعافي التدريجي من أزمة الطاقة العالمية التي ضربت الأسواق بشدة. ومع ذلك، فإن التوازن بين اتجاهات الطلب والعرض هش، بالإضافة إلى وجود مخاطر واضحة تشير لاحتمالات حدوث تقلبات مستقبلية، وهو ما يستوجب العمل معا من جانب المنتجين والمستهلكين، وبشكل وثيق خلال أوقات عدم اليقين، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز التحولات في مجال الطاقة النظيفة لضمان مستقبل آمن ومستدام.

وأكد التقرير أن الأسواق تظل حساسة للتطورات غير المتوقعة على جانبي العرض والطلب، فقد نما دور الغاز الطبيعي المسال في تجارة الغاز العالمية منذ بداية أزمة الطاقة العالمية، ومن المرجح أن يلعب دورًا حاسمًا في الحفاظ على توازن العرض والطلب على مستوى العالم.

اليكسى ميللر

كما أشار التقرير إلى أن القيود الموجودة فيما يتعلق بقناة بنما والبحر الأحمر من المحتمل أن تستمر مفروضة ومؤثرة في التأثير على الشحن إلا أنها لم تؤد إلى انخفاض في إمدادات الغاز الطبيعي المسال حتى الآن، ومع ذلك، فإن تلك القيود تسلط الضوء على نقاط الضعف المحتملة لتجارة الغاز الطبيعي المسال في سوق الغاز العالمية المترابطة بشكل متزايد. وقد يتغير الوضع عام ٢٠٢٥، حيث من المقرر أن يتسارع نمو إمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى ما يقرب من ٦٪، مع دخول العديد من مشاريع الغاز الطبيعي المسال الكبيرة حيز التنفيذ، وخاصة في النصف الثاني من العام. وفي هذا الصدد، فإن أمريكا الشمالية ستشكل الغالبية العظمى من الطاقة الجديدة، وستساهم أيضًا إفريقيا وآسيا في الأحجام الجديدة.

ولفت التقرير أن عبور الغاز الروسي عبر أوكرانيا يعد أحد أهم أسباب عدم اليقين بشأن سوق الغاز الطبيعي قبل شتاء ٢٠٢٤- ٢٠٢٥ في نصف الكرة الشمالي، حيث من المقرر أن تنتهي العقود الحالية في نهاية عام ٢٠٢٤. وهذا يعني توقف جميع عمليات تسليم الغاز الروسي إلى أوروبا والذي يمر عبر الأنابيب بالأراضي الأوكرانية، مما سيجعل القارة الأوروبية تبحث عن بدائل لاستيراد الغاز الطبيعي المسال.

وأفاد التقرير في ختامه أنه لمعالجة بعض هذه التحديات، توصي الوكالة الدولية للطاقة بتعزيز آليات المرونة على طول سلاسل قيمة الغاز الطبيعي المسال من خلال تحسين سيولة سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية، ودمج نظام تخزين الغاز الأوكراني في سوق الغاز العالمية، والنظر في الأطر المحتملة لآليات احتياطي الغاز الطوعي.

أزمة أوروبية

في سياق متصل ، لا تزال أزمة الغاز تلوح فى الأفق فى أوروبا رغم مرور أكثر من عامين على حرب أوكرانيا، إلا أنه مع دخول الشتاء تنتاب القارة العجوز مخاوف كبيرة حول امدادات الغاز، حيث يشهد سوق الغاز فى أوروبا تحولا عميقا، يتسم بعوامل جيوسياسية تهدد بزعزعة استقرار العرض وزيادة التكاليف.

وقالت تقارير إعلامية غربية إن مرافق تخزين الغاز فى أوروبا امتلأت بنسبة ٩٤٪ قبل موعدها فى الأول من نوفمبر، لكن تلك المخزونات لا تلبى سوى ٣٠٪ من الطلب خلال الشتاء، وهو ما يثير المخاوف من زيادة الطلب فى الأشهر المقبلة مما يزيد الأزمة تعقيدا .

وحذر الرئيس التنفيذى لشركة جازبروم أليكسى ميللر مؤخرا فى المنتدى الدولى للغاز فى سانت بطرسبرج، من أزمة جديدة فى الغاز بحلول الشتاء، وسلط الضوء على المخاوف المتزايدة بشأن استقرار سوق الغاز الأوروبية.

ووفقا لميلر، فإن التقلبات فى أسعار الغاز وصلت إلى مستويات مثيرة للقلق، ويمكن أن تؤدى إلى أزمات جديدة فى العرض والأسعار ، ويحدث هذا فى سياق خفضت فيه أوروبا، منذ الهجوم الروسى لأوكرانيا فى عام ٢٠٢٢، اعتمادها على الغاز الروسي بشكل كبير، واستبدلت الكثير من هذا العرض بواردات من مناطق أخرى مثل الولايات المتحدة والنرويج، حسبما قالت صحيفة لابانجورديا الإسبانية.

ووفقا لميلر، فإن العامل الرئيسي الذى يساهم فى هذه التقلبات هو تراجع التصنيع الذى تشهده أوروبا، حيث سجلت قطاعات مثل الصلب والأسمنت والمواد الكيميائية انخفاضات كبيرة فى الإنتاج بنسبة تصل إلى ١٠٪ فى العام ونصف العام الماضيين.

وقد أجبر هذا الاتجاه، المرتبط بارتفاع تكاليف الطاقة، العديد من الشركات الأوروبية على نقل عملياتها خارج المنطقة، وخاصة من ألمانيا، التى كانت تاريخيا قوة صناعية فى أوروبا ، بالإضافة إلى ذلك، أعلنت شركة جازبروم عن انخفاض الطلب على الغاز فى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بنحو ١١ مليار متر مكعب فى الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤.

نيفين يوسف

وزير قطاع الأعمال العام يستعرض مع رؤساء الشركات التابعة آخر مستجدات مشروع تطوير صناعة الغزل والنسيج

عقد المهندس محمد شيمي وزير قطاع الأعمال العام، اجتماعا موسعا بالرؤساء التنفيذيين للشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، لمتابعة الموقف التنفيذي للمشروعات وخطط العمل في مختلف القطاعات التابعة للوزارة، وخاصة المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج.

وتابع الوزير، بشكل تفصيلي، آخر المستجدات الخاصة بتنفيذ المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج في شركات: (مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، مصر للغزل والنسيج وصباغي البيضا بكفر الدوار، شبين الكوم للغزل والنسيج، دمياط للغزل والنسيج، الدقهلية للغزل والنسيج، الوجه القبلي للغزل والنسيج بالمنيا، وحلوان للغزل والنسيج)، ومعدلات تنفيذ الأعمال الجارية في مشروع التطوير، والتي تشمل نحو ٦٥ موقعا على مستوى الجمهورية ما بين مصانع وشبكات بنية تحتية ومباني خدمية ومحطات كهرباء، وموقف تركيب الماكينات الحديثة استعدادًا لبدء تشغيل المصانع الجديدة.

كما استعرض شيمي موقف تنفيذ خطة تدريب الكوادر البشرية، مؤكدا ضرورة تحسين بيئة العمل وتنمية مهارات العاملين الذين يمثلون عنصرا رئيسيا في نجاح مشروع التطوير، وتأهيلهم للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة في المصانع الجديدة، وذلك بحضور الدكتور أحمد شاكر العضو المنتدب للشركة القابضة وعدد من قيادات الوزارة.

تناول الاجتماع- الذي استمر لنحو ٨ ساعات- متابعة الأعمال النهائية بمصنع «غزل ١» بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة، والذي يعد أكبر مصنع للغزل في العالم، واستعراض نتائج تشغيل مصنع «غزل ٤»، باكورة المصانع الجديدة، ومعدلات الإنتاج وصادراته- التي تمثل غالبية إنتاجه- إلى عدد من الأسواق الخارجية مثل الهند وباكستان والسعودية وأمريكا وتركيا. كما تم التطرق إلى معدلات الإنتاج والمبيعات لمصنع البوليستر بشركة مصر للحرير الصناعي بكفر الدوار، وتصدير نحو ٦٠٪ من الإنتاج، وأعمال التطوير وتشغيل الماكينات المتوقفة في بعض الأقسام وخطوط الإنتاج، وكذلك متابعة منظومة تداول القطن المصري وتدبير التمويل اللازم لشراء الأقطان من المزارعين وفق سعر الضمان المحدد، ومشروع زيادة المساحات المنزرعة بالأقطان قصير التيلة لتلبية احتياجات المصانع والتعاون مع القطاع الخاص في هذا الشأن.

وجدد شيمي التأكيد على ما يحظى به قطاع الغزل والنسيج من اهتمام ودعم كبير من قبل القيادة السياسية للنهوض بهذه الصناعة، ومتابعة مستمرة من رئاسة مجلس الوزراء لمواصلة عمليات التطوير والتحديث لهذا القطاع الهام، تعظيما لما تمتلكه الشركات التابعة من مقومات وإمكانيات، وصولا لاستعادة الريادة المصرية في صناعة الغزل والنسيج باعتبارها أحد أهم الصناعات الداعمة للاقتصاد المصري، مشيرًا إلى ضرورة الاهتمام بعنصر التسويق وفق خطة محددة محليا وخارجيا لاستيعاب الطاقات الإنتاجية للمصانع الجديدة.

سيد الجارحي

خلال استقباله وفد اتحاد الصناعة والتجارة بمقاطعة جيانجسو الصينية

رئيس اقتصادية قناة السويس يستعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في ٢١ قطاعًا متنوعًا بين صناعي ولوجستي

استقبل وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وفد اتحاد الصناعة والتجارة بمقاطعة جيانجسو الصينية، برئاسة ليو جون، نائب رئيس الاتحاد، وبحضور عدد من القيادات التنفيذية للاتحاد وممثلي كبرى الشركات العاملة في قطاعات الطاقة والبناء والتشييد والصناعات الهندسية. كما حضر اللقاء الدكتور محمد عبد الجواد، نائب رئيس المنطقة الاقتصادية لشؤون الاستثمار والترويج.

يهدف اللقاء إلى بحث أوجه التعاون وإطلاع الوفد على الفرص الاستثمارية المتاحة بالمنطقة الاقتصادية في القطاعات المستهدفة؛ تمهيدًا لجذب المزيد من الشركات من المقاطعة الصينية، التي تُعد من كبرى المقاطعات الصينية اقتصاديًا، للاستثمار بالمنطقة الاقتصادية.

عرض جمال الدين قصص النجاح التي حققتها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مع الشركات الصينية، والتي تُقدّر بنحو ٢٠٠ شركة في قطاعات متنوعة، مشيرًا إلى أن المنطقة نجحت مؤخرًا في استقطاب استثمارات تتخطى ١,٠٦٧ مليار دولار خلال جولة ترويجية في الصين.

كما عرض جمال الدين الفرص الاستثمارية المتاحة بالمنطقة في ٢١ قطاعًا متنوعًا بين صناعي ولوجستي، مُشيرًا إلى المميزات التنافسية التي تقدمها المنطقة لدعم توطين هذه القطاعات، والتي تشمل الموقع الاستراتيجي الذي يسمح بالنفاذ للأسواق العالمية، خاصة مع اتفاقيات التجارة الحرة والدولية التي تتمتع بها الدولة المصرية. فضلا عن توافر العمالة المدربة ومصادر الطاقة المختلفة بتكلفة تنافسية.

ولفت جمال الدين إلى إمكانية البناء على النجاحات السابقة للاستثمارات الصينية في المنطقة الاقتصادية، خاصة في ضوء الشراكة الاستراتيجية بين مصر والصين، والتي تعززت بانضمام مصر لمجموعة البريكس.

واتحاد جيانغسو للصناعة والتجارة (JSFI)، أو غرفة التجارة العامة بجيانغسو (JSGCC)، هي هيئة غير حكومية أنشأها المجتمع الصناعي والتجاري في المقاطعة عام ١٩٥٤ باسم غرفة تجارة جيانغسو.

وتضم اتحادات الصناعة والتجارة في نحو ١٢٨٧ مدينة صغيرة وقرية و٩٦ مقاطعة و١٣ بلدية في المحافظة، وتتضمن ٤٢٧٧ من جمعيات الأعمال في جميع أنحاء المقاطعة و٣٤٨٠٠٠ عضو من الشركات والمجموعات والأفراد، منهم ٢٩٣٠٠٠ يمثلون أعضاء المؤسسات.

مصر تفوز برئاسة المنظمة الدولية للتقييس «أيزو» لمده عامين

فاز رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة خالد صوفي بمنصب رئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للتقييس"أيزو" لمده عامين كأول مصري عربي يتولى هذا المنصب منذ إنشاء المنظمة عام ١٩٤٧ والذي يعد تتويجا لدوره الريادي في مجال المواصفات والجودة على المستوى الإقليمي والدولي.

وأكد صوفي - في تصريح - أن الفوز برئاسة إدارة المنظمة الدولية للتقييس "ايزو" يعد تتويجا حقيقيا للاهتمام الكبير الذي توليه الدولة المصرية بهدف تفعيل الدور الريادي لجمهورية مصر العربية لتكون ضمن الدول الفاعلة في وضع السياسات والاستراتيجيات على المستوى الدولي.

وأشار إلى مساندة كافة الدول العربية والإفريقية والصديقة من دول العالم والدور الكبير الذي لعبته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وهيئة التقييس لمجلس دول التعاون الخليجي والمنظمة الإفريقية للتقييس ارسو ومعهد المقاييس للدول الإسلامية SMIIC.

يذكر أن المنظمة الدولية للتقييس ومقرها مدينة جنيف في سويسرا تضم ١٧٢ دولة في عضويتها ولديها أكثر من ٨٤٠ لجنة فنية في مختلف المجالات وتشكل جسرا حيويا بين القطاعين الحكومي والخاص لتطوير المواصفات القياسية الدولية.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

مجرد مقدمة لما هو أعمق

الاغتيالات تدخل بقوة علي خط صراع الشرق الأوسط وترسم خريطة جديدة للفوضي بالمنطقة

مـع هذه الأحداث المتصاعدة ، فإن إرسـال السـفن والبـوارج الأمريكية، واسـتمرار دعم إسـرائيل بالسـلاح، ومؤخـرا نظام الصواريـخ المضاد للصواريخ فى إسـرائيل، يضاعف من غمـوض وتناقض الموقف الأمريكي، فقـد صدرت تحذيرات مغلفة من الولايات المتحدة تطلب من إسـرائيل إنهاء الحرب خلال شهر، أو تقليل الدعم العسكري الأمريكي، وهى تحذيرات سبق وتم إطلاقها فـى مايو الماضي، ولم تنفذ، خاصة وقد مارس نتنياهو ابتزازا انتخابيـا لـكل من بايدن ثم كمـالا، وأيضا ترامب، حيـث تخضع الولايات المتحدة لابتزاز إسرائيلي، ظهر فى خطابات دعائية لنتنياهو فى مايو الماضي عندما قال «إذا تركتنا أمريكا سـنحارب وحدنـا»، أو اتهام بن جفير وزير الأمـن للرئيس الأمريكى جو بايدن أنه ينحـاز لحماس وهو ابتزاز معروف، وإسـرائيل لا يمكنهـا مواصلة الحـرب أكثر من عدة أيام من دون جسـور أمريكية وبريطانية ودعم من كل النواحي واقتصادها يكاد ينهار بعد أسبوع، واليوم تدعم الولايات المتحدة إسرائيل، ويمارس نتنياهو الابتزاز عندما يقدم نفسه فى صورة الدولة المعتدى عليها، مستغلا خطابا دعائيا للخصم يصور نفسه على أنه منتصر وهى دعايات غير صحيحة.

بعد أكثر من عام على الحرب فى غزة، يتخذ الصراع شـكلا ومضمونا جديدا يهدد باتساع المواجهة، وتجاوز كل مساعي منع اندلاع حرب إقليمية تمثل خطرا كبيرا، وترتفع التحذيرات من الدول الفاعلة فى الشـرق الأوسـط والعالم، لمنع الانزلاق إلى حرب واسـعة يبدو رئيس وزراء إسرائيل المتطرف بنيامين نتنياهو راغبـا فيهـا، ضمن غرور يتلبس المتطرفين فى إسـرائيل، يقود لصدام ربما لا يكون سهلا لكل أطرافه، ويندفع نتنياهو بدعم أمريكي ظاهر، وتردد يتناقض مع خطاب معلن يدعو إلى وقف الحرب.

التحولات التى تتخذها الحرب فى غزة وتوسـعاتها باتجاه جنوب لبنان، وجبهة إيران تشير إلى دوائر جديدة مفتوحة ومتقاطعة، وإذا كانت الحرب في غزة هي الأصل فى حرب نتنياهو، هناك احتمالات أن تتوقف بينما تتواصل الحرب فى شـمال إسـرائيل مع حزب الله، والهدف هو حرب مع إيـران، والتى تتزايد احتمالاتها مع اسـتمرار الدعم الأمريكي لنتنياهـو بنظـام الصواريـخ الجديد لمواجهـة احتمالات الهجمات بالمسيرات.

الإغتيـالات دخلت علي خـط التأثير في أحداث المنطقة ، وجاءت عمليات اغتيال إسـماعيل هنية رئيس المكتب السياسـي السـابق لحركة حماس ، ثم عملية اغتيال الأمين العام لحزب الله حسـن نصر الله ، وصولا إلي اغتيال يحيي السـنوار الذي تولي مهمـة قيادة حماس خلفـا لهنية ، وقبلها عمليات الاختـراق والاغتيالات الفردية تمثل تحولا فى الكثير من مفاتيح وموازين القوة التي ظلت أقرب للتعادل خلال السـنوات الماضية، وبدت الاغتيـالات والاختراقات والتهديـدات مجرد مقدمة لما هو أعمق، وبالرغـم من تأكيد إيران على عدم الدخول فى حرب واسـعة، بقيت طرفا ظاهرا، وشـهدت هذه الحرب تحولا انتقلت فيه إسرائيل من حرب بالوكالة إلى المواجهة المباشرة مع إيران، التى تمسكت بعدم الدخول فى حرب مباشرة لكنها ردت على مهاجمة القنصلية الإيرانية فى دمشـق بإطلاق مسـيرات وصواريخ فى أبريـل الماضى، وكررت الهجمات بالمسـيرات والصواريخ ردا على اغتيال إسماعيل هنية وكبار قيادات حـزب الله، فؤاد شـكر، رئيـس أركان حزب الله، وعلى نزيـه، وأكثر من ٤٠٠ قيادي كبير، وصولا إلى اغتيال الأمين العام، حسن نصرّ الله وعدد من خلفائه ومواصلـة التوغل فى قـرى جنوب لبنان والإعلان عن أسـر أعداد من مقاتلي الحزب، ورد حزب الله بإطلاق صواريخ ومسـيرات استهدفت مناطق عسكرية فـى حيفا ونقاط أخـرى فى الأراضي المحتلة، وبدأت تقاريـر متنوعة تعلن عن ضربة توجهها إسـرائيل لإيران، خاصة أن تقارير أشـارت إلى أن نحو ثلاثين صاروخـا إيرانيا أصابـت قاعدة نيفاتيم الجوية الإسـرائيلية، فى حين انفجر صاروخ على بعد ٧٠٠ متر من مقر الموسـاد، وتخطـط حكومة بنيامين نتنياهو لشن هجوم انتقامي ردا على وابل الصواريخ الإيرانية مطلع أكتوبر والذى قالت طهران إنه كان للانتقام لمقتل زعماء حماس وحزب الله.

وأعلنت مصادر إسـرائيلية أن توجيه ضربة لطهران يتوقف على التوقيت، بينما أشـارت تقارير إعلامية غربية إلى أن القرار ينتظر تركيب بطارية «ثاد» التى زودت بها الولايات المتحدة إسـرائيل، والمصممة لإسقاط الصواريخ الباليستية، إلى جانب نظام أرو الإسرائيلي، لتعزيز الدفاعات الجوية الإسرائيلية، فى المقابل بعثت إيران برسـالة تحذيرية للقوات الأمريكية المرسـلة للدفاع عن إسـرائيل، مشـيرة إلى أن حياتهم معرضة للخطر من هجماتها، بعد أن أكد البنتاجون أنه سيرسل طاقم من قواته لتشغيل بطارية ثاد لتعزيز دفاعات إسرائيل الجوية أمام الهجمـات الإيرانية المتوقعة، وأصدر وزيـر الخارجية الإيراني عباس عراقجى التحذير وكتب على حسـابه بموقع إكس: «جو بايدن يعرض حياة قواته للخطر بنشرهم لتشـغيل أنظمة الصواريخ الأمريكية فى إسرائيل»، وأضاف: «كانت الولايات المتحدة تسـلم كمية قياسـية من الأسـلحة إلى إسـرائيل.. وهى الآن تعرض حياة قواتها للخطر أيضا من خلال نشـرها لتشـغيل أنظمة الصواريخ الأمريكية فى إسرائيل بينما بذلنا جهودا هائلة فى الأيام الأخيرة لاحتواء حرب شاملة فى منطقتنا، أقول بوضوح إنه ليست لدينا خطوط حمراء فى الدفاع عن شعبنا ومصالحنا» .

التحذيـرات الإيرانية جاءت متزامنة مع تحذيرات أطلقتها الدول الكبرى فى المنطقة، وعلى رأسـها مصر والمملكة العربية السـعودية، حيث حذر البيان المشـترك الذى صدر بالقاهرة عقب لقاء الرئيس عبدالفتاح السيسـي وولى العهد السـعودي محمد بن سـلمان مؤخرا ، من خطورة الوضع الإقليمي وضرورة وقف التصعيد، والتشـديد على أن إقامة الدولة الفلسـطينية ذات السيادة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، هى السبيل الوحيد لتحقيق التهدئة والسـلام والأمن بالمنطقة على نحو مسـتدام، وأن محاولات تصفية القضية الفلسطينية من شأنها أن تتسبب فى استمرار حالة الصراع بالمنطقة، وطالب البيان بدء خطوات للتهدئة تشمل وقف إطلاق النار بقطاع غزة، وفى لبنان، ومعالجة الأوضاع الإنسـانية المتفاقمة، والتوقف عن سياسات حافة الهاوية بما يوقف دائرة الصراع الآخذة فى الاتساع، وتأكيد ضرورة احترام سيادة وأمن واستقرار لبنان وسلامة أراضيه.

وانطلقت التحذيرات من دول كبرى ومنها إسـبانيا وغيرها، وحتى فى الولايات المتحدة التى تشـهد الاستعداد للانتخابات ، تتعالى مطالب وقف الحرب، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى طلب وقف الحرب وتهديد نتنياهو بأنه يمكن تقليل توريد السـلاح خلال شـهر، لكن مراقبين شـككوا فى جدية إدارة بايدن أمام ما تقدمه من دعم اقتصادي وعسـكري، بل ومنـح تل أبيب نظام صواريخ حديثـا تمهيدا لتوجيه ضربات إلـى إيران، وهو ما يضاعف من أخطار تفجـر الأوضاع فى المنطقة ويقود إلى خطر اتسـاع العنف وتفجر الأوضاع وانتشـار تهديدات متنوعة للمصالـح الغربية وحركة السـفن، بجانب تأثيرات غير محددة تنعكس على الاستقرار فى الشرق الأوسط.

نتنياهو وحكومة المتطرفين في تل أبيب يقودون المنطقة لمواجهة إقليمية والموقف الأمريكي لا يزال غامضا

نتائج مدمرة

بالطبع فإن أى حدث سياسى أو عسكري تظهر نتائجه وتداعياته مباشـرة فى صورة مواجهـات، لكن النتائج النهائية والأثر يظهران بعد شـهور وربما سنوات، وهى قاعـدة تنطبق على كل التحولات الكبرى، ومنها أحداث ٧ أكتوبر سـواء عملية طوفان الأقصـى أو رد الفعل الانتقامي من قبل الاحتلال، الذى تجاوز المرات السابقة، وتحول إلى حرب إبادة، وتهجير لسـكان غزة داخـل القطاع، بجانب حجم الدمار فى المبانى والمستشفيات والمدارس، بما يتجاوز نصف غزة أو أكثر، ويعكس توجها تدميريا لدى قوات الاحتلال.

أما المتغير الآخر، فهو تنفيذ عمليات نوعية واغتيالات متعمدة لقيادات سياسية، سـواء اغتيال العاروري فى لبنان، أو إسـماعيل هنية فى طهران، والأمين العام لحزب الله حسـن نصر الله، وعدد من خلفائه، وأخيرا يحيى السـنوار، الذى تولـى خلفا لهنية، والذى سـقط مـن دون تخطيط فى مواجهـة، لكنه ظل هدفا لنتنياهـو على مدى شـهور، وبالتالي فإن غيابه قد يكون بدايـة تغيير كمى أو نوعى ، ربما تكون أحد شـواهده ما تناقلته وسـائل الإعـلام بالأمس من أنباء عن اسـتهداف مسيرة منزل رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، بنامين نتنياهو، في مدينة قيسـاريا المحتلة ، ذلك أنه علي الرغم من التأهب الجوي الذي تنفذه إسرائيل، بدعم عسكري كبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، تمكنت مسيرة من اختراق أجـواء الكيان، ووصلت إلى منزل نتنياهـو، وأحدثت دوي انفجار كبير، الأمر الذى أدى إلى إعلان حالة الاسـتنفار القصوى، وهرعت الشـرطة والطائرات والمروحيات في محيط المكان.

وبالرغم من أن الاغتيالات السابقة لقيادات حركة حماس ، أو حزب الله لم تؤثر كثيرا على هذه التنظيمات، لكن الأمر هذه المرة يبدو متجاوزا السوابق، من حيث الأعداد التي تم اغتيالها، وبعضها فى الصف الأول أو الثانى وحتى الرابع، مما قد يؤثر على بنيان هذه التنظيمات، ليس المقصود هنا القيادات العسكرية، لكن القيادات السياسية، التي يفترض أن تدير المواجهات، بشكل يجعلها ذات نتيجة وليسـت مجرد صراعات فى الفراغ، وبالتالـي لا يمكن أخذ التحليلات التى لا ترى تحولا فى غياب القيادات بهذه الكثافة على محمل الجد والأمر ليس مباراة كرة قدم، لكنها مواجهة مصيرية وتحولات ضخمة تفرض نفسها.

ومـن البدايـة فإن هـذه الحرب تتشـعب، وتتجه إلـى سـيناريوهات لم تكن متوقعة، واصلـت قوات الاحتلال القصف على مدى شـهور، ثم اجتاحت غزة بريا، وبدأت تقتطع وتعيد الانتشـار، وقد كان الاجتياح البرى مستبعدا، بسبب تجارب ومواجهات سـابقة، اضطرت قوات الاحتلال إلى الانسـحاب، لكنه هذه المرة أقوى، وأشـمل، ويدخل ضمن إعادة انتشـار وانتزاع مسـاحات لتأمين المستوطنات.

مـن حيث الكم تجاوز عـدد المدنيين ضحايـا الإبادة منذ ٧ أكتوبـر ٤٥ ألفا، وآلاف الجرحـى، وفى مواجهات أخرى كانت الأعداد أقل، فى ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، ١٢٠٠ فلسـطيني، مقابل ١٣ إسرائيليا وفى ٢٠١٤ سقط ٢٢٠٠ فلسطينى و٧٣ إسرائيليا، وبالتالي فإن المواجهة هذه المرة أقوى، وأكثر تجاوزا لخطوط الحرب أو الأخـلاق، من حيث الكيف يأتى امتداد الحرب لأكثر من عام، ينهى افتراضا سابقا بأن جيش الاحتلال لا يمكنه الحرب لأكثر من أسابيع، فقد واصل، وفتح المواجهـة على أكثر من جبهـة، وأخيرا فتح جبهة فى لبنـان ردا على ما أعلنه حزب الله إسناد غزة.

وكانـت عمليات الاغتيال لعدد من قيادات حـزب الله، بدايات لتحول على جبهة جنـوب لبنـان، انتقلت فيه إسـرائيل من الحـرب بالوكالة إلى المواجهة المباشـرة مع إيران، التى تمسـكت بعدم الدخـول فى مواجهة مباشـرة، واكتفت بالرد على مهاجمة القنصلية الإيرانية فى دمشـق بإطلاق مسيرات وصواريخ فى أبريل الماضى، وكررت الهجمـات ردا على اغتيال إسـماعيل هنية وكبار قيادات حزب الله .

تحولات كبري

نحـن إذن أمـام تحولات كبيـرة، لا يمكن تقييمها أو توقع نتائجهـا، لأنها تلد المزيد مـن التحولات، تبدو أكبـر من مجرد جولة مواجهـة، لكنها تحمل تغييرا فى شـكل ومضمـون تنظيمـات ودول وتوازنـات إقليميـة ودوليـة، تتطلب إعـادة تقييم وقـراءة واقعيـة لما جـرى، باعتبار أن المواجهات العسـكرية وسـيلة وليست هدفا.

وقليلـون كانوا يـرون أن أحداث ٧ أكتوبر كانـت مقدمـة لتحولات أكثر اتسـاعا وتعقيـدا، فقد تحولت إلى حرب إبادة من قبل الاحتلال الإسـرائيلي، على مدى أكثر من عام، دمرت أكثر من نصف غزة، بمبانيها ومستشـفياتها ومدارسـها، وكل ما تم ترميمه أو بناؤه طوال عشرات السنين، وامتدت الحرب لأكثر من عام، بينما كل الجولات السابقة لم تكن تتجاوز الشهر.

ثم إن التحول فى شـكل ومضمون الحرب، أنها للمرة الأولى تتحول إلى صدام ومواجهة مباشـرة بين إسرائيل وإيران، وليس حربا بالوكالة، واتخذت المواجهة شمال إسرائيل شكلا جديدا، من الاجتياح بجانب تنفيذ اغتيالات لعدد كبير من قيادات الصف الأول والثانى والثالث لحزب الله، كما جرت مواجهات واغتيالات داخل إيران، أبرزها اغتيال إسماعيل هنية.

رافقت الحرب عمليات إسـناد من قبل حزب الله لجبهة غزة، لم تنتج الكثير من الإسناد، فلم تخفف الضغط عن غزة، بينما ضاعفت الضغط على لبنان وجنوبه، وحتـى العمليات التى نفذتها جماعة الحوثى باليمـن، أو بعض المجموعات فى العراق ضد إسـرائيل، منحـت الاحتلال المبرر للمواجهة المباشـرة مع إيران، وتحولـت العمليات ضد إسـرائيل إلى محفزات لفتح جبهة مـع إيران لا تزال تمثـل خطوة متوقعة، بجانب ما تحمله من خطر اتسـاع الحرب إقليميا لأول مرة، خاصة وقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية طائرات وسفنا حربية إلى الشرق الأوسط.

موقف أمريكي غامض

مـع هذه الأحداث المتصاعدة ، فإن إرسـال السـفن والبـوارج الأمريكيـة، واسـتمرار دعم إسـرائيل بالسـلاح، ومؤخـرا نظـام الصواريـخ المضاد للصواريخ فى إسـرائيل، يضاعـف من غموض وتناقـض الموقف الأمريكي، فقد صدرت تحذيرات مغلفة مـن الولايـات المتحدة تطلب من إسـرائيل إنهاء الحرب خلال شهر، أو تقليل الدعم العسكري الأمريكي، وهى تحذيرات سبق وتم إطلاقها فى مايو الماضي، ولم تنفذ، خاصة وقد مارس نتنياهو ابتزازا انتخابيـا لكل من بايدن ثم كمـالا، وأيضا ترامب، حيث تخضع الولايات المتحدة لابتزاز إسـرائيلي، ظهر فى خطابات دعائية لنتنياهو فى مايو الماضي عندما قال «إذا تركتنا أمريكا سنحارب وحدنا»، أو اتهـام بن جفير وزيـر الأمن للرئيس الأمريكى جو بايدن أنه ينحـاز لحماس وهو ابتزاز معروف، وإسـرائيل لا يمكنهـا مواصلة الحـرب أكثر من عدة أيام من دون جسـور أمريكية وبريطانية ودعم من كل النواحي واقتصادها يكاد ينهار بعد أسبوع، واليوم تدعم الولايات المتحدة إسرائيل، ويمارس نتنياهو الابتزاز عندما يقدم نفسه فى صورة الدولة المعتدى عليها، مستغلا خطابا دعائيا للخصم يصور نفسه على أنه منتصر وهى دعايات غير صحيحة.

والشـاهد أن الحرب بعد أكثر من عام وطوال الشـهور الماضية بدت أنها حرب نتنياهـو والمتطرفين فـى كل الجبهات من هنا يمكن تفهـم التحذيرات المصرية المتعددة من توسـيع رقعة الصراع بشـكل يضاعف من خطـر مواجهات غير محسـوبة، وقد حـذر الرئيس عبدالفتاح السيسـي فى اتصالاتـه ولقاءاته مع رؤسـاء ورؤسـاء وزراء وخارجية على مدى شـهور من اسـتمرار غياب دور دولـى فاعل لمواجهة هذه الحـرب، لأنه يفتح توقعات بجبهـات متنوعة، وهو ما تحمله الرسـائل المصرية طوال الوقت، والتأكيد على أن هذه الجولة من الحرب غير تقليدية وتختلف عن عشـرات المواجهات السابقة، وتسعى خلال شهور إلى تخفيض التوترات، والتقليل من احتمالات اتساع الصراع الإقليمي، بدا ذلك فى تصريحات الرئيس مع ولى العهد السـعودى محمد بن سلمان والبيان المصرى السـعودي المشـترك، وأيضا فى تصريحات الرئيس لوزير الخارجية الإسبانى خوسـيه مانويل ألباريس وزير الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانى، الذى زار مصر لبحث التطورات الجارية، وأعلن الرئيس السيسـى تقدير مصر للموقف الإسباني الداعم للسلام.

وقـد كانت مصـر ولا تزال قبلة للأطراف الإقليمية والدولية بحثا عن سـلام ينهى الحرب الدائرة فى غزة ولبنان، ويمنع اتسـاع الصراع، حيث استقبل الرئيـس عبدالفتاح السيسـى قبل أيام وزير الخارجيـة الإيرانى «عباس عراقجـى»، وذلك بحضـور الدكتور بدر عبدالعاطى وزيـر الخارجية، وأكد الرئيـس الموقف المصري الداعي لعدم توسّـع دائرة الصراع وضرورة وقف التصعيـد، للحيلولة دون الانزلاق إلى حرب إقليمية شـاملة، سـتكون ذات تداعيات خطيرة على أمن ومقدرات جميع دول وشعوب المنطقة، داعيا لتكثيف الجهـود الدولية الرامية لوقف إطلاق النار فى غزة ولبنان، ووقف الانتهاكات والاعتداءات فى الضفة الغربية، وإنفاذ المساعدات الإنسانية العاجلة والكافية لإنهاء المعاناة المتفاقمة للمدنيين.

الوزيـر الإيراني بدوره أعـرب عن تقدير بلاده للجهود المصرية المسـتمرة لتحقيق الاسـتقرار والأمن بالمنطقة، مشيدا بالدور المصرى فى ذلك الصدد على جميع المسارات.

وبعد لقـاء الرئيس مع وزير الخارجية الإيراني جاء لقاء الرئيس السيسـي أمـس مـع وفد مـن مجلـس النـواب الأمريكي مـن الحزبـين الجمهوري والديمقراطي، برئاسـة النائب "توم كول" رئيس لجنة المخصصات ، وخلال اللقـاء أكد الرئيس السيسـي ضرورة وضع حـد للحرب الدائرة فى غزة ولبنـان، والمضي قدماً بقوة في مسـار وقف إطلاق النـار وتبادل الرهائن، وإنفاذ المساعدات الإنسانية بشكل فوري وبكميات كبيرة، تكفي لإنهاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

وأشار الرئيس خلال اللقاء إلى الجهود المصرية القطرية الأمريكية المشتركة على مدار الفترة الماضية، موضحاً أن الأمر يتطلب إرادة سياسية من جميع الأطـراف، وضغوطاً مكثفة من المجتمع الدولـي، لتحقيق تقدم ملموس يتيح استعادة الأمن وفتح الطريق للسلام.

كما أكد الرئيس أن إقامة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة هو السـبيل لنزع فتيل التوتر الإقليمي، وتعزيز مسار السلام والأمن الحقيقيين والمستدامين، بما يحقق مصالح جميع الشعوب فى المنطقة، ويمهد الطريق للاستقرار والتنمية والازدهار ، وفي ذلك الإطار تم اسـتعراض الموقف الإقليمي الشـامل، وما تشهده المنطقة من أزمات، وجهود مصر لتسويتها واحتوائها.

كل هذه الخطوات والحروب التى تخوضها مصر سياسـيا ودبلوماسيا، هدفها وقف التدهور أو الانزلاق لحرب شـاملة، وكانت رؤية مصر واضحة من البداية، لكل الأطراف التى خلطت الحسـابات ووقعت فى فخاخ الغرور والدعاية، وطوال الشـهور الماضية تسـعى مصر مع أطراف إقليمية ودولية للتوصل إلى وقف الحرب، وحل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسـطينية بوصفها الحل لقضية الحرب والسلام فى المنطقة.

عمليات اغتيال هنية و نصر الله وصولا إلي اغتيال السنوار واستهداف منزل نتنياهو يمثل تحولا فى الكثير من مفاتيح وموازين القوة التي ظلت أقرب للتعادل خلال السنوات الماضية

توافد قادة العالم علي القاهرة بحثا عن السلام ..وتأكيدات متوالية من الرئيس السيسي علي ضرورة وقف الحرب علي غزة و لبنان

جو بايدن أنه ينحاز لحماس وهو ابتزاز معروف، وإسـرائيل لا يمكنها مواصلة الحـرب أكثر من عـدة أيام من دون جسـور أمريكية وبريطانيـة ودعم من كل النواحـي واقتصادها يكاد ينهار بعد أسـبوع، واليوم تدعـم الولايات المتحدة إسـرائيل، ويمارس نتنياهو الابتزاز عندما يقدم نفسه فى صورة الدولة المعتدى عليها، مستغلا خطابا دعائيا للخصم يصور نفسه على أنه منتصر وهى دعايات غير صحيحة.

مـن قراءة مـا يحدث إذن يتضح بعد كل هذه الشـهور من الحـرب على غزة، أن الاحتـلال ورئيس الحكومة نتنياهو يبدوان مصرين على توسـيع الصراع إقليميا، بالرغم من الفشـل على مدى شـهور فى جر إيران إلى حرب إقليمية، لكنهم وظفوا وما زالوا العمليات الصغيرة لميليشيات هنا أو هناك فى استعمالها كمبرر لشن الحرب التى يقدمونها على أنها دفاعية.

والشـاهد أن الحرب بعد أكثر من عام وطوال الشـهور الماضية بدت أنها حرب نتنياهـو والمتطرفين فـى كل الجبهات من هنا يمكن تفهـم التحذيرات المصرية المتعددة من توسـيع رقعة الصراع بشـكل يضاعف من خطـر مواجهات غير محسـوبة، وقد حـذر الرئيس عبدالفتاح السيسـي فى اتصالاتـه ولقاءاته مع رؤسـاء ورؤسـاء وزراء وخارجية على مدى شـهور من اسـتمرار غياب دور دولـى فاعل لمواجهة هذه الحـرب، لأنه يفتح توقعات بجبهـات متنوعة، وهو ما تحمله الرسـائل المصرية طوال الوقت، والتأكيد على أن هذه الجولة من الحرب غير تقليدية وتختلف عن عشـرات المواجهات السابقة، وتسعى خلال شهور إلى تخفيض التوترات، والتقليل من احتمالات اتساع الصراع الإقليمي، بدا ذلك فى تصريحات الرئيس مع ولى العهد السـعودى محمد بن سلمان والبيان المصرى السـعودي المشـترك، وأيضا فى تصريحات الرئيس لوزير الخارجية الإسبانى خوسـيه مانويل ألباريس وزير الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانى، الذى زار مصر لبحث التطورات الجارية، وأعلن الرئيس السيسـى تقدير مصر للموقف الإسباني الداعم للسلام.

وقـد كانت مصـر ولا تزال قبلة للأطراف الإقليمية والدولية بحثا عن سـلام ينهى الحرب الدائرة فى غزة ولبنان، ويمنع اتسـاع الصراع، حيث استقبل الرئيـس عبدالفتاح السيسـى قبل أيام وزير الخارجيـة الإيرانى «عباس عراقجـى»، وذلك بحضـور الدكتور بدر عبدالعاطى وزيـر الخارجية، وأكد الرئيـس الموقف المصري الداعي لعدم توسّـع دائرة الصراع وضرورة وقف التصعيـد، للحيلولة دون الانزلاق إلى حرب إقليمية شـاملة، سـتكون ذات تداعيات خطيرة على أمن ومقدرات جميع دول وشعوب المنطقة، داعيا لتكثيف الجهـود الدولية الرامية لوقف إطلاق النار فى غزة ولبنان، ووقف الانتهاكات والاعتداءات فى الضفة الغربية، وإنفاذ المساعدات الإنسانية العاجلة والكافية لإنهاء المعاناة المتفاقمة للمدنيين.

الوزيـر الإيراني بدوره أعـرب عن تقدير بلاده للجهود المصرية المسـتمرة لتحقيق الاسـتقرار والأمن بالمنطقة، مشيدا بالدور المصرى فى ذلك الصدد على جميع المسارات.

وبعد لقـاء الرئيس مع وزير الخارجية الإيراني جاء لقاء الرئيس السيسـي أمـس مـع وفد مـن مجلـس النـواب الأمريكي مـن الحزبـين الجمهوري والديمقراطي، برئاسـة النائب "توم كول" رئيس لجنة المخصصات ، وخلال اللقـاء أكد الرئيس السيسـي ضرورة وضع حـد للحرب الدائرة فى غزة ولبنـان، والمضي قدماً بقوة في مسـار وقف إطلاق النـار وتبادل الرهائن، وإنفاذ المساعدات الإنسانية بشكل فوري وبكميات كبيرة، تكفي لإنهاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

وأشار الرئيس خلال اللقاء إلى الجهود المصرية القطرية الأمريكية المشتركة على مدار الفترة الماضية، موضحاً أن الأمر يتطلب إرادة سياسية من جميع الأطـراف، وضغوطاً مكثفة من المجتمع الدولـي، لتحقيق تقدم ملموس يتيح استعادة الأمن وفتح الطريق للسلام.

كما أكد الرئيس أن إقامة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة هو السـبيل لنزع فتيل التوتر الإقليمي، وتعزيز مسار السلام والأمن الحقيقيين والمستدامين، بما يحقق مصالح جميع الشعوب فى المنطقة، ويمهد الطريق للاستقرار والتنمية والازدهار ، وفي ذلك الإطار تم اسـتعراض الموقف الإقليمي الشـامل، وما تشهده المنطقة من أزمات، وجهود مصر لتسويتها واحتوائها.

كل هذه الخطوات والحروب التى تخوضها مصر سياسـيا ودبلوماسيا، هدفها وقف التدهور أو الانزلاق لحرب شـاملة، وكانت رؤية مصر واضحة من البداية، لكل الأطراف التى خلطت الحسـابات ووقعت فى فخاخ الغرور والدعاية، وطوال الشـهور الماضية تسـعى مصر مع أطراف إقليمية ودولية للتوصل إلى وقف الحرب، وحل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسـطينية بوصفها الحل لقضية الحرب والسلام فى المنطقة.